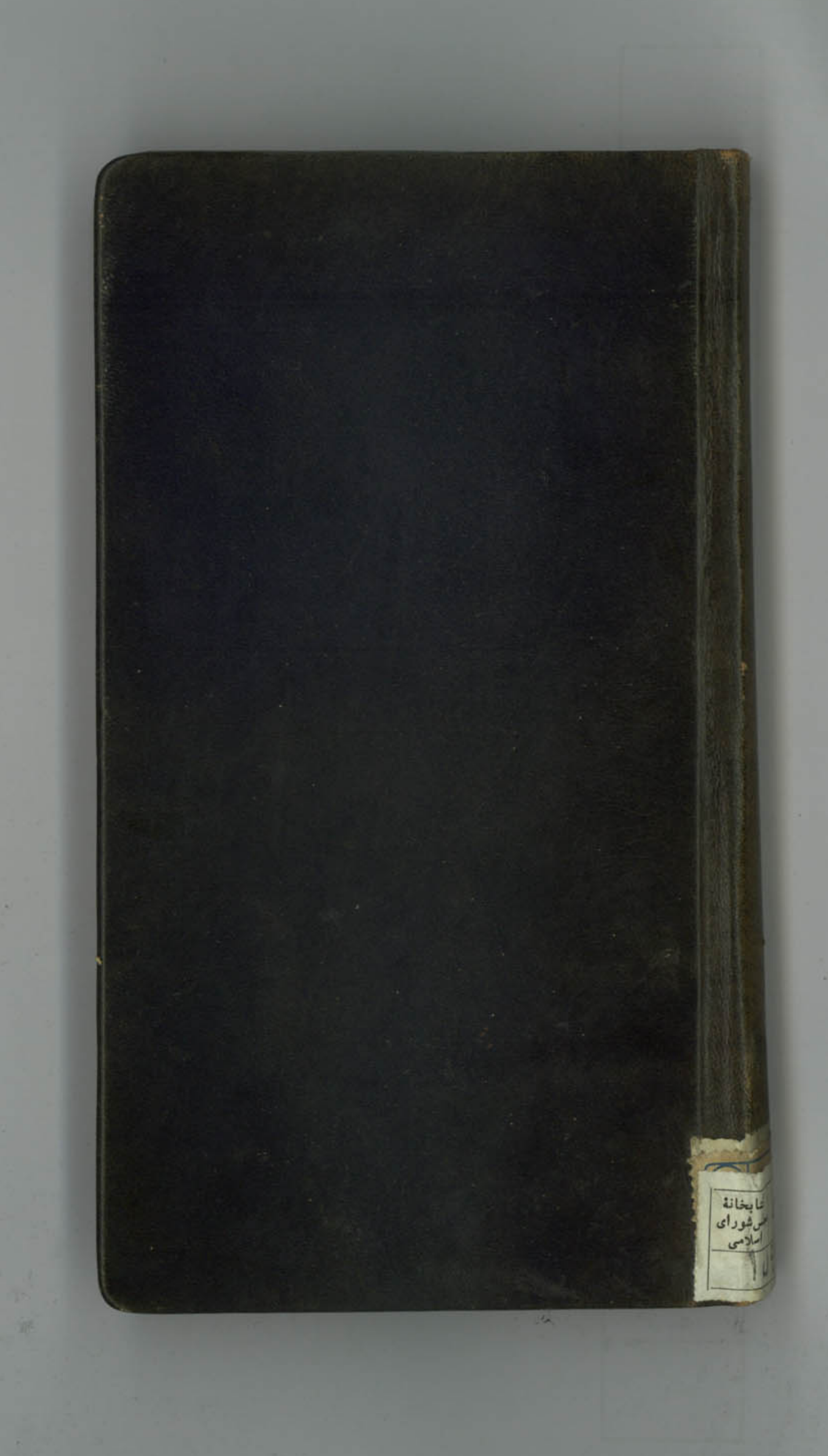
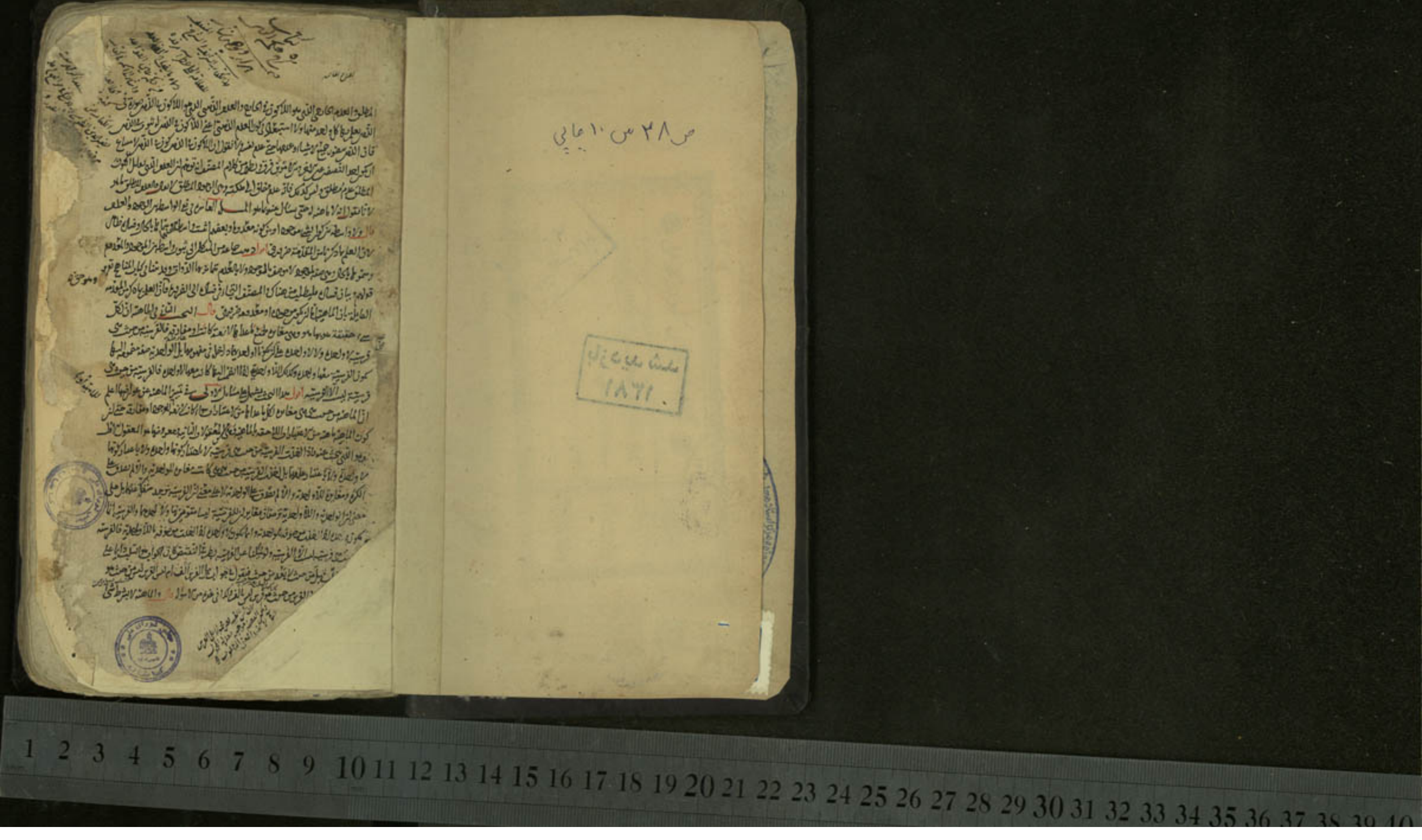

شورای
اسلامی


۲۴۱۷
۱۰۴۶۴ - ن
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب ایضاح المقاصد من حکمة عین القواعد
مؤلف علامه حلی
موضوع
شماره قفسه ۱۰۵۹۲
شماره ثبت کتاب
۸۶۹۰۳
خطی «فهرست شده»
۱۵۹۲
بازدید شد
۱۳۸۱



موجودة في الخارج لانها جزء من مشخصاتها الموجودة في الخارج وبشرط لا شيء لا وجود لها في الخارج لان
الموجود بالحقيقة البعض ولا يكون مجردا اقول لما تبين ان الماهية مغايرة لعوارضها اللاحقة والمفارقة ثم ان
الماهية موجودة مع كل العوارض وغير موجودة مع البعض [illegible] فالماهية ان اخذت من حيث هي هي لا بشرط شيء
من العوارض ولا بشرط التجرد عنه كانت موجودة في الخارج لانها جزء من الاشخاص الموجودة في الخارج وجزء الموجود
موجود وانما كانت جزءا لان الجزء للاشخاص انما الماهية من حيث هي هي او الماهية المقيدة بامر زائد والاول هو
المطلوب والثاني يستلزم المطلوب فان الماهية من حيث هي هي جزء من الماهية المقيدة وجزء الجزء جزء وان اخذت
الماهية مجردة عن العوارض بشرطه وهي الماخوذة بشرط لا شيء لم يكن موجودة في الخارج لان كل موجود في الخارج معين
ومشخص ولا يكون مجردا وان اخذت بشرط انضمامها الى غيرها من العوارض كانت موجودة ايضا في الخارج فالحيوان
اذا اخذ من حيث هو هو لا بشرط النطق ولا بشرط عدمه كان جزءا من الانسان وهو الحيوان الطبيعي وان اخذ
بشرط التجرد عن النطق وعدمه لم يكن موجودا في الخارج وان اخذ بشرط الناطق كان هو الانسان بعينه المسئلة
الثانية في استغناء الماهية في كونها ماهية عن الفاعل قال والفاعل لا تاثير له في الماهية لان الانسانية
لو كانت بجعل جاعل للزم من الشك في وجود الشك في كون الانسانية انسانية بل تاثيره في وجودها فقط اقول
الفاعل لا تاثير له في جعل الماهية ماهية فالانسانية ليست بفعل فاعل على معنى ان الانسانية في كونها انسانية ليست بفعل
فاعل وان كان الفاعل مؤثرا في وجودها لان الانسانية لو كانت انسانية بالفاعل للزم من الشك في وجود الفاعل
الشك في كون الانسانية انسانية لكون الانسانية بالفرض انسانية سواء كان هناك فاعل او لم يكن ولا يكون الانسانية
تاثير الفاعل وانما تاثير الفاعل في كون الانسانية موجودة وفي هذا الدليل مغالطة لان الانسانية مغايرة
لكون الانسانية انسانية والمدعى ان الانسانية ليست بجعل جاعل والدليل دال على ان كون الانسانية انسانية ليست
بجعل فاعل وهذا الحكم ظاهر لانه اخذ فيه الانسانية متحققة مفروضة ولا يحتاج [illegible] الى الفاعل في
ان يجعلها انسانية اخرى ولا فرق بين ما [illegible] وهو ان تاثير الفاعل في الوجود
وان الفاعل الذي يقول لو كان كون الوجود وجودا بالفاعل للزم من الشك في وجود الفاعل الشك في كون الوجود وجودا
ولو اخذ عوض الوجود اتصاف الماهية بالوجود نقلنا الكلام اليه وقلنا لو كان كون الاتصاف اتصافا بالفاعل
للزم من الشك في وجود الفاعل الشك في كون الاتصاف اتصافا وان جعل المفتقر الوجود لا بعد فرضه وجودا
او الاتصاف كذلك قلنا فليكن المفتقر الماهية لا بعد فرضها ماهية قال وذهب بعضهم الى ان الذات
غير مجعول محتجا بانه لو كان كذلك لكان ممكنا لان المحوج الى التسبب هو الامكان وهو ان قام به
لكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية مستقلة عليها وان قام به بعد الوجود لكان [illegible]

وجوده وجوابه منع الحصر لجواز ان يكون صفة عدمية فلا يفتقر الى محل يقوم به اقول ذهب قوم
الى ان البسائط غير مجعولة وهو انما البسيط الماهية الماخوذة عارية عن الوجود اما لذاتها او
لا جزء لها واستدلوا عليه بان المحوج الى التسبب انما هو الامكان وهو حالة اضافية لا يمكن قيامها
بذاتها ولا بكونه وجوده محلها بل لابد من اعتبار امر اخر ينسب اليه كالوجود فما لم يعقل الوجود لذاتها
او لبعض اجزائها لم يعقل الامكان وان لم يعقل الامكان لم يعقل الحاجة الى التسبب وان انتفت
الحاجة انتفى الجعل والمصنف فهم غير هذا المعنى واستدل على ما فهم ثم اعترضه وتقرير استدلاله
ان البسيط لو كان مجعولا لكان ممكنا لان المقتضي للمجعولية هو الامكان والتالي باطل لان الامكان
[illegible] ان يقوم بالبسيط قبل وجوده او بعده والقسمان باطلان اما اولا فلانه كيفية نسبة الوجود
الى الماهية فيكون متاخرا عن نسبة الوجود اليها فيكون متاخرا عن الوجود ولما [illegible] فلان الامكان
لا يعقل الا مستقلا على الوجود فان الشيء يمكن ان يوجد وجوابه المصنف منع الحصر فان القسمة
انما يتم على تقدير كون الامكان وجوديا ولما على تقدير كونه عدميا فلا لانه حينئذ يكون مستغنيا
عن المحل فلا يقوم بالذات قبل وجودها ولا بعده وهذا الاعتراض لا يرد على ما قرره القوم
[illegible] ولئن كان عدميا الا انه لا يعقل الا مضافا الى شيئين فلا يعرض للواحد منفردا
قال والعجب من زعم انه مجعول بان المركب مركب من البسائط فلو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن
المركب مجعولا ضرورة وجوب تحقق المركب عند تحقق البسائط وذلك يوجب نفي المجعولية بالكلية
وفيه نظر لجواز ان يكون المركب مجعولا بان يكون حصول وجوده لماهيته مجعولا او انضمام
البسائط بعضها الى بعض مجعولا اقول العجب ممن زعم ان البسائط مجعولة بانها لو لم يكن كذلك
لم يكن المركب مجعولا وذلك يستلزم نفي المجعولية والمقدم كالتالي [illegible] الشرطية ان الماهية والوجود
وانتساب الوجود الى الماهية بسائط فلو كانت مستغنية عن الفاعل كانت الماهية الموجودة مستغنية
عن الفاعل لوجوب تحقق المركب عند تحقق بسائطه واعترضه المصنف بجواز ان يكون المركب مجعولا على
تقدير استغناء بسائطه بان يكون الوجود للماهية بالفاعل او انضمام البسائط بعضها الى البعض بالفاعل
وفيه نظر لان حصول الوجود للماهية لو كان زايدا عليها لكان بسيطا غير مجعول على ما قرره وكان غير
الغرض الذي قدره المصنف وهو استغناء البسائط [illegible] عروض الحاجة للمركب [illegible] البحث [illegible] الانضمام
المسئلة الثالثة في نسبة الاجزاء الى الماهية ونسبة بعضها الى البعض بالحاجة والاستغناء
والحقيقة التي تلتئم من امور فان تحققها بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها عند ارتفاع
[illegible] بعده

والعدمنها عينا وفهمتا اقول الماهية المركبة معلولة لكل واحد من اجزائها ومفتقرة اليه افتقار
المعلول الى علته الناقصة والعلة متقدمة بالذات على المعلول فتحقق تلك الماهية انما يكون بعد تحقق اجزائها
ولما كان علم العلة علة لعلم المعلول كان علمها اى جزء كان مستندا على علم تلك الماهية فعدمها يحصل العلم
اى جزء كان هذا فى الوجود الخارجى ولما كان الذهن حكاية عنه ومثالا له كان وجود الماهية الذهنى
ايضا متوقفا على وجود اجزائها الجميع فيه وعدمها متوقفا على علم اى جزء كان فلهذا كان الجزء متقدما
على الكلية الوجودين والعدمين قال والجزء المتقدم يقتضى الاستغناء عن سبب جديد وهذا
الاستغناء ان اعتبر فى الوجود العينى لقال له الغنى عن السبب وان اعتبر فى الوجود الذهنى لقال
له البين الثبوت والاستغناء عن السبب اعم من الجزء المتقدم لان الثانى هو الحصول على نعت
التقدم والاول مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم فان معلول الماهية حاصل معها
وغير متقدم عليها وعلم منه انه لا يلزم من كون الوصف غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت كونه
جزءا اقول لما ذكر ان الجزء متقدم فى الوجود الخارجى والذهنى ذكر ما يتبع ذلك وهو الاستغناء عن
السبب الجديد اى السبب المغاير لسبب الماهية لانه مستغن عن السبب مطلقا وهذا ظاهر فان المتقدم
على الشى لا يفتقر الى ما يتاخر عنه وهذا الاستغناء اذا نسب بالقياس الى الوجود الخارجى وقد نسب بالقياس
الى الوجود الذهنى فان اخذ الاول قيل الجزء غنى عن السبب وان اخذ الثانى قيل الجزء بين الثبوت للماهية
والاستغناء عن السبب الجديد الشامل للبين والغنى عن السبب الخارجى اعم من الجزء لان الجزء هو
الحاصل على نعت التقدم والاول هو الحصول المطلق ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم فان معلول
الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها ولهذا كانت هذه الخاصية اعم من الجزء فلا يلزم من كون الوصف
غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت للموصوف كونه جزءا قال والماهية المركبة لا بد ان يكون لبعض
اجزائها افتقار الى الباقى والا لامتنع التركيب فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة
متحدة ولا يمتنع تركب العشرة وتركب العسكر من الاشخاص
من الاحاد المجتمعة المتحدة لان الاحاد و العسكر من اشخاص
معينة والصور المجتمعة التى هى لكل واحد منها مستقل لكن يمكن ان يحتاج
كل منهما الى الاخر والا لاحتاج الى الفصل اقول لا يكفى فى التركيب اصطحاب المفردات والا لكان كل
مجتمع مركبا فالحجر الموضوع الى جانب الانسان مركب هكذا بل لا بد من حصول صورة يعرض
لجميع الاجزاء فتكون الصور معلولة لاجتماع الاجزاء فتفتقر الى تلك الاجزاء فالمحتاج الاجزاء
المركبة افتقارا لم يحصل التركيب والعشرة المركبة من الاحاد لا يكفى فى حصولها انضمام اجزائها

المراد منه ان ذات الانسان موصوفة بالحيوان كان كذبا لتخالف الصفة متاخرة والمقوم
متقدم ولا يكون الحيوان مقوما للانسان على ان يكون ذاتيا له وان كان المراد شيئا ثالثا فبينوه
والجواب ان الحيوان والانسان متحدان فى الوجود ومتغايران فى الذات وبيان اتحادهما فى الوجود
ان الحيوان من حيث هو لا مبهم لا وجود فان كل موجود متعين والحيوان المطلق لا يعرض له
الوجود الا اذا تقيد بفصل فانه ما لم يصر ناطقا او صاهلا او غيرهما من الفصول لا يدخل
فى الوجود فاذن الوجود انما عرض للحيوان المركب المطلق فالحيوان الناطق مركب من حيث
الماهية من الحيوان والناطق وفى الوجود هما متحدان فوجود الفصل هو وجود الجنس قال
واعترض الامام عليه بان الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه
عليه فلو حصل للمركب وجود اخر كان له وجودان وانه محال وهو سوال مشكل والجواب
عنه صعب اقول لما ذكر ان وجود الجنس هو بعينه وجود الفصل نقل الاعتراض فى الدلالة عليه
وهو ان الجزء له وجود مغاير لوجود المركب لما قدمنا ان وجود الجزء متقدم على وجود الكل والمتقدم
على الشىء مغاير له قطعا فلو حصل للمركب وجود اخر كان له وجودان وهو محال واستصعب المصنف
هذا الاعتراض وهو ... الضعف نشا من عدم التمييز بين الماهية والاجزاء فان الجنس
والفصل جزآن ذهنيان يفصلهما الذهن والحس اى الخارج الجنس وجود بانفراده وللفصل وجود اخر بانفراده
والمركب وجود ثالث بل الحس اى الخارج ليس الا المركب ولا يحكم للشىء وجودان والفا الحكم العقل بوجود
الجنس انما يشير به الى وجوده فى ضمن المركب ثم العقل يرتب المركب على المفرد فيحكم بتقدم وليس هناك
وجود قائم بالانفراد متقدم المسالة الى امسة الاجزاء المتداخلة والمتباينة قال والاجزاء
الماهية ان كان بعضها اعم من البعض سمى متداخلة والا فمتباينة والمتداخلة ان كان بعضها اعم من
الاخر مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص وموصوفا به فهو كالحيوان وانه متقوم بالناطق لكونه جنسا
له ومتصف به وان لم يكن موصوفا به فهو كالموجود المقول على المقولات العشر وان كان الخاص متقوما
بالعام فهو كالنوع المقوم بخواصه التى لا توجد الا فيه وان كان كل منهما اعم من الاخر من وجه
... فالمتباينة هى كتركيب الشىء اما بعلته الفاعلة كالعطاء فانه اسم للفائدة
مقرونة بالفاعل او بالصورة كالافطس لان حصلناه اسما للانف الذى فيه التقعر او بالقابلية
لان حصلناه اسما للتقعر الذى فى الانف او بالغاية كالخاتم فانه اسم للحلقة تتزين بها واما
... كالنزول والحالو وبالا يكون علة ولا معلولا فهى اما ان يكون حقيقية او اضافية او ممتزجة منهما

تحقيق ماهيته

ولا اول ان يكون كلها متشابهة كالعدد المركب من الآحاد او مختلفة اما معقولة كتركب الجسم من الهيولى
والصورة او محسوسة كتركب الخلقة من اللون والشكل والثاني كالاقرب والابعد والثالث كالسرير
الذي يعتبر في حقيقته نوع من النسبة اقول لما انتسبنا بعض اجزاء الماهية الى البعض فاما ان يكون بينهما
عموم اولا والثاني يسمى متباينة والاول يسمى متداخلة لدخول الخاص تحت العام والمتداخلة اما ان يكون
العموم بينهما مطلقا او من وجه والاول يسمى العام جنسا والخاص فصلا ان كان العام مقوما للخاص
وموصوفا به كالحيوان فانه متقوم بالفصل وموصوف به لانه حيوان ناطق وان كان العام مقوما للخاص
وصفة له فهو كالموجود المتقوم بالمقولات العشر ويوصف بها لانه جوهر موجود وان كان الخاص
متقوما بالعام فهو كالنوع الاخير كالانسان المتقوم بخواصه التي لا توجد الا فيه كالكاتب والرجل فانهما
يختصان بالانسان ومتقومان به هذا اذا كان العموم مطلقا وان كان من وجه فهو كالحيوان والابيض
لما اخذ منهما العقل وركب منهما حقيقة واما المتباينة فهو كتركيب الشي اما بعلته الفاعلية كالعطا
فانه اسم لما حصل من الفاعل او بالصورة كالافطس لما جعل علما للانف المقعر فان التقعر
كالصورة الحالة في الانف او بالقابلية كالافطس لما جعل اسما للتقعر الذي في الانف فان الانف كالقابل
للتقعر او بالغاية كالخاتم فانه اسم للحلقة التي تزين بها او بمعلولاته كالرازق والخالق فانهما اسمان
للفاعل باعتبار المخلوق والمرزوق او بما لا يكون علة ولا معلولا واقسامها ثلثة لانه يكون كلها حقيقية
او كلها اضافية او ممتزجة والاول اما ان يكون متشابهة كالعدد المركب من الآحاد او مختلفة اما معقولة
كالهيولى والصورة او محسوسة كاللون والشكل في الخلقة فانها مركبة منهما وهما محسوسان والثاني كالاقرب
فانه من قرب مع قرب وكذا الابعد والثالث كالسرير فان له اجزاء حقيقية كالخشب واضافية وهي
النسبة اي حالة للخشب باعتبارها حصل صورة السرير لان الخشب ليس كافيا في حصول ماهية السرير
من دون اعتبار النسبة قال والماهية ان كانت تركيبها حقيقيا في الحقيقة وجب في اجزائها
ان تكون موجودا لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا وان حصلت باعتبار عقلي [illegible]
[illegible] جزؤها موجودا لجواز تركيبها من الموجود والمعدوم كالجاهل [illegible] اقول من الماهيات
ما تركيبها الذهن ويعتبرها العقل ومنها ما هي في نفسها ذوات وحقائق من غير اعتبار المعتبرين
والثاني هو الماهية النوعية المحصلة كالانسان والفرس وغيرهما من الانواع ومثل هذه يجب ان يكون
اجزاؤها موجودة لانها موجودة وجزء الموجود يجب ان يكون موجودا والاول هو الماهية الاعتبارية
كالافراد المركبة من الشي وعارضه كالحيوان الابيض ومثل هذه الماهيات لا يجب ان يكون اجزاؤها موجودة

فائده

مركب

ماهيته

لان الذهن لما اخذها موجودة لاعتبار يجوز تركيبها من الموجود والمعدوم كالجاهل الذي احد
جزئيه عدمي وهو عدم العلم وكالاعمى الذي احد جزئيه عدم البصر المسئلة السادسة في
الجنس والفصل قال والماهيتان المتفقتان في بعض الاجزاء اذا اختلفتا في الباقي كان ما به الاتفاق
غير ما به الاختلاف والاول هو الجنس والثاني هو الفصل اقول الماهيتان اذا اتفقتا في بعض الاجزاء
واختلفتا في الباقي كانتا مركبتين من الجزء المشترك والجزء المميز لاستحالة كون ما به الاشتراك
عين ما به الامتياز بل يجب ان يكون مغايرا له بالضرورة ولا نعني باشتراك الجزء واتفاقه وجود جزء
واحد بالشخص في الماهيتين فان ذلك معلوم البطلان بل نعني به ان الجزء الذي حكمنا بمساواته للجزء
الاخر مثل له وموافق له في الحقيقة اذا عرفت هذا فالجزء الذي وقعت الشركة فيه يسمى الجنس
كالحيوان والذي وقع به الامتياز يسمى الفصل كالناطق والصاهل وعبارة المصنف قاصرة لانه
قد تتفق الماهيتان المختلفتان في الحقيقة في بعض اللوازم من العوارض وقد تتفق الماهيتان في
الحقيقة وتختلفان في العوارض ولا يقتضي شي من ذلك التركيب على ما ياتي قال والشيخ ان الفصل
علة لوجود الجنس والا فالجنس ان كان علة له فاينما وجد الجنس وجد الفصل وان لم يكن علة استغنى
كل منهما عن الاخر فيمتنع التركيب وجوابه منع الشرطية الاولى لان المراد بالعلة المحتاج اليه او العلة التامة
ان اريد بها العلة التامة جوزنا ان لا يكون شي منهما علة تامة للاخر ويحتاج كل منهما الى الاخر
فيصح التركيب اقول اعلم ان الشيخ ذهب الى ان الفصل يجب ان يكون علة لوجود الحصة من الجنس لانه لولا
ذلك لزم احد الامرين وهو اما استغناء كل من الجزئين عن الاخر واما كون الحصة علة للفصل والقسمان
باطلان اما الاول فلاستحالة التركيب [illegible] فانا بينا انه لا بد في بعض اجزاء المركب من احتياج البعض
الى الاخر واما الثاني فلاستلزامه وجود الفصل في جميع صور الجنس لان العلة تستصحب معلولها اين حلت
والثاني باطل بالضرورة هكذا المعلم والجواب ان العلة قد يطلق على المؤثر التام وقد يطلق على
المحتاج اليه سواء كان علة تامة او جزء علة فان كان المراد في المقدمة الاولى بطل انحصار اللازم
في احد الامرين على التقدير لجواز ان يكون الحصة علة ناقصة ولا يلزم وجود الفصل اينما وجدت ولا
يلزم من نفي علية الحصة بهذا المعنى الاستغناء فيبطل الشرطية الاولى وان كان المراد هو الامر
الثاني فكذلك لانا نجوز ان يكون الحصة علة ناقصة كما قلنا ولا يلزم من نفيه الاستغناء العلة الناقصة
على ما قررنا وهذا اكل خبط نشا من عدم فهم كلام الشيخ وتقريره ان الجنس امر مبهم لا تعين
ولا تحصل الا بالفصول التي تقبله وتعينه والمبهم لا وجود له وانما الوجود للمتعين فاذا

ق

امتنع وجوده الى بعينه كان ذلك المعين علة له بهذا المعنى قال لا يقال ان قول الشيخ ان الاسم
فصل للحيوان لا سفل والنبس علة لوجوده والقوى النباتية فصل للجسم النباتي مع ان الجسم يبقى بعد زوالها
وحواسه اذ كلام الشيخ في الماهية الحقيقية وما ذكرتموه لعمارتي وبقاء الجسم النباتي بعد زوال القوى
عنه ممنوع اقول الحق ان النقض الذي ذكره على ظاهر قول الشيخ بان مبادي الفصول يجب ان يكون علة للاجناس
فان [illegible] في المركب من الجسم [illegible] هناك جنس هو الجسم وفصل هو [illegible] مع ان الفصل هنا يمتنع ان يكون علة
للجنس لانه [illegible] العارض [illegible] معروضه والقا القوى النباتية فصول للجسم النباتي مع زوال القوى
النباتية ووجود الجسم لو كانت علة لم يوجد بعد علتها وهذا [illegible] على الشيخ لان بحث الشيخ في الماهيات
الحقيقية [illegible] في الماهيات [illegible] من الذوات والجسم [illegible] اما [illegible] مركبة من
الجسم [illegible] بل ماهية مركبها الذي من ذات [illegible] وسمى [illegible] فصلا مجازا [illegible] الجسم النباتي [illegible]
بقاءه بعد زوال القوى النباتية عنه قال والمشتركان في بعض الذاتيات اذا اختلفا في اللوازم
دل ذلك على التركيب لامتناع استناد اللازم الخاص الى الامر المشترك اقول الماهيتان اذا اشتركتا
في بعض الذاتيات واختلفا في اللوازم كما [illegible] كالاربعة والخمسة المشتركتين في ماهية العدد و
المختلفتان بالزوجية والفردية [illegible] لان اختلاف اللوازم دال على اختلاف الملزومات لامتناع
استناد المعلولات المختلفة الى العلل المتحدة فان كان الملزوم [illegible] هو الامر المشترك كان مختلفا
مع فرض اتحاده هف [illegible] كان [illegible] كان مشتركا لزم [illegible] وان كان مختصا [illegible] المطلوب وهو
تركيب كل منهما من الامر المشترك والمختص ومن جوز استناد اللزوم الى غير المتلازمين كالفاعل [illegible]
هذا الدليل عليه قال واما اشتراك المختلفات في السلوب او اختلاف المشتركات فيها فلا يوجب
التركيب اما الاول فلان كل بسيطين مشتركان في سلب ما عداهما عنهما واما الثاني فلاشتراك البسيط
المركبات التي احد اجزائها هو ومخالفته اياه في بعض السلوب مع انه لا تركيب فيه اقول الماهيات المختلفة
قد تشترك في الصفات الثبوتية والسلبية ولا يقتضي ذلك التركيب وكذا الحقائق المشتركة قد تختلف
في الصفات الثبوتية والسلبية ولا يقتضي ذلك التركيب اما الاول فلان كل بسيطين يشتركان في
الوحدة وهو وصف ثبوتي وفي سلب ما عداهما عنهما وهو وصف سلبي ولا يقتضي كونهما مركبين
واما الثاني فلان اشخاص النوع الواحد تختلف في العوارض الثبوتية والسلبية وليس هي مركبة
مما به الاختلاف والاشتراك وكذا كل بسيط يشارك المركب منه ومن غيره في طبيعة ذلك البسيط
ومخالفته له في سلب الجزء الآخر عنه اذ البسيط ليس بمركب وهذا الاشتراك ليس يقتضي التركيب [illegible]

من اشتراك [illegible] الى [illegible] المتساوي [illegible] الشركة [illegible] ووقع [illegible] فيما لا اشتراك فيه لا من
كل الشيء وعدمه قال ولا حاجة الى [illegible] العلة [illegible] بالعدم لا بوجوده في [illegible] ولا بعينه غيره و
هو جزء من المعين الموجود فيكون موجودا [illegible] فيهما نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما
الثاني فلانا نسلم انه جزء من المعين لم لا يجوز ان المعين معروض التعين والمراد به المركب منهما ولا نسلم انه موجود اقول
التعين هو الامر الذي به تشخص الشخص ولا شك انه [illegible] ثبوت له [illegible] لا هوية لها ولا بعينه
وما لا [illegible] يستحيل ان يقتضي تعين غيره واستقلاله فلو كان التعين عدميا لم يكن [illegible]
ظاهر [illegible] التعين جزء من المعين الموجود [illegible] ليس هو الماهية الكلية بل المعينة وجزء الموجود
موجود فيكون التعين موجودا واعترض المصنف بان الاول مصادرة على المطلوب [illegible] وفي
انه [illegible] ولا يجوز استدلال فيه بما يبتنى على كونه ثبوتيا وليس كذلك فان العقل قاض
باستناد التعين والهوية عن العدم وان ما لا تعين له ولا هوية لذاته يستحيل تعين غيره اليه [illegible]
ان كان معروض التعين متعينا كون التعين جزءا منه فان الجزء لا يعرض للكل وان كان هو المركب من
التعين والمعروض متعينا كونه موجودا لا ابتنائه على وجود التعين [illegible] فانا قد بينا ان المطلق
لا وجود له [illegible] الموجود انما يعرض للمعين فيكون التعين جزءا من الموجود فينتظم البرهان قال
وهو ان كان بالماهية فقط او بالفاعل فقط او بقابل [illegible] انحصر نوعه في شخصه [illegible] وان كان بقوابل
مختلفة او استعدادات مختلفة لقابل واحد كان [illegible] مختلفة اقول التعين ان كان مستندا الى
ماهية المتعين لزم انحصار نوعه في شخصه لان مقتضى ذلك [illegible] وجود ذلك التعين [illegible] وجود الماهية
فان وجدت الماهية وجد ذلك التعين ولا يكون للماهية تشخصات متعددة وكذا ان كان مستندا الى
الفاعل فقط لانه واحد متى وجد وجد ذلك التعين فينحصر النوع في الشخص ايضا وكذا ان استند الى قابل
ينحصر نوعه في شخصه فان المتعين ايضا ينحصر نوعه في شخصه لاتحاد علته فان وجد وجد ذلك المعين
وان استند التعين الى قوابل مختلفة او الى استعدادات مختلفة لقابل واحد يكثر النوع وتتعدد
اشخاصه في الخارج بحسب تعدد القوابل والاستعدادات قال قيل ان الطبيعة ان كانت لذاتها
محتاجة الى المحل كان وجودها في المحل ابدا وان كانت غنية عنه لذاتها والغني عن الشيء لذاته
لا يعرض له الحاجة لعارض وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم حاجتها الى المحل لذاتها استغناؤها
عنه لذاتها اقول الطبيعة ان كانت لذاتها محتاجة الى المحل لزم دوام حلولها في المحل لان مقتضى
الذات يدوم بدوامها وان لم تكن محتاجة لذاتها اليه كانت غنية عنه لذاتها فلا يمكن حلولها فيه

بان الحلول يستدعي حاجة الحال الى المحل والحاجة ليست ذاتية على تقدير فيكون عارضة بسبب الغير ويكون
الغني عن الشيء لذاته يعرض له الحاجة بسبب عارض وهو باطل واعترضه المصنف بانه لا يلزم من عدم
حاجتها الى المحل لذاتها استغناؤها عنه لذاتها وهذا الكلام في غاية السقوط لان معنى الاستغناء
عدم الحاجة فاذا انتفت الحاجة ثبت الاستغناء بالضرورة وهذا الاعتراض لعله حصل بسبب عدم
التحقيق في المسائل العقلية وقد كان شيخنا الاعظم نصير الملة والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه
يقول ان فخر الدين واتباعه كانوا لا يحققون شيئا قال الرابع لو كان التعين ثبوتيا لكان للماهية
كلية محتاجا الى تعين اخر ولزم التسلسل ولكان انضيافه الى الماهية موقوفا على امتيازها عن غيرها
بتعين اخر ولكان تعين الشخص الذي له مثل شاركه في نوعه ان كان بالماهية او بالفاعل انحصر نوعها في
الشخص وان كان بالقابل فتعين القابل ان كان بقابل اخر لزم التسلسل وان كان بالمقبول لزم الدور
لانا نقول الكلام الاول ولا نم امتناع التسلسل اللازم فانه من جانب المعلول ولا بد من العلم بامتناعه
وان الثاني فلا نم صدق الشرطية لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها وان الثالث فلا نم الحصر لجواز ان يتعين
بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بسبب حادث يقتضي ذلك ويكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية
سلمناه لكن لا نم لزوم الدور فانه يجوز ان يكون لماهية كل واحد من القابل والمقبول علة لتعين الاخر اقول تقرير الاول
ان التعين لو كان ثبوتيا لكان للماهية كلية تندرج تحتها سائر التعينات الشخصية وحينئذ يحتاج
كل تعين الى تعين اخر ويتسلسل وتقرير الثاني انه لو كان ثبوتيا زائدا على الماهية المتعينة لكان انضمامه
الى تلك الماهية دون ما عداها متوقفا على امتياز تلك الماهية عن غيرها عن ما عداها لامتناع ان يستحيل
انضمامه اليه لكن امتيازها عن غيرها ان كان بهذا التعين كان الشيء شرطا في نفسه وان كان بتعين اخر
نقلنا الكلام اليه وتسلسل وتقرير الثالث ان تعين شخص واحد من اشخاص النوع ان كان بالماهية لزم
انحصار الماهية في الشخص لانه كلما وجدت الماهية وجد ذلك التشخص وان كان بالفاعل وان كان
بالقابل فتعين ذلك القابل ان كان لماهيته لزم انحصاره في شخص واحد فلا يوجد فاذا من نوع واحد
فيجب وجود قوابل بحسب الاشخاص الممكنة الوجود في الجسم لكن تلك الاشخاص غير متناهية بحسب قبول ذلك الجسم
للانقسامات فيجب وجود ما لا يتناهى من القوابل هف وان كان تعينه بقابل اخر تسلسل وان تعين بالمقبول
لزم الدور والجواب عن الاول المنع من بطلان التسلسل هنا فانه من جانب المعلول والممتنع انما هو
التسلسل من جانب العلة وهو ضعيف لان برهان التطبيق كما دل على استحالة ما لا يتناهى من طرف
العلة كذا يدل على امتناعه من طرف المعلول لان الحق في الجواب ان تلك التعينات من حيث

انها متعلقة بالمتعينات لا اشتراك في شيء معنوي متقوم حتى يفتقر الى تعين اخر بل في لفظ
التعين او في عارض ومن حيث انها مشتركة في شيء افلست تتعين وثانيها انا نمنع من كون
الامتياز مستندا الى تعين اخر بل الى نفس الماهية ولا يلزم افتقار التعين الى تعين اخر وهذا المنع
في غاية السقوط لان التعين والامتياز شيء واحد وهما من الالفاظ المترادفة ولو جوزنا استناد
الامتياز الى الماهية جاز استناد التعين اليها والحق في الجواب ان التعين وعروضه في الخارج
شيء واحد وانما يتمايزان في العقل ويحكم العقل فيه بالانضمام بعد تعين المعروض بذلك التعين و
فلا دور فان المتأخر هو الحكم بالانضمام لا الانضمام وعن الثالث ما المنع من كون في الفاعل والقابل و
الماهية لجواز ان يكون تعينها بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بسبب حادث يقتضي ذلك
ويكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية سلمنا الحصر لكن لا نم لزوم الدور لو استند تعين القابل
الى المقبول فانه يجوز ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمقبول علة لتشخص الاخر ولا دور فيه
لاختلاف الجهة وفي التحقيق هذا المنع الثاني هو الاول بعينه لان القابل لا يكون فاعلا للتشخص
بل هو قابل له فان القابل لا يكون فاعلا والمصنف توهم ان هذا المنع مغاير للاول وليس
كذلك قال وتقييد الكلي بالكلي لا يوجب الشخصية فانا لو قلنا لزيد انه الانسان العالم
الورع او انه الذي يتكلم بكذا يوم كذا في وقت كذا ففي كل منهما شركة اقول الكلي اذا قيد بالكلي
لم يخرج الى التشخص فانا اذا قلنا لزيد انه انسان ففيه شركة فاذا قلنا انه الانسان العالم
ففيه شركة ايضا فاذا قلنا انه الانسان العالم الورع او انه الذي يتكلم بكذا في يوم كذا او في موضع
كذا لم ينتف الشركة ايضا فعلم ان تقييد الكلي بالكلي لا يقتضي التشخص وان التشخص انما يكون بالذات
فلا يوجد شخصان من نوع واحد ولا التركيب بواسطة الوضع كالاشخاص المتعددة من الانواع
من نوع قال البحث الثالث في الوحدة والكثرة الوحدة مغايرة للوجود لان الكثير من حيث
انه كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير بواحد وللتشخص ايضا لان البسيط لو اخبر زالت
وحدته وما زالت هويته والا لكان التغير نوع اعدام وفيه نظر اقول في هذا البحث مسائل المسألة الاولى
في ان الوحدة مغايرة للوجود وللتشخص الوحدة والكثرة من المتصورات البديهية وقد ذهب قوم من
القدماء الى ان الوحدة هي الوجود لانهم لما اعتقدوا ان كل موجود واحد حكموا باتحادهما
باعتبار التلازم وهو خطأ فان الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير
بواحد وهو ينتج من الشكل الثالث حكما جزئيا هو سلب الواحد عن بعض الموجود وذكر دليل

على تغايرهما والوحدة ايضا مغايرة للتشخص لان البسيط الخارجي زالت وحدته لم تزل هويته اعني
تشخصه والا لكان النوع متواطئا لذلك الجسم الواحد وايجاد الجسمين لفرض وهو محال فان الجسم يعطي بقاء
الجسم على حقيقته بعد القسمة وفيه نظر لانا نمنع بقاء الجسمية بعد الانقسام والتجزية وسيأتي
البحث في ذكر ... المسئلة العاشرة في ان الوحدة وجودية من العوارض الزائدة على
الماهيات قال وهي وجودية والا لكانت عبارة عن سلب الكثرة فالكثرة ان كانت عدمية كان
الوحدة وجودية والمعلق خلافه وان كانت وجودية لزم تقومها بالامور العدمية اقول لو كانت
الوحدة عدمية لم تكن عدما مطلقا ولا عدم لشيء ما كيف كانت فانها ليست عدما للجوهر او للعرض بل لو كانت
عدما كانت عدما لما يقابلها وما يقابلها انما هو الكثرة فالمقابل اعني الكثرة اما ان تكون وجودية او عدمية فان
كانت وجودية وهي متقومة بالوحدات لزم تقوم الامور الوجودية بالعدميات وهو باطل وان كانت
عدمية كان الوحدة عدما للعدم وعدم العدم ثبوتي فيكون الوحدة ثبوتية والعقل بان انها ليست ثبوتية
هف [?] ثبت بطلان كونها عدمية فيكون وجودية وفيه نظر لجواز ان يكون الكثرة من الامور الاعتبارية
التي انما توجد في الذهن دون الخارج فلا يلزم ان يكون عدمها ثبوتيا في الخارج كان لا امتناع ونقيضه قال
وزائدة على الماهية والا لكانت اما نفسها او داخلة فيها وهو باطل لما مر في الوجود ولان
الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها اقول ذكر على ان الوحدة من الامور الزائدة على الماهية وجهين الاول
انها لو لم تكن زائدة عليها لكانت اما نفس الماهية او جزءا منها والقسمان باطلان لما مر في باب
الوجود من انه لو كان الوحدة نفس الماهية لزم من تصور كل ماهية تصور كونها واحدة ولكان قولنا
السواد كثير باطلا لبطلان قولنا السواد الواحد كثير ولو كانت جزءا من الماهيات كانت
جنسا لها لانها اعم الذاتيات فيمتاز بعضها عن البعض بفصول فاحتيج الفصل لكون ايضا
واحدا فيفتقر الفصل الى فصل آخر ولكان واجب الوجود تعالى مفتقرا الى الفصل لاندراجه تحت
الواحد فيكون مركبا هف الثاني ان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابل الكثرة فينتج من
الشكل الثاني ان الوحدة ليست هي السواد قال ولو كانت وجودية لكان لها وحدة اخرى
ولو حدتها وحدة اخرى ويلزم التسلسل ولانها لو كانت ... فوحدة الماهية المركبة
ان قامت بكل جزء منها لزم قيامها بالمحال الكثيرة وان قام بكل جزء منها جزء منها لزم انقسامها
وان قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قائمة بغيرها لا بالموصوف اقول امتناع التسلسل
ممنوع وان ثبت ولا تم الحكم لجواز قيامها بالماهية من حيث هي هي اقول ذكر لعدم وجودها

قيام العرض الواحد

ملازم امتناع التسلسل

على

على كونها وجودية والثاني على كونها امرا زائدا على الماهية على تقدير كونها وجودية وتقرير الاول
انها لو كانت وجودية لكانت واحدة لان كل موجود فله خصوصية وتعين لا يشاركه غيره فيها
وذلك هو معنى الوحدة فيلزم ان يكون للوحدة وحدة اخرى ويتسلسل وتقرير الثاني انها لو كانت
زائدة على الماهية لكانت وحدة الماهية المركبة اما ان يكون قائمة بكل جزء منها وهو محال لاستحالة
قيام العرض الواحد بالمحال المتعددة واما ان يكون قائمة بالمجموع على معنى ان كل واحد من
اجزاء المحل يحل فيه جزء من الوحدة وهو محال والا لم تكن الوحدة وحدة بل اشياء متكثرة
وهو محال او يعود الكلام الى وحدة تلك الاشياء المتكثرة فلان ان يكون قائمة بجزء
واحد من الماهية ولا شك ان الجزء مغاير للكل فيلزم قيام صفة الماهية بغيرها وهو
ايضا محال لانه لا يعقل قيام الصفة بغير الموصوف واجاب عنه اما عن بطلان التسلسل
فبانا نمنعه وهو ضعيف لان تلك الوحدات مترتبة لانها صفات وموصوفات موجودة
معا لان وحدة الماهية موجودة وانما تكون موجودة لو كان لها وحدة اخرى فيجتمع شرطا
التسلسل المحال ولا وجه لهذا المنع الا ان يقول ان التسلسل من طرف المعلول جائز و
قد بينا بطلانه او ان الوحدة من الامور الاعتبارية ينقطع بانقطاع الاعتبار لكن ذلك
ينافي دعواه من كونها وجودية فلا وجه لهذا المنع البتة واجاب عن الثاني بمنع الحصر لجواز ان تحل
في الماهية من حيث هي هي وهو ضعيف لان الماهية المركبة انما تصير هي هي باعتبار الوحدة فيكون
الشيء شرطا لنفسه والاولى في الجواب ان يقال ... الهيئة الاجتماعية ... حصل
للمركب بواسطتها وحدة ولا تنقسم بانقسام المركب لانها لا تحل فيه من حيث هو منقسم بل من حيث عرض
الهيئة الاجتماعية لتلك الاجزاء قال وهي عرض والا لا متنع قيامها بالعرض لامتناع قيام
الجوهر بالعرض اقول كل موجود فهو اما جوهر واما عرض وقد ثبت ان الوحدة موجودة ولا يجوز ان يكون
جوهرا لانها عارضة للعرض والجوهر ولا يعقل عروضه للعرض والا لزم ... ان تكون عرضا
وهو ظاهر المسئلة الثالثة في اقسام الواحد قال والكثير ايضا كان له وحدة من وجه وجهة
كثرة له غير جهة وحدته فجهة الوحدة اما مقومة او عارضة فان كانت مقومة فان كانت مقولة
في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت على مختلفات الحقائق وبالنوع ان كانت على متفقات الحقائق
وان كانت مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع
كالكاتب والضاحك او بالمحمول كالقطن والثلج وان لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كاتحاد نسبة النفس

الوحدة

كانت

الى البدن كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مقومة ولا عارضة للمنتسبين
بل للنفس والملك واما الواحد بالشخص فان لم يكن قابلا للقسمة فهو الوحدة ان كان مع قطع النظر
عن انقسام مفهومها وان كان في تحيز فهو النقطة ان كان ذا وضع والا فهو المفارق وان
قبل القسمة فان كانت اجزاؤه متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كان قبول القسمة
لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط والا فهو الواحد بالاجتماع وكل منهما ان حصل له
جميع ما يمكن فهو الواحد بالتمام سواء كان وضعيا كالدرهم الواحد او صناعيا كالبيت الواحد
وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير اقول الوحدة قد تعرض لجميع الاشياء حتى لما يقابلها
كالكثرة ولنقيضها فيقال وحدة واحدة وكثرة واحدة لكن يستحيل عروضها للكثرة من حيث هي
كثرة بل لا بد من تغاير الجهتين لامتناع صدق المتقابلين على ذات واحدة من جهة واحدة
فاذن الكثرة انما تعرض لها الوحدة لا لجهة الكثرة بل لجهة الوحدة الا ان يكون مقومة
لجهة الكثرة او عارضة فان كانت مقومة فاقسامها ثلثة لانها ان لم تدخل في جواب ما هو او في
جواب اي ما هو والاول ان يكون الكثرة مختلفة بالحقيقة او متفقة والاول الواحد بالجنس
كاتحاد الانسان والفرس في الحيوانية والثاني الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية
والثالث الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطقية وان كانت عارضة فلها قسمان الاول
ان يكون جهة الاتحاد موضوعا لمحمولين كاتحاد الكاتب والضاحك المحمولين على الانسان في معروضهما
وهو الانسان وهو موضوع لقولنا الانسان كاتب ضاحك الثاني ان يكون جهة الاتحاد محمولا
لموضوعين كاتحاد القطن والثلج في حمل الابيض عليهما وان لم يكن جهة الاتحاد مقومة لجهة
الكثرة ولا عارضة فليسمى الواحد بالعرض كاتحاد نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى المدينة
فان جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مقومة للمنتسبين ولا عارضة لهما بل للنفس والملك فاتحاد
المنتسبين بالعرض هذا كله اذا كان الواحد عارضا للكثرة واما اذا كان عارضا للشخص الواحد
فانه يقال له الواحد بالشخص فان لم يكن قابلا للقسمة بوجه اصلا فهو الواحد الحقيقي ثم
ان لم يكن لمعروضه مع عدم الانقسام مفهوم وراء الوحدة فهو نفس الوحدة فان مفهوم الوحدة
كون الشيء لا ينقسم فاذا فرض الواحد عارضا لهذا المفهوم فهو نفس الوحدة وان كان هناك
مفهوم اخر فان كان ذا وضع فهو النقطة فان النقطة لها مفهوم وراء كونها شيئا غير منقسم
وان لم يكن ذا وضع فهو المفارق كالعقل فان له وراء كونه شيئا غير منقسم مفهوما غير ذي وضع

وان

وان كان الواحد بالشخص قابلا للقسمة فان كانت الاقسام التي تحصل بالقسمة متشابهة
فهو الواحد بالاتصال سواء كان قبول القسمة لذاته كالمقدار فانه لذاته يقبل الانقسام والتجزي
او لغيره كالجسم البسيط فانه ينقسم الى اجزاء متشابهة مع انه واحد بالشخص لكن قبول القسمة ليس لذاته
بل بواسطة المقدار وان كانت الاقسام مختلفة كالبدن المنقسم الى الاعضاء المختلفة فهو الواحد
بالاجتماع والفرق بين الاول والثاني ان الاقسام في الاول موجودة بالقوة لان المتصل هناك
شيء واحد وفي الثاني موجودة بالفعل وليست بمتصل وان كانت متماسة وكل واحد من هذين ان حصل
له جميع ما يمكن فهو الواحد بالتمام سواء كان وضعيا كالدرهم الواحد او صناعيا كالبيت الواحد او طبيعيا
كالانسان الواحد وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير لانه فقد عنه شيء لو حصل لكان الكثرة
المسألة الرابعة في ان الاثنين لا يتحدان قال والاثنان لا يتحدان لانهما بعد الاتحاد ان بقيا
موجودين فهما اثنان وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا
بالموجود اقول الاتحاد قد يطلق بحسب المجاز على صيرورة الشيء شيئا اخر بان يخلع القابل
صورة نوعية او كيفية عرضية ويلبس صورتها قيل انه صار اياه او كيفية كما يقال صار الهواء ماء وصار
الحار باردا او بان يحصل صورة المجموع نوعية او مزاجية كما في المركبات وهذان المعنيان جائزان
ويطلق بحسب الحقيقة على صيرورة الشيء شيئا اخر من غير خلع ولبس وهذا مما يشهد العقل
ببطلانه مع ان جماعة من القدماء ذهبوا اليه وقد ابطلنا مقالتهم في كتاب [illegible]
والدليل على بطلانه ان الشيئين لما اتحدا فان بقيا موجودين بعد الاتحاد فهما اثنان
لا واحد وان عدما او عدم احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود
وهو ظاهر المسألة الخامسة في العدد قال واما ان الاعداد اعراض فظاهر وليست ماهيتها
نفس معروضاتها لانها قد تكون جمادا وقد تكون نباتا او غيرهما وكونها اعدادا ان اذا عقلها
وليس العدد عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من الوحدات التي هي امور وجودية اقول العقل يجزم
بوجود الاعداد في الخارج فان العقل بعد [illegible] لا شك في وجودها و[illegible] زائدة
على المعدودات فهو لا محالة يكون العدد نفس هيئة معروضة لانه يعرض للجوهر والعرض فلو كان
نفس معروضه كان جوهرا وعرضا معا وهو باطل بالضرورة وكذا العرض للجواهر المختلفة كالجماد و
النبات والحيوان وغيرها فوجب ان يكون العدد زائدا على المعدودات فاما ان يكون نفس وجوداته
او عدمه والثاني باطل لانه لو كان عدما لم يخل من ان يكون عدم اي شيء كان او عدم الوحدة المقابل له

ولا يجوز أن يكون عدميا لأنه مركب من الوحدات ولا يكون عادا لها والوحدات قد بينا أنها وجودية
فيكون العدد المتقوم منها وجوديا لا يقال لا يلزم من تركبه من الوحدات الوجودية كونه وجوديا
لجواز أن يكون لوجوده علة عدمية لأنا نقول ليس العدد إلا مجموع الوحدات لا شيئا آخر ومجموع الوحدات
لا يجوز أن يكون عدميا قال ولأن الوحدة عرضية والعدد متقوم بها فيكون عرضا أقول لما بين
أن العدد وجودي شرع في تحقيق ماهيته وأنه عرض لا جوهر ويدل عليه وجهان الأول أنه متقوم
بالوحدات وقد بينا أن الوحدة عرض فيكون هو أولى بالعرضية الثاني أنه يعرض للأعراض كما يعرض للجواهر
والجوهر لا يمكن عروضه للعرض والعرض يمكن عروضه للعرض فيكون العدد عرضا قال ولكل مرتبة
من مراتب العدد اعتباران عام وهو كونه كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته
النوعية لاختلافها بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقية الموجبة لاختلافها بالفصول أقول مراتب العدد
كلها تشترك في كونها كثرة وهو أمر عام وتمتاز بعضها عن البعض بخصوصياتها فلأجل ذلك كان عددا
واحدا فلكل عدد اعتباران أحدهما ما وقعت به المشاركة وهو الكثرة من حيث هي والثاني خصوصية تلك
الكثرة وهي الصورة النوعية لذلك العدد الخاص كالعشرة يصدق عليها أنها كثرة وبهذا الاعتبار هي
مشاركة لجميع أنواع العدد ويصدق على العشرية وهي كثرة خاصة وهي صورة نوعية لها لأنه يثبت عارضه
لأن كل مرتبة من مراتب العدد له لوازم كالصمم والمنطقية لا تشاركه غيره فيها فتلك اللوازم
إن كانت لصورة ثبت اختلاف النوع وإن كانت لوازم خارجية وجب استنادها إلى فصول مختلفة
لما تقدم من استناد اللوازم المختلفة إلى اختلاف في الملزومات قال وقوام كل نوع من العدد بالوحدات
التي فيه لا بالأعداد التي فيه فإن العشرة ليست متقومة بالخمستين إذ ليس تقومها بهما أولى من
تقومها بالثلاثة والسبعة أو بالأربعة والستة أقول قال أرسطاطاليس لا تحسبن العشرة
خمستين بل هي واحد عشر مرات وأشار بذلك إلى أن العدد إنما يتقوم بالوحدات التي اشتمل عليها ذلك
العدد لا بالأعداد التي فيه فالعشرة لا تتقوم بالخمستين بل إنما تتقوم بالواحد المكرر عشر مرات
ويبطل ذلك أن تقومها بالخمستين ليس أولى من تقومها بالستة والأربعة أو بالسبعة والثلاثة
أو بالثمانية والاثنين فإن تقوم بكل واحد من هذه الأنواع وهو محال لأن كل واحد منها
كاف في تحصيل الماهية فتستغني عن الغير أو تتقوم بواحد منها دون غيره فيكون ترجيحا من غير مرجح
فوجب أن لا تتقوم بشيء منها وإنما تتقوم بالآحاد التي يبلغ عددها ذلك المبلغ قال ولا شك
في أنا نعني بالعدد ما زاد على الواحد أقول ذهب قوم غير محققين إلى أن الاثنين ليس من العدد لأنه

الزوج

الزوج الأول فلا يكون عددا كالفرد الأول وهو خطأ فإنا نعني بالعدد ما زاد على الواحد والاثنان
كذلك فيكون عددا ولأن خواص العدد موجودة فيه بخلاف الواحد المسألة السابعة في
أقسام الكثرة قال ومنها المثلان إن اشتركا في النوع وإلا فمنها المتخالفان ويعمها الغيرية
أقول المثلان هما الشيئان اللذان يسد كل واحد منهما مسد صاحبه كالسوادين والمتخالفان هما اللذان لا
يسد أحدهما مسد صاحبه كالسواد والبياض أو السواد والحركة ويعم المثلين والمتخالفين التغاير لأن الغير
قال والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد فإن كانا
وجوديين فإن كان يعقل كل منهما بالقياس إلى الغير فهما المتضايفان وإلا فالضدان ويشترط أن
يكون بينهما غاية الخلاف وإن كان أحدهما وجوديا فقط فإن اعتبر التقابل بينهما بالنسبة إلى
موضوع قابل للأمر الوجودي إما بحسب شخصه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد فهما العدم والملكة
الحقيقيان أو بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران وإن لم يعتبر فيهما
ذلك فهما السلب والإيجاب أقول التقابل عبارة عن التنافي وعدم الاجتماع فالمتقابلان هما
اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد وإنما قيدنا باتحاد الجهة و
الزمان لإمكان اجتماعهما من جهتين وفي زمانين ولا بد منهما في الحد فإن كان المتقابلان وجوديين فإما
أن يعقل كل منهما بالقياس إلى الغير فهما المتضايفان كالأبوة والبنوة وإن لم يعقل أحدهما بالقياس
إلى الغير فهما الضدان كالسواد والبياض ويشترط بحسب التحقيق أن يكون بينهما غاية الخلاف
وإن كان أحدهما وجوديا والآخر عدميا فإن اعتبر التقابل منهما بالنسبة إلى موضوع قابل
للوجودي منهما إما بحسب شخص ذلك الموضوع كالأكمه أو بحسب نوعه كالأمرد أو بحسب جنسه القريب
كالخلد أو البعيد كالجدار فهما العدم والملكة الحقيقيان أو يعتبر قبول الموضوع بحسب الوقت
الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران فسلب اللحية عن الطفل ليس عدم ملكة بهذا
الاعتبار فالعدم والملكة بحسب التحقيق أعم منهما بحسب المشهور والتضاد بالعكس وإن لم يعتبر التقابل
ذلك بل أخذ السلب مقابلا للوجود مطلقا من غير التفات إلى موضوع قابل فهو السلب والإيجاب
كقولنا زيد بصير زيد ليس ببصير قال ويكون أحدهما كاذبا فقط وسلب المثل بلا تحقق لزم كذبا
أما المتضايفان والعدم والملكة فلخلو المحل عنهما وأما الضدان فعند عدم المحل وعند
وجود الضد لاتصافه بالوسط كالفاتر وخلوه عنهما كالشفاف أقول فرق بين تقابل
السلب والإيجاب وبين تقابل غيره بأنه صادق في غيره وهي كذب أحدهما الآخر فإنهما الاجتماع

كذبهما معا بخلاف سائر المتقابلات فان المتضايفين يجوز كذبهما لجواز خلو المحل عنهما فيصدق سلب
الابوة والبنوة عن ذات واحدة ولا يمكن الخلو عن ايجاب الابوة وسلبها عن تلك الذات وكذا
العدم والملكة فانه يصدق على الجدار سلب البصر والعمى لعدم قبوله للبصر وكذا الصدق سلبهما عن
لو اعتبرنا الحمل المعدوم لا يصدق خلو الحال عن البصر وسلبه عنهما وانما قال في ذكر حيثيات شرطنا
في العدم استعداد الشيء للملكة ولم نشترط في السلب وكذا الضدان يجوز كذبهما معا الا عند عدم
المحل وانا لو فرضنا عدم الجسم كذب السواد والبياض معا عليه لعدم الموضوع واما عند وجود المحل
اما لاتصافه بالوسط كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد يصدق عليه سلبهما فكذا يكذبان معا عليه
او لخلوه عن الوسط كالشفاف الخالي عن الاحمر والاصفر المتوسط بين السواد والساذج فيصدق عليه
سلبهما فكذا يكذبان معا عليه قال وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع وقد لا يكون وح اما ان
يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض عند من لا يقول بالحالة الثالثة او يمكن وح اما ان
يحصل هناك وسط كقولنا الفلك لا ثقيل ولا خفيف او يحصل وح اما ان يعبر عنه باسم محصل
كالفاتر او بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر اقول احد الضدين بعينه قد يكون لازما للموضوع
في الوجود فلا ينفك عنه كالسواد للقار وقد لا يكون احدهما بعينه لازما بل يكون احدهما
لا بعينه لازما فلا يجوز خلو المحل عنهما كالصحة والمرض لمن لم يثبت حالة ثالثة متوسطة
بين الصحة والمرض او لا يكون احدهما بعينه ولا لا بعينه لازما بل يجوز خلو المحل عنهما وح اما ان
لا يحصل متوسط منهما كما في الفلك لا ثقيل ولا خفيف وليس هناك حالة متوسطة بين
الثقل والخفة او يحصل حالة متوسطة فاما ان يعبر عنها باسم محصل كالفاتر وانه متوسط بين
الحار والبارد او بسلب الطرفين كقولنا فلان لا عادل ولا جائر مع اتصافه بالمتوسط بينهما قال
ولا يعقل المقابل من حيث انه مقابل والسواد من حيث انه ضد من المضاف واما جعلهم الاول
اعم من المضاف والثاني فتباينه لا اقول ان الضدين والعلم والملكة داخلان تحت التقابل
وغيره داخل تحت التضايف والسواد من حيث انه سواد مضاد للبياض وغير مضاف والتضايف
غير التقابل وغير التضاد نعم التضايف عرض لها لعارض وهو اخذ المقابل من حيث انه
مقابل والسواد من حيث انه ضد والتقابل والتضاد عرض لهما بحسب الذات والتضايف بحسب العارض
بحسب العارض ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره او مقابلا له بحسب الذات واخص بحسب العارض
اقول هذا اشكال اورده الفضلاء ولم يجيبوا عنه وتقريره ان جعلهم المقابل من حيث

والتضاد

انه متقابل نوع من المضاف فان المقابل انما يعقل من سبيل ذلك يكون جنسا للمضاف والنوع
هو اعم منه ونوع الثاني لان جعلهم السواد من حيث انه البياض مضاف اليه والمضاف من حيث انه
مضاف نوع من المضاف ولا يكون قسيما له والتقرير الجواب عن آ نسلم ان المقابل من حيث
انه مقابل نوع من المضاف ونحن انما جعلناه جنسا له لا من حيث انه مقابل فان المقابل اعم
من المقابل من حيث انه مقابل فلا يكون جنسا لما هو اعم منه فالضدان والعدم والملكة نوعان
من المقابل والسواد نوع من المضاف وهو الذي لان السواد من حيث انه سواد يصدق عليه انه ضد
للبياض ولا يصدق عليه من حيث انه سواد انه مضاف للبياض فالتضايف غير التضاد وغير
التقابل نعم التضايف يعرض للسواد والمقابل من حيث عارض عرض لهما لان السواد والتضايف
عرض له من حيث عروض الضدية له واما المقابل من حيث انه عرض له التقابل فالتقابل عرض
للمتقابلين بالذات والتضايف عرض لهما بالعرض وكذا التضاد عارض للمتضادين بالذات والتضايف
عرض لهما بالعرض ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره بحسب الذات واخص بحسب العارض فان جنس
الجنس اعم من الجنس بالذات واخص باعتبار الجنسية الخاصة العارضة له وكذا ههنا المقابل بحسب الذات
اعم من المضاف واخص باعتبار التقابل وكذا لا استبعاد في كون الشيء مقابلا لغيره بحسب الذات واخص
باعتبار عارض كاللاثبوت في الذهن المقابل للثبوت الذهني بحسب الذات واخص باعتبار عروض
الثبوت الذهني له كذا التضايف المقابل للمضاف بحسب الذات وهو اخص باعتبار عروض التضايف
قال والواحد يقابل الكثير لا بشيء من هذه الاقسام بل الواحد من حيث انه مكيال يقابل الكثرة من حيث
انه مكيل فالتضايف عرض لهما لا اضافة عرضت لماهيتهما اقول الواحد يقابل الكثرة لامتناع صدقهما
على موضوع واحد من جهة واحدة وليس تقابلهما بالذات بل بالعرض وانهما لو تقابلا بالذات لكانا
من احد هذه الاقسام وليس كذلك فان الواحد يقوم الكثرة والسلب والايجاب لا يقوم احدهما
بالاخر وكذا العدم والملكة ولا يكون احدهما علما او سلبا للغير اولى من العكس وكذا احد
الضدين لا يتقوم بالاخر لعلمه بما فيه وكذا احد المتضايفين لا يتقوم بالاخر لان المقوم
متقدم والمضاف مصاحب فلم يبق التقابل الا بالعرض وهو ان الواحد عرض له انه مكيال وعارض
للكثير والكثير عرض له انه مكيل ومعدود بالواحد والتضايف عرض لهما باعتبار هذا العارض
وهو المكيالية والمكيلية من حيث الذات فعرض التقابل باعتبار عروض التضايف وايضا الواحد
علة للكثير والكثير معلول وكان التضايفان تعرض لهما التقابل باعتبار عروض العلية والمعلولية

قال والتقابل بين اعدام الامتناع لان العدم المطلق متقابلا للعدم المطلق والمضاف لكونه
جنسا منه وكون المضاف مقابلا للمضاف لصدقهما على كل ما هو متقابل لهما اقول بين اعدام الاستقابل
لان العدم اما مطلق واما مضاف فالعدم المطلق لا يقابل العدم المطلق لانه هو فلا
يقابل ولا يقابل المضاف لانه جنس منه فان المضاف هو المطلق مع قيد الخصوصية والجنس
لا يقابل النوع والعدم المضاف لا يقابل المضاف لانهما يصدقان عليهما غاية ملكتهما
قال ومن الاضداد ما يمتنع عليها التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما لا يمتنع كالحركة
عن الوسط والى الوسط فانه لا بد وان يتوسطهما سكون اقول من الاضداد ما لا يمكن اجتماعهما في آن
واحد في محل متى وجد احدهما انتفى الآخر فمنها ما يمتنع عليها التعاقب يعني انه يمكن وجود احدهما
متعاقبا لصاحبه كالسواد والبياض فانه متى عدم السواد امكن وجود البياض من غير ان
يتوسط بينهما ومنها ما لا يمتنع عليه التعاقب اي لا يمكن وجود الحركة عقيب عدم الآخر كالحركة عن
الوسط والحركة اليه فانهما ضدان ولا يمكن تعاقبهما فلا يجوز وجود الحركة عن الوسط عقيب انتهاء الحركة
اليه لان كل حركتين متضادتين لا بد بينهما من سكون يتخللهما وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى قال
المبحث الرابع في الوجوب والامتناع والامكان كل مفهوم ان امتنع عدمه لذاته فهو الواجب لذاته وان
امتنع وجوده لذاته فهو الممتنع لذاته وان امكن كل منهما له لذاته فهو الممكن لذاته ولكل واحد
من الثلاثة وجود في الخارج لان الثالث ظاهر لان من الموجودات ما هو مركب وكل مركب ممكن لافتقاره
الى اجزائه والاول ولان جملة الممكنات الموجودة ممكنة وهي لا يجوز ان يكون نفسها او جزؤها علة ولا
داخلا فيها لتوقفها على كل واحد من اجزائها فلا يكون شيء منها علة تامة لها فهي موجود خارج عنها
والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته اقول في هذا المبحث مسائل المسألة الاولى في قسمة
الماهيات بالنسبة الى الوجود واثبات واجب الوجود تعالى واعلم ان قسمة الاشياء الى الواجب والممكن و
الممتنع ضرورية تشهد بها العقل فانا اذا ادركنا كل مفهوم اما ان يقتضي ذاته وجوده وهو الواجب لذاته
او وجود العدم وهو الممتنع لذاته او لا يقتضي شيئا منهما وهو الممكن لذاته ولكل واحد من الواجب لذاته
والممكن لذاته وجود في الخارج اما وجود الممكن فظاهر فان ههنا موجودات كثيرة مركبة وكل مركب
ممكن لان كل مفتقر الى جزئه وكل مفتقر ممكن واما الواجب الوجود فلان ههنا موجودا ما بالضرورة فاما ان يكون
واجبا او ممكنا ويراد المطلوب على الثاني ولان الممكن لا بد له من مؤثر بالضرورة لان نسبة وجوده وعدمه
اليه على السواء فيستحيل ترجيح احدهما على الآخر الا لمرجح فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا

نقلنا

نقلنا الكلام اليه فاما ان ينتهي الى الواجب وهو المطلوب او لا فاما ان يدور وهو محال لان العلة متقدمة
على المعلول فلو كان المعلول علة لزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وهو باطل وان لم يتسلسل وهو
محال لان جملة الممكنات الغير المتناهية الموجودة ممكنة لانا فرضناها كذلك ولافتقارها الى اجزائها
وكل ممكن فله علة تامة فلتلك الجملة علة تامة موجودة واما ان يكون تلك العلة التامة نفسها وهو
محال لاستحالة كون الشيء علة لنفسه او جزءها وهو محال لان الجملة متوقفة على كل واحد من اجزائها
فلا يكون شيء واحد منها علة تامة لان الجزء الذي فرض علة مغاير لبقية الاجزاء لان الجملة متوقفة
على باقي الاجزاء فلا يكون الجزء المفروض علة تامة علة تامة هف واذا امتنع ان يكون العلة الجملة
نفسها وما هو داخل فيها تعين الخارج عنها والخارج عن جميع الممكنات يكون واجبا لانه لو كان ممكنا
لكان داخلا فيها وقد فرضناه خارجا عنها هف والخارج عن جميع الممكنات يكون واجبا لذاته قطعا
المسألة الثانية في تفسير الوجوب وكونه ثبوتيا قال اقول واعلم ان الوجوب هو استحقاق
الشيء الوجود لذاته والواجب لذاته له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره وهذه الصفة معلولة
لبرؤ ... والامتناع هو استحقاق الشيء العدم لذاته والممتنع له هذه الصفة فلا يحتاج في عدمه الى غيره
والامكان هو استحقاق الشيء لذاته لا استحقاقه الوجود والعدم من ذاته والممكن لذاته له هذه
الصفة يحتاج في وجوده وعدمه الى غيره بالضرورة اقول الوجوب والامتناع والامكان من المتصورات
البديهية ومن رام تعريفها اخطأ فان تعريفها لا ينفك عن دور وان ذكر شيء على سبيل التنبيه يمكن
فنقول الوجوب هو استحقاق الشيء الوجود لذاته والواجب لذاته له هذه الصفة فكان مستغنيا
عن غيره في وجوده لان الشيء اذا استند الى الذات استحال استناده الى الغير لامتناع توارد
العلتين على معلول واحد وهذا التفسير انما يتأتى على القول بكون الوجود زائدا على الماهية فان استحقاقه
لو كان للغير لم يعقل الا بين شيئين والامتناع هو استحقاق الشيء العدم لذاته والممتنع له هذه الصفة
فلا يحتاج في عدمه الى غيره ويعلم ان الممتنع ليس له ذات بحسب العلم بل الفرض اذ انه يقتضي ان يكون له
وجود في الخارج والامكان هو استحقاق الشيء لذاته لا استحقاقه الوجود ولا استحقاقه العدم
من ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في وجوده وعدمه الى غيره بالضرورة لان الذات اذا لم
يقتض الوجود ولا العدم لم يتصف باحدهما الا بامر مغاير يكون علة له وهذا حكم ضروري لا يتوقف بعض
... كاف في العلم فهم الممكن وربما احتاجوا الى التمثيل كفتي الميزان قال والوجوب يقتضي
لنشأ الوجود فيكون موجودا وهو نفس ماهيته وكل الوجود الا لكان داخلا فيها او خارجا عنها

اقول ويرد على بعض التركيب الثاني بعدم اقتضاء الصفة الوجودية على وجود الماهية لعدم الوجوب في الوجود
الوجوب بالكل الوجود فيستحيل لان يكون علة له محضا لان الشيء لا يتأكد بنفسه فيكون ثبوتيا وقول
المصنف انه مقتضى لثبات الوجود فيه نظر فانه يشعر اولا باستحالة قيام الشيء للوجود فيكون اضافة
بين الماهية والوجود والاضافات متأخرة عن المضافين فكيف جعل لان علة فيه سلمنا لكن كون الوجود
مستندا الى غيره يستدعي امكانه وهذا كله خبط نشأ من عدم التحقيق وبين امور الذهنية في العين
الخارجية اذا عرفت هذا فنقول الحق ان الوجوب من الصفات الاعتبارية لا تحقق لها
في الخارج والا لزم التسلسل وخروج الواجب عن كونه واجبا والثاني التسمية باطل وكذا المقدم ثم
ان المصنف لما استدل على كونه ثبوتيا استدل على كونه نفس ماهية واجب الوجود لا زائدا عليها
والعرض لانه لو كان مغايرا لماهية الواجب لكان اما جزءا من الماهية او خارجا والقسمان باطلان اما
الاول فلاستلزامه التركيب في الواجب وذلك يكون واجبا والثاني فلانه لو كان خارجا عن الماهية لكان
صفة لها لامتناع قيامه بذاته وذلك يستلزم تقدم الصفة الوجودية على وجود الماهية بالذات لان
الوجوب متقدم على الوجود فان الماهية تجب فتوجد لكن الصفة الوجودية لو تقدمت على الذات لكانت
قائمة بغيرها مستغنية عنها والثاني محال وكذا المقدم اقول لا نسلم انه لو كان الوجوب ثبوتيا لكان
زائدا على الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود فيساوي سائر الموجودات الوجود وخالفها بالماهية فوجب ان
غير ماهيته فماهيته لم تستحق ذلك الوجود لماهيته كانت ممكنة العدم والواجب ليس كذلك وان استحقه
فاستحقاقه له لان كان زائدا لزم التسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زائدا والمقدم حق فه
وان استحقاق الوجود سابق عليه فلو كان ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته ولانه لو كان ثبوتيا
لكان خارجا عن الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود ووجوب مغايرة النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا
لا يجب الا بوجوب علته والماهية وجوب قبل هذا الوجوب وانه محال لانا نجيب عن الاول بان الوجوب
نفس الماهية لما مر فلا يكون مخالفة لسائر الموجودات بامر على سلمناه لكن لا نسلم ان ماهيته لو كانت
ممكنة لكان الواجب ممكنا فان لعل الصفة بالوجوب الكان الموصوف سلمناه لكن لا نسلم ان التسلسل
اللازم على تقدير استحقاقها الموجود يكون من الامحال وعن الثاني بمنع الشرطية المذكورة فان
اللازم ان يكون ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته وعن الثالث بمنع الشرطية
انتفاء ما ذكر مع بيانهما وهو ان الوجوب نسبة ممنوع وبتقدير تسليمه ولا نسلم لم وجوب مغايرة
النسبة لكل واحد من المنتسبين خروجها عن كل منهما فان مجموع النسب لها نسبة الى كل واحد من النسب

وتلك

وتلك النسبة مغايرة لكل واحد منها وداخل في مجموع النسب اقول اعترض على الاول عامة من كون
الوجوب ثبوتيا بوجوه ثلاثة الاول انه لو كان ثبوتيا لكان زائدا على الماهية لانه نسبة بين الماهية
والوجود والنسبة بين الشيئين مغايرة لهما ولما كان مغايرا للماهية كان مساويا للموجودات في الوجود
ومتميزا عنها بخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجوده غير ماهيته فنسبة وجوده الى
ماهيته ان كان بالامكان امكن عليه العدم فيكون الواجب ممكن العدم لان الواجب انما هو واجب بهذا
الوجوب فلا جاز زواله خرج الواجب عن كونه واجبا فيبقى ممكنا هف وان كان بالوجوب كان للوجوب
وجوب ووجوب الوجوب ان كان زائدا على ماهيته تسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب زائدا و
المعلل انه زائدا على ما نسب اليه الثاني ان الوجوب لو كان ثبوتيا وهو سابق على الوجود فان الماهية انما
توجد بعد ان تجب لها الوجود فالوجوب سابق فيكون الصفة ثابتة قبل ثبوت الموصوف وهو باطل
لانها ان قامت بغيره كانت الصفة قائمة بغير الموصوف وهو محال وان قامت بذاتها لم تكن صفة هف
الثالث ان الوجوب لو كان ثبوتيا لكان زائدا على الماهية خارجا عنها لانه من باب النسب والاضافات
بين الماهية ووجودها والنسبة مغايرة للمنتسبين فيكون الوجوب ممكنا لان النسبة مفتقرة الى المنتسب
فيكون وجوده متأخرا عن وجوب علته لان كل ممكن فانه مسبوق بوجوب الوجود للعلة فانه لا
يوجد الا بعد وجوبه وانما يجب بوجوب العلة والعلة هنا الماهية فيكون لها وجوب قبل هذا
الوجوب وهو محال لادائه الى التسلسل ولاستلزامه تحصيل الحاصل والجواب عن الاول ان الوجوب
نفس الماهية لما تقدم من انه لو كان زائدا لزم تركيب الواجب او تقدم الصفة على الموصوف فيكون
مشاركا لسائر الموجودات في الوجود ومخالفا لها بالقيد العدمي وهو كونه غير زائد على معروضه
سلمناه لكن لا نسلم ان ماهيته لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا فان لعل الصفة لا توجب
امكان الموصوف لجاز ان يكون الوجوب ممكنا والواجب في حد وجوبه سلمنا لكن لا نسلم ان التسلسل
هنا محال فانه يجوز ان يكون للوجوب وجوب الى ما لا يتناهى وهذه الوجوه في غاية السقوط لما
مر واما على الثاني فلانا قد بينا ان الوجوب لو كان ثبوتيا لكان من قبيل النسب والاضافات فلا يكون
ماهية مستقلة بالمفهومية فتسليم كونه ثبوتيا مع الادعاء كونه نفس الماهية قول بان ماهية الواجب
من باب النسب وهو محال ثم مع تسليم كونه ثبوتيا وانه مشارك لغيره من الموجودات في الوجود
كيف يجعل ما علناه عدميا فانه لا يكون علة على تقدير كونه ثبوتيا وهو محال واما الثاني
فلانا لم ندع امكان الموصوف على تقدير امكان اية صفة كانت بل ادعينا ان امكان الصفة

يستدعي جواز مفارقتها للذات وهو ظاهر فيجوز خلو الذات عن تلك الصفة فلا يكون الواجب موصوفا بالوجوب صح
فيكون ممكنا وهو ظاهر وأما الثالث فلأن تلك الوجوبات صفات وموصوفات مترتبة موجودة معا فيتحقق المتسلسلة
علم التناهي فيهما والجواب عن الثاني أنه لو كان ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوت الموصوف بالمنع من
الشرطية فإن اللازم ح تكون ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف لا ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته والفرق
ظاهر وهذا الجواب يقتضي جواز أن الصفة قبل ثبوت الموصوف كالإثبات كذا الإثبات مع ظهور الامتناع
فتأمل فإنه انتهاء الأمر لكن صفة يعرضها الامتناع فقيام صفة الشيء بغيره والجواب عن الثالث وهو أنه لو كان
ثبوتيا لكان خارجا عن الذات فيجب بوجوب علته بالمنع من الشرطية إنما لزم أنه لو كان ثبوتيا لكان
خارجا عن الذات وهو لو كان ثبوتيا لكان نسبة والنسبة معلولة فلم يمنع كونه نسبة ح سلمنا كونه نسبة
لكن لا يلزم كون النسبة يجب أن تكون خارجة عن المنتسبين كل من فإن مجموع النسب من حيث أنه مجموع نسبة إلى كل
واحد من النسب لأنه مجموعهم غيرهم وهذه النسبة التي هي المجموعية مغايرة لكل واحد منها وداخلة في
مجموع النسب لا أنا أخذنا جميع النسب وهذا الجواب في غاية الرداءة فإن قيل ح كون نسبة [illegible] للوجوب عين مفهومه
فإن المفهوم من الوجوب نسبة بين الأمرين فإن جعل الوجوب شيئا آخر فلا بد من بيانه والمنع من خروج
النسبة عن المنتسبين منع لأمر بديهي معلوم التحقق فإن الفرق بين [illegible] فإن النسبة بين الشيئين مغايرة
لهما والمثال الذي ذكره لا يجدي فإن مجموع النسب وإن كان نسبة لكنه من حيث هو داخل في النسب ليس منسوبا
إليها ومن حيث هو منسوب إليها يكون خارجا وعلم التعسف فيه أيضا [illegible] لا اعتراف المسئلة
الثالثة في أن الإمكان ليس ثبوتيا [illegible] قال وأما الإمكان فاحتج الأكثرون على كونه عدميا بأنه لو كان ثبوتيا
لساوى غيره في الثبوت وامتاز بالماهية فوجوده غير ماهيته فاتصافها بالوجود إن كان واجبا كان واجبا
لذاته ولزم منه كون الممكن كذلك لاشتراط وجوده بإمكانه موجودا وإن كان ممكنا كان له إمكان آخر و لكان ح
لزم التسلسل أو عدم انتهائها إلى الواجب لذاته ولأن الإمكان لو كان ثبوتيا لكان متقدما على وجود الممكن
لزم تقدم الصفة على الموصوف [illegible] وقيامها بغيرها [illegible] لغيره ولأنه نسبة بين الماهية والوجود
فلو كان ثبوتيا لزم تأخره عن الوجود وهو ضعيف لأنا نمنع امتناع التسلسل المذكور وامتناع
قيام ما هو صفة الشيء بغيره في زمان هو قبل وجود الموصوف وامتناع تقدم ما عرض له من الانتساب
إلى غيره بحسب الذات عليه أقول استدل الأكثرون على كون الإمكان عدميا بوجوه ثلاثة الأول أنه
لو كان ثبوتيا لزم التسلسل أو وجوب الممكن والثاني بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية أنه لو كان
ثبوتيا لكان مشاركا لغيره من الموجودات في الوجود وممتازا عنها بخصوصيته وما به الاشتراك غير
ماهيته مساو [illegible]

وإن وجود [illegible] بوجود الممكن [illegible] الصفة معه ووجود الموصوف [illegible]

ثامنه

7

ماهيته غير وجوده فاتصافها بوجوده لو كان ممكنا لزم أن يكون للإمكان إمكان آخر
ويتسلسل ولو كان واجبا كان الإمكان واجبا وهو محال لأنه صفة فيفتقر إلى موصوف وإذا ثبت
يستلزم وجوب الممكن لذاته لأن الصفة مشروطة بالموصوف وما هو شرط في الواجب لذاته أولى أن
يكون واجبا لذاته فيكون الممكن واجبا لذاته هف والثاني أن الإمكان متقدم على وجود الممكن فإن
الشيء يمكن فوجد لا أنه يوجد فيمكن فلو كان ثبوتيا لزم حدوث العرض وهو أنه يقدم الصفة على الموصوف
لا يثبت له وقيام صفة الشيء بغيره لأن تثبت للغير والثالث أن الإمكان نسبة بين الماهية والوجود فلو
كان ثبوتيا لكان متأخرا عن الوجود ضرورة توقف النسبة على وجود المنتسبين لكن الإمكان متقدم
واعترض على الأول بالمنع من بطلان التسلسل المذكور لأنه من قبيل المعلول وعلى الثاني بالمنع من امتناع
قيام الصفة بغير الموصوف في زمان قبل زمان وجود الموصوف وعلى الثالث المنع من امتناع تقدم الإمكان
الذي عرض له النسبة بين الماهية والوجود على الوجود لجواز أن يكون متقدما بحسب الذات على الوجود ومتأخرا
عنه باعتبار عروض النسبة وهذه الاعتراضات ساقطة بالكلية أما أولا فلأن الإمكانات المتسلسلة
مترتبة لأن فيها صفات موصوفات وهي موجودة معا فوجد فيها شرطا التسلسل الممتنع وأما ثانيا فلأن
الصفة لا يعقل قيامها بغير الموصوف قبل وجود الموصوف وبعده ولئن جوز ذلك فيجوز وجود الصفة
لغير الموصوف قبل وجوده وبعده وإنما نشأ له هذا الخطأ عن عدم الفهم لكلام القدماء فإنهم
حكموا بوجود المادة قبل الصور الحادثة لتحل فيها إمكان تلك الصور وهذا الإمكان الذي أشار
إليه راجع في الحقيقة إلى المادة فإنها قبل وجود الحادث ممكن لأن يحدث فيها ذلك الحادث ومتعلق
به فتوهم أن هذا الإمكان صفة لذلك الحادث وأنه موجود في المادة وهي مغايرة له قبل وجود
الحادث وهذا الذي فهمه لا يحكم به محصل وأما ثالثا فهو خطأ أيضا لأن الإمكان الذي هو نفس
النسبة على ما فسره من أنه استحقاق الشيء لا استحقاقه الوجود والعدم والذي هو ملزوم لها لو كان على
التقديرين لا يعقل ثبوته قبل ثبوت المنتسبين وكيف يعقل تقدم الإمكان الوجودي على الوجود
في الخارج قال واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا بأنه لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا لأنه لا
فرق بين قولنا لا إمكان له وقولنا إمكانه لا وغيره حال أنه مناف للامتناع العدمي فيكون وجوديا
والجواب عما ذكره الشيخ منع عدم الفرق بين القولين المذكورين فإن معنى قولنا نفي الإمكان بالكلية والثاني
إثبات صفة عدمية بل بينهما منافاة وعما ذكره غيره أنه يقال بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي
يكون عدميا كذا ذكره الإمام وهو معارض له أقول الحكماء القائلون بكون الإمكان ثبوتيا احتجوا

اما ذكره الشيخ لبيان الفرق بين هو لا من الامكان لو كان عقليا لم يتحقق فرق بين نفي الامكان وبين الامكان المنفي
لا شيء له موضع التمام في العقل ... ان يكون الشيء في نفسه ممكنا وهو باطل فيجب ان يكون وجوديا مات
لان الامكان مقابل للامتناع ولا امتناع عدمي فيكون الامكان ثبوتيا لان مقابل العدمي ثبوتي والجواب
انه مغالطة لان الفرق واقع بين نفي الامكان وبين الامكان المنفي فان الاول اشارة الى نفي الامكان وعدمه
والثاني اشارة الى ثبوت امكان عدمي وبين نفي الامكان وثبوته منافاة وعن الثاني بان الامكان كما يقابل
الامتناع كذا يقابل الوجوب وهو وجودي فان اقتضى مقابلته للامتناع العدمي كونه وجوديا اقتضى
مقابلته للوجوب الثبوتي كونه عدميا وبهذا العارض يظهر التلازم وهو معارضة لا حل والحل
فهو ان نقال المقابل للامتناع عدمي هو امتناع وهو شامل للامرين الوجوب والامكان فمقابل العدمي
هو لا يكون منقسما الى وجودي وعدمي المسئلة الرابعة في كيفية عروض الامكان للماهيات
قال وكيف كان انما يعرض للممكن اذا اخذ ناما ... مع قطع النظر عن وجوده وعدمه لانه ان اخذ مع الوجود
كان واجبا وان اخذ مع العدم كان ممتنعا اقول الامكان سواء كان وجوديا او عدميا انما يعارض الغير والماهية
بعض الغير مع قطع النظر عن كون ذلك الغير موجودا او معدوما وجوديا او عدميا لانه الذي يكون فيه الامكان لان
الموجود من حيث انه موجود يجب ان يكون موجودا ويستحيل عليه العدم لامتناع اتفاق النقيضين فلا
صدق احدهما مع الاخر فلا يكون له امكان والوجوب ينافي الامكان والمعدوم من حيث انه معدوم يجب ان
يكون معدوما ويمتنع عليه الوجود لاجتماع النقيضين والامتناع ينافي الامكان فاذن الشيء من حيث انه
موجود او معدوم لا يعرض له الامكان فشرط عروض الامكان للماهية خلو الماهية عما يناقض من الوجود او
العدم المستلزم للتنافي بالذات وهو الوجوب والامتناع وانما شرطنا في الوجود والعدم كونهما محوقين
لذلك الامكان لا يتنافي الامكان والعرض للماهية بالقسم الى وجود شيء اخر او عدمه فلا اشتراط فيه خلو الماهية
عن وجودها وعدمها قال وهو قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره اقول
اعلم ان المفارقات يمكن وجودها لذواتها ويمتنع حصولها لغيرها اقول الممكن قد يكون ممكن الوجود
في ذاته من غير اعتبار الغير كامكان وجود الجسم في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره كامكان حلول العرض للجسم
المطلوب للمادة وهذا هو الاعم من الاول فان كل ممكن لغيره فانه ممكن في ذاته لامتناع كونه واجبا
لذاته او ممتنعا لذاته وليس كل ممكن لذاته ممكنا لغيره فقد يكون واجبا لغيره كالصور والاعراض
وقد يكون ممتنعا لغيره كالمفارقات فانها ممكنة لذواتها وممتنعة الحصول لغيرها لان المجرد
ممتنع عليه المقارنة المسئلة الخامسة في كيفية فيضان الممكنات قال والامكان اللازم

للماهية ان كان كافيا في فيضان وجودها عن واجب الوجود لذاته او عنه وعن امر منفك عنه دامت الماهية
موجودة بدوامه والا توقف على شرائط فيكون له امكانان احدهما الامكان اللازم لماهيته والثاني
الاستعداد التام الذي يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع اقول الامكان نوعان
بالاشتراك على الذاتي وهو اللازم لماهية الممكن من حيث هو هو وهو الذي يقابل الوجوب
والامتناع وهو اعتبار عقلي ولا يوجد منه الا في العقل والثاني الامكان الاستعدادي وهو
تعتبر فيه قبول المحل وتقبل الشدة والضعف والقرب من الفعل والبعد وهو نوع من الكيف
وقد اختلف في تحقيقه في موضعه وليس البحث فيه الان اذا عرفت هذا فنقول الامكان الذاتي
ان كان كافيا في فيضان الماهية عن موجدها لعدم افتقاره الى الوجود على كالعقل الاول او توقف الفيضان
على شيء لا ينفك الواجب عنه كالعقل الثاني لزم دوامها بدوام الموثر ولزم الممكن الامكان الذاتي
كافيا فافتقر الى شرائط من حضور قابل او زوال مانع او غير ذلك من الشرائط فيكون لهذا الممكن
امكانان احدهما اللازم للماهية والثاني الاستعداد التام الذي يحصل مع جمع الشرائط و
ارتفاع الموانع وهذا البحث لا يتمشى على مذهب الحق فانه سيأتي بيان كون واجب الوجود تعالى
مختارا فلا يجب دوام اثاره بدوامه تعالى قال ومن الشرائط ما يكون حادثا فحالة حادثة مسبوقة بحوادث
لا الى نهاية لكون كل سابق مقربا للعلة الموجبة الى المعلول بعد تبعيد عنه وفي الحركة انما
يكون بحركة دائمة اقول لما كان الامكان الاستعدادي حادثا كان متوقفا على شرائط حادثة والا
لم يتخصص بوقت دون آخر وتلك الشرائط الحادثة مسبوقة بأخرى حادثة لان الموثر التام في
تلك الشرائط ان كان قديما لزم قدمها مع فرضها حادثة وان كان محدثا تسلسل فوجب القول
بكون الحوادث غير متناهية لكون كل سابق علة مقربة للعلة الى معلولها بعد ان كانت بعيدة
عنه وهذا انما يكون بحركة متصلة دائمة وهذا الكلام عندنا باطل لان كل شرط حادث اما
ان يكون شرطا لوجوده او عدمه ولا اول مستلزم وجود ما لا يتناهى دفعة واحدة مع انها
مترتبة وذكر محال لبطلان التسلسل والثاني يستلزم قدم المشروط لان عدم الشرط
حاصل قبل حدوثه وكذا البحث في الحركة فانها لو كانت علة فاما بوجودها فيلزم وجود الحادث
قبل الحركة لما وجد بعدها لانا الشرط العدم اللاحق لا يابعول العدم اللاحق كالعدم
السابق فلو كان احدهما علة كان الاخر كذلك قال ولا بد للفلك الحوادث من محل التخصص

حصول

لا يستعد له موقوف دون وقت ومحادث دون حادث وذلك المحل هو المادة وكل حادث فله مادة و
حركة سابقتان عليه أقول قد بينا ان الحدوث لا يكون بامكان لا يستعد لشيء وجوداً والقائلون به اوجبوا
لكل حادث مادة سابقة عليه لان الامكان سابق عليه ويستحيل قيامه بذاته ولا بد له من محل والحادث معدوم
يستحيل قيامه به فلا بد من محل آخر وهو المادة يحل فيها ذلك الاستعداد ويخصص الاستعداد لحادث
دون حادث بوقت دون وقت آخر باعتبار ذلك المحل وكل حادث لا بد له من مادة وحركة سابقتان عليه
وهذا الكلام عندنا باطل لان الامكان قد بينا انه ليس ثابتاً في الاعيان فلا يفتقر الى محل سلمنا لكن لم لا
يكفي الفاعل في المحلية على معنى ان ذلك الفاعل يمكن ان يصدر عنه ذلك الحادث في وقت معين قال والممكن
يجب وجوده عند وجود العلة التامة لوجوده والا لبقي ممكناً معها فيجوز وجوده في وقت دون وقت آخر فاختصاص
وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح وقع الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح لم يكن العلة التامة علة تامة بل جزءاً
منها أقول قد بينا ان الممكن لا يقتضي الوجود ولا العدم وانما يتصف باحدهما باعتبار خارج عنه فاذا
فرض كل ما يتوقف عليه الوجود من شرط او زوال مانع من جهة او حيث وجوده ذلك الممكن لانه لو بقي على
امكانه كان اختصاصه بالوجود وقت وجوده دون زمان قبله او بعده ان لم يستند الى مرجح خارج عن العلة
التامة كان ترجيحاً من غير مرجح وهو محال وان استند الى مرجح لغيره لم يكن ما فرضناه علة تامة علة تامة هف
وهذا الكلام على اطلاقه عندنا باطل فان المؤثر انما يجب دوام اثره معه لو كان موجباً اما لو كان
مختاراً فلا قال وعلم منه انه ما لم يجب لم يوجد لا … لم يكن مع السبب التام كهو لا معه ولا يحصل لكون
احد طرفيه اولى به لذاته ولم ينته الى حد الوجوب … الطرف الآخر ممتنع وبعده كان الطرف
الاولى به منتهياً الى حد الوجوب لان الممكن توقف حصول تلك الاولوية على علم سبب ذلك الطرف
فلا يكون ذات الممكن كافية في حصولها أقول المراد ان الممكن واجب عند وجود العلة التامة لزم منه انه
ما لم يجب الممكن لم يوجد لانه لو وجد لا مع المؤثر التام لما … لا يقتضي … باحد الطرفين
فاذا فرض المؤثر التام فان كان معه كهو لا معه ولم يخرج عن حد الامكان القريب لتساوي وجوده لاستحالة
الترجيح من غير مرجح ولم يخرج عن حد الامكان فان انتهى الى الوجوب فهو المطلوب وان لم ينته الى الوجوب
الممكن وجود الطرف الموجود فلنفرض وقوعه في وقت واختصاص احد الوقتين بالوقوع دون الآخر ان كان لا
لمرجح لزم ترجيح الممكن لا عن مرجح هف وان كان لمرجح لم يكن المؤثر التام تاماً هذا خلف …
… ان يكون احد طرفي الممكن اولى به لذاته حداً لا ينتهي الى حد الوجوب لانه لو كان اولى في … تلك الاولوية
لزم … وقوع الطرف الموجود كائن بلا اولوية وجوباً هف ولان الممكن جاز وقوعه في وقت عدمه لا اولوية

فتخصيص احد الوقتين بالوقوع دون الآخر ان كان لا لمرجح لزم ترجيح الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح توقف حصول
تلك الاولوية على علم سبب ذلك الطرف فلا يكون ذات الممكن كافية في حصول الاولوية وقد فرضناها كافية
هف قال وكل ممكن فهو محفوف بضرورتين احداهما سابقة على وجوده وهي وجوب فيضانه عن علته التامة
والثانية متأخرة عنه وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول ولا يخرج شيء من الموجودات عن هاتين الضرورتين
أقول قد بينا ان الممكن ما لم يجب لم يوجد واتفق ان كل موجود فانه بالضرورة موجود حال كونه موجوداً لاستحالة
اتصافه بالعدم حينئذ فيجب اتصافه بالوجود فكل ممكن موجود على الاطلاق فله ضرورتان احداهما سابقة عليه
وهي وجوب فيضانه عن علته التامة التي باعتبارها يوجد والثانية متأخرة عنه وهي التي حصلت له بعد فرض
الوجود وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول فان الانسان لا يجب ان يكون كاتباً مطلقاً فلو فرض انه
كاتب وجب ان يكون كاتباً وهذه التي بحسب المحمول لا يخلو عنها قضية فعلية فان كل ما فرض له الوجود
فانه واجب له الوجود حال فرض الوجود له قال وثبوت الامكان للممكن واجب والا لجاز زواله عنه
فيجوز ان ينقلب الممكن واجباً او ممتنعاً أقول كل واحد من النسب الثلاث اعني نسبة الوجوب والامكان
والامتناع لا يمكن انقلابها كما عرفت نسبة الامتناع انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي الى الوجوب الذاتي او بعكسه وكذا الممكن استحالة من الوجوب الذاتي الى غيره من النسب
وهذا الحكم ضروري قال البحث الخامس في الحدوث والقدم قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد
عدمه في زمان مضى وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثاً وقد يراد به احتياج الشيء في وجوده
الى غيره دامت الحاجة او لم تدم وللقدم معنيان مقابلان لمفهومي الحدوث أقول في هذا البحث
مسائل المسألة الاولى في تحقيق ماهية الحدوث اعلم ان الحدوث عند الاوائل يطلق على معنيين احدهما
الحدوث الزماني وهو كون الوجود بعد العدم في زمان مضى وبهذا الاعتبار لا يكون الزمان حادثاً زمانياً والا
لكان للزمان زمان والثاني الذاتي وهو كون الشيء محتاجاً في وجوده الى غيره سواء دامت الحاجة
او لم تدم وكذا القدم له معنيان احدهما الزماني وهو كون الشيء ليس مسبوقاً بالعدم في الزمان الماضي
والثاني كون الشيء غير محتاج الى غيره وهو القدم الذاتي قال وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته
لا استحقاقية الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتي وهو متقدم على استحقاقه لاحدهما من
غيره لان ما بالذات اقدم مما بالغير أقول انما كان المحتاج الى الغير محدثاً لان معنى الحدوث هو
كون الشيء بعد عدمه وسنعلم ان من جملة اقسام البعدية البعدية بالذات فالمحتاج الى الغير
محدث حدوثاً ذاتياً لا زمانياً لان البعدية هنا ليست زمانية وكل ممكن فانه محدث حدوثاً ذاتياً سواء …

محل بان يقال او لا بان كل ممكن مسبوق بمدة علم استحقاق الوجود والعدم وانما استحق احدهما
باعتبار الغير الذي هو المؤثر وبالذات اقدم ما بالغير ولا استحقاقه احدهما سابق على استحقاقه احدهما
فيكون استحقاقه احدهما حادثا حدوثا ذاتيا **المسئلة الثالثة** في علة الحاجة الى المؤثر **قال** والحدوث
لا يكون علة الحاجة الى المؤثر ولا جزء منها ولا شرطا لها لتاخره عن وجود الشيء المتاخر عن تاثير المؤثر
المتاخر عن حاجته اليه المتاخر عن علتها **اقول** يريد بيان غلط من قال ان الحدوث علة حاجة
الحادث الى المؤثر وقال الغزوين انه جزء العلة ولنا العلة هي الامكان والحدوث وقال الغزوين ان العلة
هي الامكان بشرط الحدوث وقال الغزوين وهم المحققون انه الامكان لانا العقل متى حكم على شيء
متساوي نسبة الطرفين اليه حكم بحاجته في اتصافه باحدهما الى السبب وان لم يتعقل الحدوث ولو فرض العقل
وجوب الحادث جزم باستغنائه عن السبب فعلمنا ان المحوج الى السبب انما هو الامكان وبدل على بطلان
كون الحدوث علة الحاجة او جزءا من علتها او شرطا في العلية ان الحدوث كيفية لوجود الحادث وصفة
له فيكون متاخرة عنه لوجوب تاخر الصفة عن الموصوف ووجود الحادث متاخر عن تاثير المؤثر فيه لان
والتاثير متاخر عن حاجته اليه اذ لولا الحاجة لما صح التاثير والحاجة متاخرة عن علتها فلا يكون الحدوث
هو العلة ولا العلة التي هي متقدمة على نفسه بمراتب **المسئلة الرابعة** في ان الحدوث زائد على الوجود
قال وهو كيفية زائدة على وجود الحادث والا لكان الشيء حال بقائه حادثا وعلى العدم السابق والا
لكان قبل حدوثه حادثا **اقول** الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث وعلى عدمه السابق على وجوده ولانه لو
كان الحدوث هو الوجود لكان الشيء حال بقائه حادثا لانه موجود حالة البقاء والتالي باطل فكذا المقدم
واما على الثاني فلانه لو كان الحدوث نفس العدم السابق لكان الشيء قبل حدوثه حادثا لان العدم متحقق
قبل حدوث الشيء العدم ولان الحدوث نفس العدم فظاهر فذلك ان الحدوث ليس هو العدم السابق ولا
الوجود المتجدد بل هو عبارة عن كون الوجود بعد العدم **قال** وحدوثه نفسه لئلا يتسلسل **اقول** لما
بين ان الحدوث كيفية زائدة على الوجود ورد عليه الشك وهو ان الحدوث لو كان ثبوتيا لكان اما قديما او حادثا
والاول باطل لان صفة الحادث متاخرة عنه يستحيل قدمها والثاني كذلك والا تسلسل لزم التسلسل لان حدوث
الحدوث زائد عليه والجواب ان الحدوث نفس الحدوث لا انه علة فلا يتسلسل وقد بطل قال
الحدوث كيفية اعتبارية نسبتها الى الوجود والعدم والمدة واما قصد وصف الوجود والعدم
بها فليس لو اثاما في وجوه ولا الزم التسلسل ولا يندفع بما ذكر لان حدوث الحدوث ليس شيئا من
الحدوث بل الوجود فيتغايرها وانما قصد بهذا البحث على تحقق الا من امور اعتبارية وانما هي

حدوث الحدوث

الخارجه

الخارجية **المسئلة الرابعة** في تعلق المانع والمانع على الحادث **قال** والحادث الزماني متقدم
علة المانع والمانع لانه تعلق المانع معه مقدمتان لانه تقدم المانع فاما منهما بحوث تعلم الحكم عليه
المسلم يوجد الزمان وهو صحيح الشيء على تعلق المانع علة بان المحدث قبل حدوثه ممكن وهذا القول كان
ليس هو العالم الى العالم جوابه تعليله بهذا الامكان وهو ثبوتي لما هو مستدع محلا ويكون قبلها
والزوال كان له محل الغير وقد عرفت ما فيه **اقول** هذا امتعت لا واما خلاف فالمتكلمين وقد استدل الاوائل على تقدم
المانع على كل حادث بما ذكره المصنف اولا وهو ان الحادث قبل حدوثه ممكن ولا بد من استعداد له تخصيصه
بوقت دون وقت ولا بد لذلك من مستعداد من محل وقد شنا بطلانه فيما تقدم وان العالم المانع
ظاهر تعلم الفاضل اثر الحركة لا بد منها والحركة لا تنفك عن الزمان وقد بينا بطلانه ايضا والصحيح التي على
على تقدم المانع بان المحدث قبل حدوثه ممكن لامتناع كونه واجبا او ممتنعا وهذا الامكان ليس
هو ملزوم العالم عليه لانا نعقل تعلق العلم بهذا الامكان والعلة مغايرة للمعلول وليس هو لما علمنا
لما تقدم ولا وجود له لانه اما نسبة واضافة لا يعقل تحققها الا بما ينسب اليه فلا بد له من محل وذلك
المحل ان كان حادثا افتقر امكانه السابق عليه الى محل اخر وتسلسل فيكون قبله والجواب ان نقول
لم لا يجوز ان يكون هذا الامكان هو ملزومه العالم عليه قوله لانا نعقل القدرة به قلنا العلم معلقة بالامكان
الذاهنة الى الماهية لا الى امكان ومستعداته وانت تسلم ان ذكره امكان لو اعتبار لا تحقق له في
الخارج والا لزم التسلسل لما الكون والحمل لم يكن علينا وقد شنا فيما تقدم بطلان دليله على كونه
ثبوتيا انا نعلم الدلالة على امتناع كونه ثبوتيا والا لزم التسلسل ولان طوله الى المانع يستدعي جواز
اتصاف العدم بوصف ما غاير وذلك غير معقول سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون محله الفاعل ويكون حاصله
امكان صدوره منه الى اخر ما **قال** **المسئلة الثامنة** في العلل والمعلولات وفيها
مباحث البحث الاول في اقسام ما يحتاج اليه الشيء كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه يسمى علة وهي اما تامة
وهي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء او ناقصة وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده **اقول** علة الشيء المحتاج
الشيء في وجوده اليه وهي اما تامة او ناقصة فالتامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء من الفاعل والقابل و
الشرط وعدم المانع وكل واحد من اجزاء التامة والناقصة بعض ما يتوقف عليه وجود الشيء كالفاعل والمادة
علة مادية والمادة له والصورة والغاية كل واحد منها له علة ناقصة لانه لا يجب وجودها الشيء ولما
لم تكن الناقصة **قال** وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادة ان كان بها وجود الشيء بالقوة و
بالصورة وهي ان حصلت كان الشيء موجودا بالفعل لا بها فقط بل بها او بغيرها وان كانت خارجة الى

الفاعلية لم يكن منها وجود الشيء او الغائية لم يكن لاجل الشيء اقول العلة المطلقة تنقسم انقساما
اوليا الى العلة الفاعلية والمادية والصورية والغائية لانها اما داخلة في المعلول او خارجة عنه
والاول ان كان الجزء الذي باعتباره يحصل المعلول بالقوة فهو المادة كالخشب للسرير فانه لا يحصل
السرير بمجرد حصول الخشب بل لا بد من صورة تطرأ عليه حتى يحصل السرير وان كان الجزء الذي
يحصل المعلول مع حصوله فهو الصورة كالصورة السريرية وليس السرير حاصلا بالقوة بل بالفعل حاصل
معها وانما كان السرير يحصل معها فقط دون المادة لان المادة لا يلزم من حصولها حصول صورة معينة
ويلزم من حصول صورة معينة حصول مادة معينة فيحصل المركب معها مع انها الصورة لا المادة
وان كانت العلة خارجية فان كان حصول المعلول منها فهي العلة الفاعلية فان وجود المعلول مستفاد
منه وان كان حصوله لاجلها فهي العلة الغائية قال وهي علة لعلية العلة الفاعلية ومتأخرة الوجود
عن وجود الشيء في الخارج لكن متقدمة عليه في العقل اقول العلة الغائية لها اعتباران لانها بالنسبة الى
الفاعل والباعث بالنسبة الى المعلول فاذا انتسبت الى الفاعل كانت علة فاعلية لوصف العلية اي كون
الفاعل انما يفعل لاجل الغاية ولولاها لم يفعل فهي علة في تأثيره واذا انتسبت الى المعلول كانت غاية
له بمعنى ان المعلول وجد لاجل تلك الغاية فهي علة له اذ لولاها لم يوجد المعلول ثم العلة الغائية
لها وصفان متقابلان باعتبارين فانها متقدمة على المعلول ومتأخرة عنه باعتبار الماهية والوجود فان
الفاعل يتصور ماهية الغاية فيفعل ثم تحصل الغاية بعد وجود المعلول فماهية الغاية متقدمة على المعلول و
وجودها متأخر عنه ولما لم يكن للماهية ثبوت الا بوجود ووجودها في الاول في العقل لم يثبت لها وصف التقدم الا فيه
قال والشرط لم يكن كذلك وعدم المانع داخل في الشرط ومن ثم من العلة التامة اقول لما جعل العلة
كل ما يتوقف عليه وجود المعلول دخل فيها الشرط لتوقف وجود المعلول عليه وعدم المانع ايضا لانهما خارجان
عن الماهية وليس الشرط منه وجود الشيء ولا لاجل الشيء اي معها وخارجين عن المعلول يتوقف عليهما وجود
المعلول فقوله والشرط لم يكن كذلك يعني ليس لم يكن لاجل الشيء وعدم المانع داخل في الشرط ولتعلم
ان العلة التامة مجموع المادية والصورية والفاعلية والغائية والشرط وعدم المانع وكل واحد من هذه
جزء منها قال والمادة بالنسبة الى المركب تسمى عنصرية وبالنسبة الى الصورة قابلية اقول العلة المادية
تسمى لعلتها بالنسبة الى المعلول المركب منها ومن الصورة والثاني بالنسبة الى الصورة وباعتبار
الاول تسمى عنصرية فان المادة عنصر ذلك المركب لا عنصر الصورة وباعتبار الثاني تسمى قابلية فانها انما
تقبل الصورة الحالة فيها لا المركب والصورة انما تتقوم بها بالنسبة الى المركب بهذا الاعتبار تسمى

صح

صورته والثاني بالنسبة الى المادة وتسمى بهذا الاعتبار فاعلية قال والمعلول انما يرتفع برفع
العلة التامة لا بها بل لان المعلول لا يرتفع الا اذا كانت العلة التامة مرتفعة قبله والا لتخلف
المعلول عن العلة التامة اقول علة الوجود وعلة العدم واحد لكنها علة الوجود مع حضورها
ووجودها وعلة العدم مع عدمها فان العلة لم يحضر ارتفع الوجود وارتفع منها ثبت العدم لكن
الذهن قد يحكم بارتفاع العلة اذا ارتفع المعلول لا لان ارتفاع العلة بارتفاع المعلول بل هو حاصل
عنه فان العلة هي التي اذا ارتفعت ارتفع المعلول بها ولا فرض لارتفاع المعلول وجب فرض رفع
العلة قبله لانها لو لم يكن مرتفعة قبل ارتفاع المعلول لكانت موجودة حال ارتفاع المعلول فيلزم
وجود العلة التامة حال عدم المعلول هف قال البحث الثاني في ابطال الدور والتسلسل قال الامام في اثبات الواجب
الوجود لذاته قال لا شك في وجود موجود فهو ان كان واجبا لذاته فقد حصل المطلوب وان كان ممكنا
فلا بد له من علة وعلته ان كانت واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب ايضا وان كانت ممكنة افتقرت الى علة
اخرى والكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم الدور او التسلسل وكلاهما محال اما الاول فلانه لو توقف وجود
الشيء على ما يتوقف عليه وجوده لزم توقفه على نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على
ذلك الشيء واما التسلسل فلان الجملة المركبة من احاد الغير المتناهية ممكنة لافتقارها الى اجزائها
فلها علة وهي يستحيل ان تكون نفسها لامتناع تقدم الشيء على نفسه ولا جزء منها لان المؤثر في
الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في نفسه بل امر خارج عنها والخارج عن جملة الموجودات
الممكنة واجب لذاته اقول ذكر في هذا البحث ما استدل به العلماء على اثبات واجب الوجود وذكر محال
الدليل وتعيين ان نقول هنا موجود بالضرورة فان كان واجبا ثبت المطلوب وان كان ممكنا فلا بد له من
مؤثر بالضرورة فذلك المؤثر ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا فلا بد له من مؤثر بالضرورة فذلك
المؤثر ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا لذاته احتاج الى مؤثر فان كان مؤثرا لزم الدور فان
كان غيره نقلنا الكلام اليه فاما ان يدور او يتسلسل او ينتهي الى الواجب لذاته والاولان باطلان
فتعين الثالث اما بطلان الدور فلان العلل لو توقفت على معلولاتها مع ان معلولاتها موقوفة عليها و
الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء لكان الشيء موقوفا على نفسه وهو محال واما
بطلان التسلسل فلان جملة المعلولات التي لا تتناهى ممكنة لافتقارها الى اجزائها فيكون لها علة
فتلك العلة اما ان تكون نفسها او جزءا داخلا فيها او امرا خارجا عنها والاولان باطلان بالضرورة فان الشيء
لا يكون علة لنفسه ولا متقدما عليها والثاني باطل ايضا لان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء من الجملة

ويلزم ان يكون ذلك الجزء مؤثرا في نفسه وهو محال وبعض الثالث وهو ان يكون المؤثر امرا خارجا
عن جميع الممكنات لا يمكن لان الخارج عن مجموع الممكنات لا يكون ممكنا والا لكان داخلا فيها
وما ليس بممكن من الموجودات فهو واجب بالضرورة فتنتهي الموجودات الى واجب الوجود لذاته فتنقطع
التسلسل. هذا تقرير ما ذكره قال وفيه نظر لانا لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه
يجوز ان يكون الجملة مفتقرة الى المؤثر ويكون بعض اجزائها غنيا عنه او حاصلا بمؤثر اخر لا انه لو
وجد لكن فالمعلول الذي يتقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير ومعلل التامة لو كانت
موجودة مع الجزء الاخير لزم تقدم المعلول على العلة التامة سلمناه لكن لم قلتم ان الخارج عن هذه
الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة وانما يلزم ذلك لو اشتملت هذه الجملة على جميع الموجودات
الممكنة وهو ممنوع فانه يحتمل ان يكون في جمل غير متناهية كل واحد منها تشتمل على موجودات ممكنة
غير متناهية سلمناه لكن لا يلزم من ان يكون الخارج عنها واجب الوجود ابطال التسلسل وانما
[illegible] ذكره من السؤال لان [illegible] بعد لزوم الدور والتسلسل بنقيض المطلوب لان اللازم لو كان هو
الدور فهو باطل وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يكن وايا ما كان يلزم المطلوب وعند
ذلك ظهر ان الطريق في اثبات هذا المطلوب ما ذكرنا فقيل اقول لما قرر ما ذكره [illegible] اثبات
واجب الوجود وكان مبنيا على مقدمات من جملتها ابطال التسلسل شرع في الاعتراض على
الدليل الدال على ابطال التسلسل وهو من وجوه ا لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الجملة بعض
اجزائها قوله يلزم ان يكون مؤثرا في نفسه لان المؤثر في المجموع مؤثر في جميع اجزاء ذلك المجموع
[illegible] لا نسلم ان المؤثر في المجموع مؤثر في جميع اجزائه لجواز ان يكون الجملة مفتقرة الى المؤثر ويكون بعض
اجزائها غنيا عنه فان المجموع المركب من الواجب والممكن مفتقر الى المؤثر وبعض اجزائه غني
عن المؤثر او نقول انه مفتقر الى مؤثر غير المؤثر في الجملة والجواب لان الجملة قد توجد بحيث يحصل
بعد انضمام الاجزاء [illegible] لا يجب ان يكون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل واحد من اجزائها و
قد توجد بحيث لا يحصل سوى [illegible] الانضمام [illegible] الجملة على اجزائها فالمؤثر في الجملة
مؤثر في كل واحد من اجزائها [illegible] كما ذكره بعض المحققين [illegible]
[illegible] العلة التامة في الجملة لو لم [illegible] في كل واحد [illegible] مستغنيا
عنها والجملة متوقفة على ذلك البعض فلا يكون ما فرضناه علة تامة للجملة علة تامة لها هف
بالمنع من كون المؤثر في المجموع مؤثرا في كل جزء [illegible] المعلول الذي [illegible]

(هامش: [illegible] من اجزاء السلسلة [illegible] المعلول [illegible])
(هامش: الوجود)

لعلها

لعلها ما يستلزم على [illegible] علته [illegible] الجزء الاول [illegible] كان الاول وهي علة تامة
في الجزء الثاني لزم ان يكون المعلول متاخرا عن العلة التامة بالزمان وهو محال [illegible] وجد
الجزء الثاني وهي علة تامة في الجزء [illegible] لزم تقدم المعلول على العلة وهو الفاسد والجواب
ان يقول مثل هذه العلة [illegible] ان يكون مركبة من جزء [illegible] علة تامة للمتقدم ويوجد
معه والباقي يحصل مع المتأخر [illegible] ما قلناه فان العلة التامة يحصل مع المتاخر جزء منها
يوجد مع المتقدم ويكون المؤثر في المجموع مؤثرا في كل واحد من اجزائه [illegible] سلمنا ان المؤثر خارج
عن هذه الجملة لكن لا نسلم ان يكون واجبا وانما يلزم ذلك لو اشتملت هذه الجملة على كل الممكنات
ولم لا يجوز ان يكون هناك جمل غير متناهية كلها ممكنة خارجة عن هذه السلسلة وكل واحد
منها يشتمل على احاد غير متناهية ولا يلزم اثبات الواجب والجواب [illegible] الخارج عن هذه السلسلة لو
كان ممكنا لكان داخلا فيها لانا اخذنا جميع العلل والمعلولات التي في هذه السلسلة و
الخارج الذي فرض بعد اخذ جملة الممكنة لو كان علة لها ممكنا لكان داخلا [illegible] البحث اليه
[illegible] سلمنا [illegible] واجب الوجود لكن لا يلزم منه [illegible] ابطال التسلسل والمقصود بيان ابطال
[illegible] مطلوبكم والجواب لان التسلسل هاهنا غير معقول لان المعلولات [illegible] طرف في الواجب طرف
اخر وكل ما بين الطرفين فهو متناه لامتناع كون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هذه الجملة يجب ان
يكون متناهية سلمنا لكن التسلسل ليس مطلوبا بالذات بل هو مقدمة في اثبات واجب الوجود فاذا
حصل المطلوب من دون اثباتها لم يحتج الى اثباتها وهذه [illegible] كلها خارجة عن
[illegible] من قبل الجدليات ثم ان المصنف [illegible] دفع السؤال [illegible] على
تقدير نقيض المطلوب [illegible] لو لم يكن هناك واجب الوجود لزم الدور والتسلسل والدور محال
والتسلسل [illegible] على كل التقادير يلزم اثبات واجب الوجود [illegible] كان محالا
ظاهر وان لم يكن محالا [illegible] واجب الوجود [illegible] التسلسل واقعا ولا يمنع
[illegible] التسلسل على التقدير [illegible] السؤال [illegible] لا طائل تحته ولما استضعف
المصنف هذا الدليل [illegible] اعتراضات [illegible] الذي ذكره اولا في اول
بحث الوجود [illegible] والامتناع وفي البحث [illegible] ما يتناه قال لا يقال لانا
[illegible] لان العلة التامة للشيء [illegible] بنفسه لانا نقول
العلم بهذه المقدمة ضروري فان العلة التامة للشيء يجب [illegible] الوجود والشيء [illegible]

(هامش: [illegible])
(هامش: الدليل)

لئن يتقدم على نفسه بالوجود لا يقال المجموع المركب من الواجب لذاته وجملة الموجودات الممكنة ممكن
وعلته التامة هي نفسه فانتقض ما ذكر بعض من المعاصرين لانا نقول من الناس من قال المجموع اما
ان يكون موجودا او لم يكن وايّاما كان يلزم ثبوت موجود واجب لذاته اما اذا كان موجودا
فظاهر ضرورة استلزام وجود المجموع وجود جزئه واما اذا لم يكن موجودا فلما ذكرنا من الدليل
السالم عما ذكرتم من النقض **اقول** ذكر بعض الافاضل على الخاتمة من الطريق بالمنع من اجلى مقدماته
وهو انا لا نسلم استحالة تاثير الشيء في نفسه واجاب المصنف بادعاء الضرورة في ذلك ثم شرع في الاستدلال
عليها بان العلة التامة للشيء يجب ان يتقدم عليه بالوجود ويستحيل ان يتقدم الشيء على نفسه وقد كان غنيا
عن هذا الدليل بعد ادعاء الضرورة للعلم بالمدلول ثم نقض بالمجموع المركب من الواجب لذاته وجملة
الممكنات فان هذا المجموع ممكن لافتقاره الى اجزائه وكل مفتقر ممكن ثم ان المؤثر في ذلك المجموع نفس
ذلك المجموع ليس شيئا خارجا عنه وبعض ما ذكر بعض من المعاصرين القائلين بان الشيء لا يكون علة
لنفسه واجاب عنه بانا نقول هذا المجموع المركب من الواجب والممكن اما ان يكون موجودا او لم يكن
وعلى كلا التقديرين يلزم ثبوت موجود واجب لذاته اما اذا كان موجودا فظاهر لان كل اجزاء
ذلك المجموع الواجب وان لم يكن موجودا اوجب اثبات واجب الوجود للدليل الذي اوله اولا
السالم عن النقض المذكور وفي هذا الجواب تسليم لما ادعاه الخصم من تجويز كون الشيء علة لنفسه
مع انه ادعى بطلانه بالضرورة وهذا اذا اشار الى اضطرابه **قال** لانا لو تسلسل العلل الى غير النهاية
لحصلت جملتان احديهما من معلول معين الى غير النهاية والثانية من الذي قبله بمرتبة الى غير النهاية
فالثانية ان انطبقت على الاولى بالتوهم بان يقابل الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاولى بالتوهم
والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا كان الناقص كالزائد وان لم تنطبق انقطعت فتناهت
والاولى زائدة عليها بمرتبة واحدة فتتناهى ايضا او نقول الثانية اما ان تستغرق الاولى
على سبيل التطبيق او لا تستغرقها او نقول الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على
الاولى او لا يصدق عليها ذلك كما انه لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول وبين كل واحد
من علله علل متناهية كان الكل متناهيا وان كان بينه وبين واحد من علله علل غير متناهية فما
لا يتناهى محصور بين حاصرين وانه محال بالضرورة وهذا الوجه ذكره صاحب الاشراق **اقول** وقد ذكر العلماء
في تناهي العلل برهان التطبيق ونوه ان نقول لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية لامكننا
فرض جملتين احداهما من المعلول الاخير الى لا انتهاء والثانية من المعلول الذي قبل المعلول الاخير

بمرتبه

٧

بمرتبة واحدة ثم نطبق احدى الجملتين بالاخرى بان يجعل الجزء الاول من هذه الجملة مقابلا للاول
من الجملة الناقصة والثاني من الاولى مقابلا للثاني من الثانية وهكذا فان استمر التطابق الى غير
النهاية كانت الجملة الزائدة مثل الناقصة وهو باطل بالضرورة وان انقطعت الناقصة تناهت لحصول
مبدأ ومنتهى لها فتنقطع الزائدة لانها انما زادت عليها بمقدار متناه وهو معلول واحد
والزائد على المتناهي بقدر المتناهي يكون متناهيا قطعا او نقول بعبارة اخرى نقول الجملة الناقصة اما
ان تستغرق الجملة الزائدة على سبيل التطبيق فيكون الناقص كالزائد هذا خلف او لا تستغرقها فتكون
متناهية وبعبارة اخرى نقول الجملة الثانية وهي الناقصة اما ان يصدق عليها انها قابلة
للتطبيق على الاولى حتى يكون كل جزء منها مقابلا لكل جزء من الاولى فيكون الناقص كالزائد هف او
لا يصدق فتتناهى الجملتان وقد ذكر صاحب التلويحات برهانا اخر على تناهي السلاسل وهو انه لو تسلسلت
العلل والمعلولات الى غير النهاية فان كان بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله علل متناهية
كان الكل متناهيا وان كان بينه وبين واحد من علله علل غير متناهية كان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وهو

لانا؟

باطل بالضرورة **قال** نقول كلا الوجهين ضعيفان اما الاول فلانا لا نسلم ان الثانية لو لم تنطبق على الاولى بالتوهم
انقطعت وانما يلزم ذلك لو علم انطباقها عليها بالجزء نعني بتوهم مقابلة اجزائها باجزائها وان العبارة
الثانية وان لم تستلزم كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق محال وتجويز الموجه
الى آخره انه يلزم من انقطاعها على تقدير التطبيق لو لم تستغرقها انقطاعها في نفس الامر ولقائل
العبارة الثالثة ولكن انقطاعها لم يصدق عليها انها قابلة للتطبيق ولا منه من جملة واما الثاني
ممنوع لم لا يجوز انه انما كان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا وانما يلزم
ذلك ان لو كان الكل واقعا بينه وبين علة من علله وهو ممنوع بل هو اول المسألة **اقول** قد استضعف المصنف
هذين الدليلين اما الاول [illegible] لم لا يجوز ان تنطبق الثانية على الاولى انقطاع الثانية لو لم تنطبق
على الاولى [illegible] انطباقها [illegible] انقطاعها [illegible] مقابلة اجزائها
باجزائها [illegible]
التطبيق القوة الوهمية [illegible] القوة الوهمية في الجملتين
بالتطبيق [illegible] غير متناهية [illegible] العقلية تحكم
على ما لا يتناهى [illegible] التطبيق [illegible] العبارة الثانية
[illegible] الناقصة للزائدة لو استغرقت الناقصة الزائدة على تقدير التطبيق لا التطبيق

لوجاز والمحال جاز ان يستلزم المحال سلمنا لكن لا نسلم انه يلزم من انطباقهما على تقدير التطبيق
لو لم يستغرقها انطباقها في نفس الامر فان الثابت على التقدير ما لا يجب ان يكون ثابتا في نفس الامر
وهذا لان المنفصل ساقط قال التطبيق لو عقلي فرضه الاذهان الجملتين وحكمه في الوجود نام والعدم ثابت
على التساوي الا لا يكون مستحيلا في الخارج ولا نسبة الى استحالة لانه ثابت في الذهن فرضا كاذبا
ونفي استحالة في محاذاة اجزاء احدى الجملتين باجزاء الاخرى بالقوة العقلية التي يمكنها تعقل
غير المتناهي وانقطاع امكان التطبيق لانه للجملتين غير المتناهيتين فاذا كان محالا دل على
استحالة ملزومه وهو المراد ومنع انطباقهما في نفس الامر مع تسليم انطباقهما على تقدير التطبيق انما
يتاتى لو كان في نفس الامر جملتان محققتان اطلق العقل عن اعراضها الخارجية ولم يكن كذلك فان
من لا اعتبار في عقلية لها اشد من الخارج حكم العقل بما هو ثابت على هذا لسامي وعدمه من
انطباقها في نفس الامر هو بعينه فرض التطبيق فيهما فكيف يسلم انطباقهما على هذا التقدير وعلى العاقل
الناقل بالمنع من انطباقهما لا يصدق عليهما انهما قابلان للتطبيق ومنه المنع ليس يحتمل ان الجملتين قابلتان
للمقابلة بحيث يمكن العقل محاذاة جزء من احداهما بجزء من الاخرى وهذا المراد بامكان فرضهما وهي
بالتطبيق كما نسبة لجملتي الجملتين خلية عن المقابل فيسقط الناقصة ظهورهما وان الدليل الدال
على انه لو كان منه لكل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا وانما يلزم ذلك لو كان
الكل واقعا منه ومن علته من علله وهو ممنوع فانه اول المسألة قال البحث الثالث ان المعلول الشخصي
لا يجتمع عليه علتان مستقلتان والا لكان واحدا بكل واحد منهما الوجوب وجوب المعلول عند وجود علته
التامة لكن وجوبه باحدهما يوجب استغناءه عن الاخرى فيلزم استغناؤه عن كل واحد منهما عند وجوبه
بكل واحد منهما ولانه لو لم يكن لكل واحد منهما مدخل في وجوده لم يكن احدهما علة تامة وان كان لكل
واحد منهما مدخل لكن كل واحد منهما جزء العلة التامة وقد فرض انهما علتان مستقلتان هف اقول
احترز بالشخصي ليخرج عنه النوعي فانه يحتمل استناده الى علتين واحترز بالاستقلال عن جزء العلة
قد يستند اليه ويجوز ان يكون العلة مركبة كالمادية والصورية ومعنى المطلوب ظاهر وان المعلول الشخصي لو
اجتمع عليه علتان مستقلتان كل واحد منهما كافية في ايجاده لزم المحال لانه من حيث هو ممكن وانما يجب
بوجوب علته التامة فيكون واجبا بكل واحد من العلتين فيستغني بكل واحد منهما عن كل واحد منهما
لكنه محتاج الى العلة فيلزم ان يكون حال حاجته اليهما مستغنيا عنهما هف وايضا لو لم يكن لكل
واحد من العلتين مدخل اي لو لم يكن احدهما علة تامة فان العلة التامة لها مدخل في التأثير ولو

كان لكل واحد منهما مدخل في التأثير كان كل واحد منهما جزء العلة التامة وقد فرض انهما علتان
مستقلتان هف وفيه نظر لانا نمنع كون كل واحد منهما جزء العلة لو كان لكل واحد منهما مدخل
في التأثير وانما يلزم ذلك لو لم يستند التأثير الى كل واحد منهما اما لو كان كل واحد منهما هو ثم
تامة لم يلزم ان يكون جزء العلة وهذا التقدير ولى كان محالا لكن الترديد وقع فيه قال وانا المعلول
النوعي فيجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان على معنى ان بعض جزئياته يقع بعلة وبعضها بالاخرى لان
حرارة النار لا نعلم انها مع ان علة ذاتها او لها مدخل في وجودها والا فان لم يكن للحرارة مدخل في
وجودها امكن انفكاكها عنها ولو كان لها مدخل في وجودها لعدمت عند عدمها وكذا الحرارة الحاصلة من شعاع
الشمس بالنسبة اليه وسائر جزئيات الحرارة بالنسبة الى ما هي لازمة له اقول يجوز اجتماع العلل المختلفة
على المعلول الواحد النوعي واستناد المعلولات المتساوية الى العلل المختلفة جائز بخلاف
العكس فيجوز استناد المعلول الواحد بالنوع الى علل مختلفة بالنوع على معنى ان بعض جزئيات ذلك
النوع يصدر عن علة وبعضها يصدر عن الاخرى لا على معنى ان يكون الصادر عن احداهما هو الصادر عن الاخرى
فان حرارة النار لا نعلم انها والنار دائما علة تامة لها او جزء علة او معلولة والا لزم استغناء كل
واحد منهما عن الاخرى فجاز انفكاك كل واحد منهما عن الاخرى فلو لم تنفك منهما مع فرض ثبوته هف
فان كانت النار علة تامة او جزء علة فهو المراد وان كانت معلولة لزم تقدم الحرارة عليها وهي
صفة لها فيستلزم تقدم الصفة على الموصوف وكذا القول في حرارة شعاع الشمس بالنسبة الى الشعاع فانها
لازمة له فلا بد من علية بينهما ولست الحرارة علة للشعاع والا لتقدمت عليه فتعين العكس واذا
كانت النار علة للحرارة اما تامة او ناقصة والشعاع علة للاخرى اما تامة او ناقصة لزم استناد
المعلولات المتساوية الى العلل المختلفة لتساوي الحرارات في الاطلاق طبيعتي النار والشعاع
ولا يرد ان الاطلاق في تعدد كونهما علتين تامتين او ناقصتين لان جزء العلل المختلفة جزء
العلة الاخرى بمعنى اطلاق العلية ومنشأ هذا الاستناد الى ان يبطل المنع اولا من ان يستلزم النار
للحرارة واستعمال بعطي الحكم الكلي سلمنا اعطاء الحكم الكلي لكن لم لا يستلزم ان يرجع الى ملزوم
عوارض للطبيعة النارية خارجة عن الماهية واما اذا كانا شيئين مع استحالة سلمنا انه لو لم يكن
من جزء فيلزم ما يدوم وليس لازم سلمنا لكن يمنع استدعاء اللازم العلية كما في المتضايفين سلمنا
لكن لا نسلم تساوي الحرارتين وكيف يمكن العوارض الكامنة في الاطلاق فيهما من الكلام فان حرارة الشمس يعني
انضاج الثمار وحرارة النار دون حرارة النار والنار فان احدهما اشد من الاخرى ومن الاطلاق المشترك

في الحقيقة لاختلاف النوع قال والعاملان يمتنع انعكاس الانعكاس لو لم يكن لشيء منهما مدخل في الاخر اذ
هذا هو مقصر عن الاعتراض الذي ذكرناه وهو انه لا يلزم من افتقار علة لاحدهما الى الجنس امكان انعكاس احدهما
عن الاخر لجواز ان لا يلزم من الامرين يستغني احدهما عن الاخر كالمتضايفين قال لا يقال الطبيعة النوعية
محتاجة الى هذه العلل المعينة لذاتها والا لكانت غنية عنها لذاتها ولا تعرض لها الحاجة اليها
الا بالعرض لا يلزم من عدم احتياجها النطق لذاتها عنها وكان عطلا لذاتها سلمنا لكن لم لا يجوز ان الطبيعة
عرضت لها الحاجة الى العلل الذاتية الى التي عرض لها الحاجة الى البعض فوراء من افرادها والطبيعة غنية
عن كل واحد من العلل المعينة ومحتاجة الى علة ما لكن كل واحد من العلل لما اقتضى وجود جزئي
منها لموجب الطبيعة لا يستحيل الجزئي عليها اقول تقريره عن اصل السؤال لا يمكن استناد المساوات
الى العلل المختلفة فان الطبيعة النوعية كالحرارة محتاجة الى هذه العلل المعينة كالشمس تحصلا لذاتها
والا لكانت غنية لذاتها والغني عن الشيء لذاته لا يعرض له الحاجة اليه لم لا يجوز ان يكون حصولها
وليس البحث فيه وإذا كانت الحرارة غنية عن النار لم يحصل بها هف واذا اقتضت الحاجة الى هذه
العلل لذاتها لم تنقص الحاجة الى العلل الاخرى لا يستحيل احدا والمتساويات اللوازم والقائلم
تنقص الحاجة الى الاخرى لم يحصل عنها ولا يصل الطبيعة النوعية عن العلل المختلفة فلا يجتمع
علتان مستقلتان على معلول موجب كالاجتماع على معلول شخصي واجاب المصنف بالمنع من كون غير المحتاج
لذاته الى الشيء غنيا عنه لذاته فانه يجوز ان يكون الشيء غير محتاج الى الشيء لذاته ولا يكون غنيا عنه
وهذا المنع ساقط بالكلية فان معنى الغني عدم المحتاج ولا يجري منع استلزام احدهما للاخر من حيث
تعارضهما ثم لم لا يجوز كون غير المحتاج غنيا فمنع عروض الحاجة للطبيعة النوعية الى العلل المعينة لذاتها
بل التي عرضت لها الحاجة الى المعينة فرد من افراد الطبيعة وهو الذي يحصل عن العلة وان الطبيعة
عائبها غنية عن كل واحد من العلل المعينة ومحتاجة الى علة مطلقة لكن كل واحد من العلل
المعينة لما اقتضى وجود جزئيها يلزم الطبيعة لا يستحيل الجزئي عليها لان الطبيعة النوعية
حاكية عن الكل مختلفة بهذا الاعتبار وهذا الكلام ليس بشيء جدا لان الوجه الذي جعل محتاجا
الى العلل المعينة ان لم يجعل محتاجا النطق باعتبار ماهيته او باعتبار نوعيته وذاته ويرد قول
نقض لعدم احتياج اسناد المعلولات المتساوية الى العلل المختلفة بل انما تصلح عن العلل المختلفة معلولات
مختلفة وهو يبان نقض ذلك والثاني يقتضي مساواة الفرد المعين الى الحاجة الى هذه العلل المعينة
لما في المتساويات في الماهية في اللوازم ولا يصل على العلة المعينة الغرى والوجه في الجواب ان المعلول المعين

لذاته

لذاته الى علة مطلقة ونقض العلة حالة من جانب العلة لا من جانب المعلول فاندفع السؤال قال
البحث الرابع في ان البسيط من غير تعدد الجهات والقوابل والشرائط لا تصلح عنه الا اكثر من الواحد
عنه لو صدر عنه فكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للاخر فهما او احدهما لو كان داخلا فيه كان مركبا
وان كانا خارجين كان مصدرا لهما وتسلسل او ينتهي الى ما يكونان او احدهما داخلا والعامل البسيط
كونه مصدرا لهما لو كانا خارجين واما لو منع لكن لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة والعلة الكل
هي من وجه عبارات العلية لا تحقق لها في الخارج ولا احتياج الى العلة اقول هذه دعوى وان الى ان
البسيط الخالص من جميع الوجوه غير تعدد الجهات والقوابل والشرائط لا تصلح عنه شيئان واستدل
على ذلك بانه لو صدر عنه شيئان فكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للاخر لانفكاكهما في التعقل
احدهما دون الاخر وتعاقبهما في التضايف فاذا كان كذلك فالمفهومان اما ان يكونا داخلين او خارجين
او احدهما داخلا والاخر خارجا فعلى الاول يستلزم التركيب فلا يكون بسيطا هف وكذا الثالث فان
كل ما له جزء فله جزء اخر وان كانا خارجين فعلتهما اما هو الذات او غيرها وعلى التقديرين عاد الكلام في
العلية معارضها وهي لازمة فان تقومت بها او باحدهما لزم التركيب وان عرض لها العلية الكلام
اليها فاما ان يتسلسل او ينتهي الى جزء الماهية فيحصل التركيب وهذا الاستدلال ضعيف جدا لانه
مبني على كون المصدرية امرا ثبوتيا وهو باطل والا لزم التسلسل وانما يعول اعتبارا
عقليا لا تحصل له في الخارج ولا يقال انه داخل في الماهية او خارج عنها وعلى تقدير خروجه عنها لا يفتقر
الى العلة لعدم وجوده خارجا وهذا الموضع احد حججهم ذكرناها في كتاب مسائلهم قال البحث الخامس
في ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا معا لان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا فهما ان اثباتا
ورد قول مقصود بالاعتبار الثاني مستقل فعل اعتبار له او احدهما الزائد داخلا لزم التركيب وان كانا
خارجين كان محلا لهما فيلزم التسلسل او ينتهي الى ما يكون احدهما داخلا الماهية وصفة معلومة
هو اقول هذه دعوى وان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا معا للشيء الواحد بمعنى انه لا يكون محلا لا اثر له
الفاعل من حيث انه فاعل مغاير للقابل من حيث انه قابل فله بالاعتبار الاول مقصود بالاعتبار الثاني
مستقل وهذان الاعتباران ان كانا داخلين لزم التركيب وان كان احدهما داخلا لزم التركيب ايضا فان
كل ما له جزء فهو مركب والتركيب ينافي البساطة وان كانا خارجين كان محلا لهما وكانت مصدريته لاحدهما
غير مصدريته للاخر وهما ان لم يكونا المصدرية خارجة لعلتين او احدهما ولزم التركيب او يكونا خارجين فالكلام
عنه وينتقل الكلام الى مصدريتهما فاما ان يتسلسل وهو محال او ينتهي الكلام الى ما يكون احدهما او كلاهما

دا حاصل و يلزم التركيب وهو محال وهذا الوجه ضعيف جدا لانه مبني على تركب الاجسام من اجزاء لا تتجزى ولا ما
بطلانه والا لزم التسلسل والا كانا ذهنيين سقط بالكلية وفي هذا المطلوب بحث لا يخفى ضعيف ذكرناه
وضعفناه في كتاب الاشارات قال البحث السادس في ان القوى الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية
اما الطبيعية فلان قوة كل جسم اقوى واكثر من قوة بعضه وليست زيادة جسمية الكل
التي تكون قوة الجسم بسببها للتي بكل انما كان بجسميته وهي مشتركة بينه وبين البعض فلو حرك
كل القوة جسما من مبدأ الى غير النهاية مصغرها لو حرك جسمه من ذلك المبدأ الى غير النهاية وحركات
الكل لزم من حركات اصغر استواء في المعلول مع اختلاف العلة فلزم التناهي على غير المتناهي
من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال فيعتبر انه تحرك من ذلك المبدأ حركات متناهية وحركات النصف
ايضا يكون متناهية لحركات الكل يكون متناهية لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي
اقول القوة هي مبدأ التأثير في الغير من حيث انه غير وهي اما جسمانية وهي التي تحل في الاجسام من الصور
النوعية والاعراض المؤثرة واما غير جسمانية وهي ما لا تحل في الجواهر المجردة من الصفات المؤثرة والجسمانية
اما طبيعية وهي المحركة لمحلها او لا شعور وهي المحركة لغير محلها وكلاهما يتناهى تحريكها اما الطبيعية
فقد استدل على تناهي تحريكها بدليل يتوقف على مقدمات احدها ان قوة كل الجسم اقوى واكثر من قوة بعضه
لان قوة الجزء حاصلة فيه ويتعين بانقسامه ولا شك في زيادة كل القوة الحاصلة في الجسم على بعض القوة الكل
في بعضه الثانية ان زيادة المقدار كل الجسم على البعض لا اثر له في المنع من قبول التحريك الطبيعي بل قبول كل
الجسم للتحريك الطبيعي كقبول بعضه لان قبول التحريك انما كان للجسمية وهي مشتركة بين الكل والبعض
فتساويا في القبول والا لكان هناك عائق طبيعي عن الفعل الطبيعي هف الثالثة ان حركات الكل
لا بد من حركات الجزء لان المعلول يختلف باختلاف العلة في الزيادة والنقصان والا كان وجود الجزء
لغو كعدمه مع وجود كونه مؤثرا المساواة للجزء الغير والله وقد تمهدت هذه المقدمات فنقول اذا فرضنا
الكل يحرك بقوته من مبدأ مفروض الى غير النهاية فنصفه لو تحرك بقوته تحرك من ذلك المبدأ الى ما
لا يتناهى مع ان حركات الكل لزم من حركات الجزء لتساوي الناقص والتام هف او تكون الى ما يتناهى
فيزيد عليه من الطرف الذي هو غير متناه فيه وهو باطل بالضرورة ولزم من حركات الجزء تناهي
حركات الجزء الاخر لتساويهما في القوة فيتناهى حركات الكل لان الكل من الاثنين المتناهيين يكون
متناهيا قطعا وهو المطلوب وفيه نظر سوف تطلع بحصول اقواله وهو ان ما في القوة وعلم تناهيها
لا يوجد الا بحصولها انما انظر الى تمها اتماميا لان للتعاليل او لدوام المعاليل وانما لا يحصل لها

بالنظر الى ذاتها القابلة للزيادة والنقصان واثار القوة تقبل الزيادة والنقصان
باعتبار امور ثلثة الشدة والعدد والمدة ومعلوم ان الاحوال لا يتساوى الجزء والكل في عدم
التناهي باعتبار احد الثلثة وتفاوتها باعتبار الاخرين كالحركات السماوية فانها متفاوتة
بحسب الشدة وان تساوت باعتبار التناهي وعدمه قال واما القسرية فلانها لو حركت
جسما من مبدأ الى غير النهاية فنصف ذلك الجسم لو حركته مثل حركاتها اولى لان الحركة مع
العائق الطبيعي كهي لا معه ولو حركته لزم وقوع الزيادة على غير المتناهي من الطرف الغير
المتناهي وانه محال اقول القوة القسرية ايضا واثرها باعتبار العدد لا ان القوة الطبيعية
متفاوت اثرها باعتبار الفاعل والقابل فبين ان القوة القسرية متفاوتة للطبيعية فان
قبول الكل للتحريك القسري اضعف من قبول الجزء لان المعاوق هناك وضعفه هنا والطبيعية
لا معاوق فيها فتساوى قبول الكل والجزء اذا عرفت هذا فنقول اذا فرضنا قوة قسرية
حركت جسما من مبدأ مفروض الى ما لا نهاية له ثم حركت تلك القوة بعينها نصف ذلك الجسم من
ذلك المبدأ فان كان الى غير النهاية تساوى حركتا الكل والجزء مع ان المعاوق الطبيعي في الكل
اكثر من المعاوق الطبيعي في الجزء فيكون الحركة مع المعاوق الكثير كالحركة مع المعاوق اليسير
وهو باطل بالضرورة ولزم تناهي حركات الجزء لان حركات الجزء اكثر من حركات الكل لكثرة المعاوق في الكل
فيكون الحركة مع المعاوق الكثير لا بد مثل الحركة مع المعاوق القليل وهو باطل بالضرورة وان كانت حركات الجزء
لا بد وقع التناهي على ما لا يتناهى من الطرف الغير المتناهي اذا فرضنا المبدأ واحدا وهو باطل بالضرورة
فان ما لا يتناهى لا يزيد عليه غيره في الطرف الذي هو غير متناه فيه قال والحجة الاولى ضعيفة جدا لانه
يكون حركات كل القوة غير متناهية ولكن حركات كل واحد من النصف ومجموعها متناهية وكذا الثانية
لانا لا نسلم وقوع الزيادة على غير المتناهي وانما يلزم ذلك لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود
بالفعل وفساده ظاهر ومنها المنع اه على الاولى ايضا اقول اعترض المصنف على الحجة الاولى الدالة
على تناهي الحركات الطبيعية بالمنع من تناهي حركات الكل عند تناهي حركات النصف والمجموع فانه يجوز
ان تكون حركات الكل غير متناهية وتكون حركات كل واحد من النصف والمجموع منهما متناهية وهذا المنع
في غاية الضعف فان القوة الطبيعية تنقسم بانقسام محلها ولا يحصل لها بواسطة اجتماع الاجزاء
كيفية او مزاج او غير ذلك مدخل في زيادتها سوى انضمام الجزء الى الغير فاذا تناهى
اثر كل واحد منهما مع استقلاله في غيرها تناهى اثر المجموع قطعا واعترض على الحجة الثانية بالمنع

من كون حركات الجنين غير متناهية لو كانت لزيد وانما اللزوم ذلك لو كانت الحركات مجتمعة
في الوجود بالفعل لأنها اذا كانت منقضية بحيث لا يجتمع منها حركتان في الوجود فلا يلزم كون حركات
الجنين زائدة على اللاتناهي وكذا يرد هذا المنع في الحركات الطبيعية وهو في غاية السقوط لأن المنع هنا
لا يمكن باعتبار ان غير المتناهي لا يقبل الزيادة والنقصان وهو باطل او باعتبار ان الحركات
التي لا يمكن اجتماعها لا يصدق عليها حكم التناهي وهو باطل ايضا قال المقالة الثالثة في
احكام الجواهر والاعراض وفيها مباحث البحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل امرين
حل احدهما في الآخر وحصلت منهما حقيقة متحدة لانه لا يكون الا اذا كان بحاجة الى الآخر
والآخر الذي كسبه منهما فان كان المحل غنيا مطلقا سمي موضوعا والحال فيه عرضا وان كان
له حاجة من وجه سمي هيولى والحال فيه صورة فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك الاخص
تحت الاعم وهو المحل فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فخرج
عنه الواجب لذاته اذ ليس له ماهية وراء الوجود ودخل فيه الصور الكلية للجواهر لانها وان كانت
في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر وكونها في الموضوع لا ينافي جوهريتها لان الكون
في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص
له اقول لما فرغ من قسمة الموجود الى العلة والمعلول شرع في قسمة اخرى هي الى الجوهر
والعرض والبحث عن احكامهما واعلم ان كل امرين حل احدهما في الآخر بمعنى انه قائم به ولصفة له اختصاص
الناعت بالمنعوت وحصل من الحال والمحل حقيقة متحدة فانه لا بد وان يكون لاحدهما حاجة الى الآخر
والا لم يحصل عنهما حقيقة وذلك على التقسيم بانه ان كان المحل غنيا عن الحال فيه مطلقا سمي
موضوعا وسمي الحال فيه عرضا كالجسم والسواد الحال فيه وان كان له حاجة من وجه سمي هيولى والحال
فيه صورة وانما قال من وجه لا لحاجة المحل الى الحال مطلقا لوجوب احتياج الحال الى المحل
فيلزم الدور ولانه لا يكون الحاجة من وجه معا وللوجه الذي احتاج فيه الحال الى المحل فالموضوع
والهيولى يشتركان في شيء يعمهما اشتراك الاخص تحت الاعم واحد فان الموضوع محل والهيولى محل
الصورة وتفترقان بان الموضوع محل مستغن عن حاله مطلقا والهيولى محل محتاج الى حاله من جهة
والعرض والصورة يشتركان في شيء يعمهما اشتراك الاخص تحت الاعم واحد فان العرض حال والصورة
حالة لكن العرض حال محتاج الى المحل مطلقا والصورة حال محتاج الى المحل من وجه فقد
اشتركا في الحاجة الى المحل واختص العرض باطلاق الحاجة والصورة بالتقييد من وجه في

ولكن

وكنه الحقيقة من الجوهر والعرض الحال فيه نظر اذا عرفت هذا فنقول الجوهر هو الموجود لا في موضوع
اي الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي لا في محل تقومه ولا يعني به الموجود بالفعل
والا لكان الشك في وجود زيد يستلزم الشك في جوهريته وكانت الجوهرية له بالفاعل كما ان الوجود
كذلك وانه لمحال ولانه يخرج عنه واجب الوجود تعالى لانه وجود ليس حقيقته وليس له
ماهية وراء الوجود فلا يصدق عليه انه الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولا
يخرج عنه الجوهر ودخل فيه الصور الكلية للجواهر المرتسمة في النفوس فانها وان كانت في حال تعقلها
موجودة في موضوع هو النفس العاقلة لها الا انها ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
فيصدق عليه رسم الجوهر فيكون جواهر ولا ينافي ذلك كونها في الحال في موضوع لانها في الحال ليست
في الاعيان وانما لا يكون في موضوع اذا كانت في الاعيان فالكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على
تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص وان انتفى العموم والمنافي للحد
للجوهر هو الاخص وهو منتف عن الصور الكلية والاعم لا ينافيه فجاز ثبوته معه وهذا الكلام عندي
في غاية السقوط فان الصور العقلية الحالة في العقل مباينة للجواهر وليست جواهر في انفسها وانما
الجواهر ما نسبت اليه قال واما العرض فهو الموجود في الموضوع فعلى هذا جاز ان يكون الشيء
الواحد جوهرا وعرضا وهو ان الصور العقلية للجواهر الكلية كذلك نعم لو فسرنا العرض
بانه الذي اذا وجد في الاعيان كان في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا اقول
العرض يرسم بانه الموجود في الموضوع وقد عرفت معنى الموضوع وهو المحل المتقوم لما حل فيه وعلى
هذا الرسم يمكن صدق الجوهر والعرض على شيء واحد فان الصور العقلية للجواهر الكلية اعراض
لانها موجودة في موضوع هو النفس المدركة لها وهي جواهر لانها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في
موضوع كما قلناه في الجوهر ولو كانت تلك الصور جواهر فقط ولا يصدق عليها انها اعراض
لانها التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع وهذا الكلام كما ترى خبط نشأ من عدم التمييز
بين الامور الخارجية والذهنية فانا قد بينا ان الموجود في الذهن ليس هو الصور انفسها
بل مثالها وشبحها قال ثم الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان كان بالعكس فهو الهيولى
وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس والا فهو العقل اقول اقسام الجوهر منحصرة في المادة والصورة والجسم والنفس والعقل
لان الجوهر ان كان لا في موضوع الا انه قد يكون في محل فانه لا يلزم من نفي الموضوع نفي المحل

فإن الموضوع أخص فعدمه أعم والأقا حاذ أن يكون حالاً فمقول الجوهر إن كان حالاً في محل فهو الصورة
وإن كان محلاً فهو المادة والهيولى وإن كان مركباً من الحال والمحل فهو الجسم وإن لم يكن حالاً ولا محلاً ولا
مركباً منهما فإما أن يكون متعلقاً بالأجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس وإلا فهو العقل قال
البحث الثاني في إثبات الهيولى الجسم المائي متصل واحد وإلا لكان مركباً من أجزاء لا تتجزى أو
من أجسام صغار كل واحد منها لا يقبل الانفصال إلا بحسب الفرض أو الوهم أو باختلاف عرضين
والأول محال لأنا إذا وضعنا جزءاً بين جزئين فالوسط إن كان مانعاً من تلاقي الطرفين فالذي في الوسط
به لأحدهما غير ما يلاقي به الآخر وإن لم يكن مانعاً منه فالطرفان متلاقيان والوسط [illegible] ولا طرف
والثاني أيضاً محال لأن القسمة الوهمية أو الوهمية وغيرهما تحدث اثنينية يكون طبيعة كل واحد منهما
مثل طبيعة الكل ومثل طبيعة الخارج الموافق في النوع [illegible] بين الاثنين منها ما يصح بين [illegible]
[illegible] الأن من المتباس [illegible] إلا لمانع خارجي لازم أو زائل وإن كان هذا المانع لازماً طبيعياً كان
نوع ذلك الطبيعة في شخصه وهو يقبل الانفصال بالحس والقابل له امتنع أن يكون هو الاتصال أو
الجسم لأن القابل يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال فهو شيء آخر غير الاتصال فالجسم فيه
جزآن أحدهما قابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها المسماة
بالصورة الجسمية أقول في هذا البحث مسائل المسألة الأولى في إثبات الهيولى [illegible] بأنه لم [illegible] الخلاف بين
الناس هنا وتحقيق محل النزاع [illegible] الجسم [illegible] لا [illegible] إلى أنه
لا جزء له [illegible] وذهب [illegible] إلى أنه مركب من أجزاء لا تتجزى متناهية في نفس الأمر وأن
الاتصال في الحس إما متناهية أو غير متناهية [illegible] البحث فيه وذهب [illegible] إلى أنه مركب
من أجسام صغار كل واحد منها يقبل القسمة الوهمية دون الانفكاكية وذهب [illegible] إلى أنه مركب من الهيولى
وهو الجوهر القابل المستعد كالخشب للسرير والفضة للخاتم ومن الصورة الجسمية وهي الاتصال كالصورة السريرية
وهو الذي اختاره المصنف هنا واستدل المصنف [illegible] الجسم في نفسه متصل كما هو عند الحس ويقبل الانفصال
وما هو [illegible] الاتصال [illegible] أن يكون متصلاً فالقابل للانفصال ليس هو الاتصال لأن الشيء لا يقبل عدمه
ولا الجسم الذي [illegible] الاتصال لذلك أيضاً فهناك شيء آخر يقبل الانفصال [illegible] الاتصال [illegible] وهو الهيولى
وهذا الدليل موقوف على [illegible] أن الجسم متصل [illegible] إذ لو كان منفصلاً بالفعل إلى أجزاء
[illegible] منها الجسم [illegible] أجزاء [illegible] التقسيم [illegible] من الجواهر [illegible] أو لا يقبل
القسمة الانفكاكية [illegible] القسمة الوهمية أو الواقعة باختلاف الأعراض كاختلاف [illegible]

والفرق بين القسمة الفرضية والوهمية ظاهر فإن الوهمية قد تقف لعدم انضباط الجزء في الوهم لصغره
بخلاف الفرضية التي يفرضها العقل فإنها لا تقف عند حد بل إلى حد فرضته أمكن العقل أن يفرض
له طرفين وتقسيمه إلى جزئين والأول باطل وهو تركيبه من جواهر لا تتجزى لأنا إذا وضعنا جزءاً بين جزئين فالوسط
إن كان مانعاً من تلاقي الطرفين وما بينهما فما به يلاقي أحد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فيكون منقسماً
وقد فرضناه غير منقسم هذا خلف وإن لم يكن مانعاً من الملاقاة فالطرفان متلاقيان فلا وسط هناك ولا
طرف ولا تشابه حجم وذلك ينافي تركيب الجسم من الجواهر والثاني باطل وهو تركيب الجسم من أجسام صغار
كل واحد منها يقبل القسمة الوهمية دون الانفكاكية لأن القسمة الوهمية والفرضية تحدث اثنينية في
المقسوم وطبيعة كل واحد من تلك الأقسام مساو لطبيعة الآخر ولطبيعة الخارج الموافق له في النوع
[illegible] المتساوية في النوع متشاركة في اللوازم فما يصح بين اثنين منهما يصح بين اثنين آخرين فيصح الالتصاق بين
المتباينين كما يصح بين المتصلين ويصح بين المتصلين ما يصح بين المتباينين [illegible] الاتصال ويصح بين المتصلين
الانفصال اللهم إلا أن يكون هناك مانع خارجي لازم أو زائل مع المتصلين من الانفصال وذلك جائز
لأن الفرض أن المتصل هنا يقبل الانقسام بالنظر إلى ذاته وذلك يكفينا في الدليل ولا يحتمل أن يكون
المانع من الانفصال لازماً طبيعياً وإلا لزم أن يكون نوع تلك الطبيعة في شخصه [illegible] منها منحصراً
كما أن منفصلين [illegible] على كل واحد منهما من حيث طبيعته الانفصال كما يصح على التشخص لو وقع
الشركة في تمام الماهية فيكون الطبيعة بعضي [illegible] متنافيين هذا خلف فثبت أن [illegible] الأجزاء
المفروضة يقبل القسمة الانفكاكية وذلك هو المطلوب المتعلقة الثابتة لأن الجسم يقبل الانفصال
[illegible] مستفاد من الحس [illegible] لأن القابل للانفصال ليس هو الاتصال لأن
الانفصال [illegible] الاتصال [illegible] بأنه لم يكن متصلاً والشيء لا يقبل [illegible] وجود الشيء
مع [illegible] وجود القابل عند معقوله والقابل للانفصال ليس هو الاتصال بل هو شيء
آخر يقبل الاتصال والانفصال وهو المادة فكل جسم على الإطلاق [illegible] موصوف بالاتصال
[illegible] الجسم من [illegible] الاتصال قال ويلزم من هذا أن يكون كل جسم كذلك [illegible]
[illegible] الجسمانية استحال أن يكون غنية لذاتها عن الهيولى وإلا لما حلت [illegible]
إليها لذاتها وفيه نظر لجواز أن لا يكون غنية لذاتها عن الهيولى والحاجة بل لعرض كل
منها [illegible] خارجي أقول القائلون بإثبات المادة ذهبوا إلى أن [illegible] الأجسام لا يقبل الانقسام
بالفعل [illegible] الدليل على إثبات المادة لا يوقفه على أن كل جسم كذلك [illegible]

الرو

ذلك الجسم لكونه متصلا فانه يتصل وينقسم لا انفكاكه عن الاتصال اعني الامتداد الجسماني
من حيث ماهيته محتاج الى المادة ويستحيل ان يكون لذاته غنيا عنها والا لاستحال حلولها فيها
في موضع ما لان الغني عن الشيء يستحيل من وجه الحاجة له واعترضه المصنف بجواز ان لا يكون غنيته
لذاتها ولا ملزومة لان يكون محتاجة لذاتها لجواز ان لا يستند الغنى والحاجة الى ذاتها ويعرض
لها كل منهما بسبب خارجي وهذا المنع في غاية السقوط لان معنى الغني هو الذي ليس بمحتاج لذاته فاذا
لم يكن الصورة محتاجة لذاتها كانت غنية بذاتها فافهم واعلم ان على هذا الدليل وجوها من الاعتراضات
ذكرناها في كتابي [illegible] ومع ذلك نقول لا م لان الجسم متصل في نفسه وسيأتي بيانه في باب الجوهر الفرد
سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على الجسم لا بمعنى انه يخلو عنهما وكيف
يمكن جعل الاتصال الذي لا يعقل الا بين شيئين جزءا من الجسم [illegible] فان اثبتوا اتصالا هو
الامتداد للجسم غير الاتصال النسبي لم يكن معقولا لان المعقول انما هو النسبي والكم واما غيرهما فلا
نقول به سلمنا لكن لم لا يكون الشيء قابلا للعلية فان الممكنات كذلك فان ابتنوا اللاامكان محلا نازعناهم
فيه **المسئلة الثانية** في التلازم بين المادة والصورة **قال** والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى
لانها لو كانت متناهية لما سيأتي فيكون متشكلة وهو محال لان لحوق الشكل اما ان يكون لنفسها فتشابهت
الاجسام في الاشكال ولكان شكل الجزء مثل شكل الكل ولو كان لفاعل خارجي لكان المقدار الجسماني
من غير هيولاه قابلا للفصل والوصل ولو كان بسبب الهيولى او لمشاركة منها كانت المجردة عن الهيولى مقارنا
لها **اقول** لما اثبت الهيولى فيما سبق والصورة لا شك في ثبوتها لانه الامتداد الثابت لكل جسم اثبت التلازم
منهما [illegible] لزوم الهيولى للصور الجسمية واستدل عليه بان الصورة الجسمية لو وجدت منفكة عن الهيولى
لكانت متناهية لما سيأتي من تناهي الابعاد واذا كانت متناهية كانت متشكلة بالضرورة فان التناهي
يستلزم الشكل لان التناهي لحاطة حد واحد او حدود مختلفة لكن حصول الشكل للصورة المجردة
محال لان لحوقه للصورة لو كان لذات الصورة تشابهت الاجسام في الاشكال لانها متساوية في الصورة الجسمية
فيتساوى في لوازمها ولكان شكل الجزء مثل شكل الكل والتالي باطلان بالضرورة وان كان حصول
الشكل بالفاعل الخارجي كان الامتداد الجسماني قابلا لذاته من غير هيولاه للفصل والوصل اذ
الشكل انما يحصل للاجسام بواسطة انفصالها عن غيرها واتصالها بها لكن الامتداد الجسماني لا يقبل
الفصل لذاته على ما مر في اثبات المادة ولو كان لحوقه بسبب الهيولى او لمشاركة منها كانت الصورة
المجردة عن الهيولى مقارنة لها هف وبعبارة اخرى ان التناهي انما يلحق الصورة بواسطة المقدار

العارض

العارض لها او الشكل انما يعرض لها بواسطته اذ هو هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم التعليمي
فلا يلحق القسمة سلمنا لكن الشكل الطبيعي للاجسام هو الكرة وكذا شكل الجزء هو الكرة انما بعد
فرض القسمة للجزء عن الكل بالفعل والا لم يكن هناك جزء الا بالعرض ولا كان كذلك لتساوت الاجسام
في اشكالها مقتضى طبايعها كما هو عندهم فان اختلفت فلعارض سلمنا لكن لم لا يجوز ان استناد الشكل
الى الفاعل يستلزم قبول الصورة للانفصال والاتصال وعلى هذا الدليل ابحاث ذكرناها في كتبنا
العقلية **قال** والهيولى ايضا لا ينفك عن الصورة والا لكانت متحيزة كانت قابلة للقسمة في الجهات
الثلث ضرورة ان كل متحيز فان يمنه غير يساره وعلوه غير سفله ولو كان كذلك لكانت بعض الصورة
او مقارنة لها هف وان لم يكن متحيزة لما قارنتها الصورة والا لقارنتها اما حال كون الصورة في
الحيز او حال كونها لا في الحيز والاول محال لامتناع مقارنة ما في الحيز لما لا وجود له في الحيز والثاني محال لامتناع
وجود الصورة لا في الحيز وفيه نظر لان المحتاج الى الحيز هو الجسم لا الصورة **اقول** لما اثبت اولا لزوم
الهيولى للصورة شرع في العكس ليتم التلازم وتقريره ان الهيولى لو خلت عن الصورة لم يخل اما
ان يكون متحيزة او غير متحيزة والقسمان باطلان فخلوها عن الصورة باطل اما اولا فلان كل متحيز منقسم في
الجهات الثلث ضرورة ان يمنه غير يساره واعلاه غير اسفله وقدامه غير خلفه وكلما اشتمل على هذه المغايرات
فانه منقسم بالضرورة فلو كانت الهيولى متحيزة لكانت منقسمة في الجهات الثلث وكل منقسم في الجهات الثلث فانه
امتداد جسماني او ذو امتداد جسماني فيكون الهيولى المجردة اما صورة جسمانية او ذات صورة
جسمانية فلا يكون المجردة مجردة هف واما ثانيا فلانها لو كانت غير متحيزة لم تقارنها الصورة
الجسمانية لانها لو قارنتها فاما ان قارنتها حال كون الصورة الجسمية في الحيز او حال كونها لا في الحيز
والقسمان باطلان فالمقارنة باطلة اما اولا فلان الهيولى لا حيز لها لانا فرضناها كذلك والصورة
ذات حيز والعقل حاكم بامتناع مقارنة ما في الحيز لما لا وجود له في الحيز واما ثانيا فلامتناع
كون الصورة لا في الحيز واعترضه المصنف بالمنع من امتناع كون الصورة لا في الحيز بل الممتنع كون
الجسم لا في الحيز اما الصورة فلا وهو خطأ لان الصورة التي في الهيولى هي الامتداد والاتصال
لا يعقل مشخصة الا في الحيز بالضرورة بل المنع انه لا يلزم من امتناع اقتران الصورة بالهيولى
المجردة امتناع وجود المجردة لجواز ان لا يقترن الصورة بالمجردة ابدا **قال** وليست علة للصورة
والا لتقدمت عليها بالوجود ولا بالعكس والا لوجدت قبلها ولا يستغني كل منهما عن الاخرى من
كل وجه والا لامتنع التركيب بينهما فاذن لكل منهما حاجة الى الاخرى من وجه فالهيولى يفتقر

الى الصورة في بقائها والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها وتشخص كل منهما بالاخرى قال لنا ابطال اللازم
مع ان ما ذكره مشترك وانه محال مع استغناء او مع الحاجة الذاتية او من احد الطرفين لم نقول
لا يجوز ان يكون الهيولى علة للصورة ولا العكس عليها الوجه ان العلة يجب تقدمها بالوجود على
المعلول لا بالزمان بل بالذات لكن الهيولى لا تتقدم بالوجود على الصورة وبطلان اللازم متاخر واضح و
الوجه الثاني من انها قابلة للصورة والقابل لا يكون فاعلا والا لكان الشيء الواحد بالنسبة الى الشيء
الواحد فاعلا وقابلا معا وهو محال او انها متساوية النسبة الى جميع الصور ولا يكون علة للبعض دون
البعض لعدم الاولوية ولا للجميع لامتناع اتفاقها في الصور في وقت واحد وهذا ... ان الهيولى و
ان الصورة علة مطلقة للهيولى لو صحت لزم ان انعدامها بعدمها والهيولى باقية والمعلول لا يبقى بعدم علته
المطلوب الثاني ان الصورة محتاجة الى الهيولى في التشكل الموقوف على وجه المانع ولو كان وجود المانع موقوفا
على الصورة لزم الدور ولا يجوز ان يكون كل واحد من الهيولى والصورة مستغنيا عن الاخرى لانا
لا نشك ان منها حقيقة واحدة لا بالاتحاد فانه لا بد من حاجة بعض الاجزاء الى البعض الاخر وهذه
الملازمة غير واضحة لان التي حصل من ذلك البناء والحاصل بعض الاجزاء كان ذلك المحتاج
حتى ان الحجر والصورة والقابلية مبدأ معلول لم لا يستغني كل واحد عن الاخرى ويحصل من اجتماعهما
جزء صوري بعد اللاحق في الملازمة الحاكم والمعاصر بل نراه لم نعا لم قد شرح الملازمة ولا بد
من العلة لا ان لا يستغني كل منهما عن الاخر فامكن وجوده بدون الاخر وذكر بيان الملازمة ثم
ان المصنف استنبط من استغناء عليه كل واحد منهما عن الاخرى وقصر نفي الاستغناء ثبوت حاجة كل
واحد منهما الى الاخرى وحاجة التعبير عن نفي اللازم تمام ذكر من قولهم لم يكون المحتاج احدهما
الى الاخرى يكون الاخرى مستغنية عنه ولو في مطلق الاعراض والهيولى تفتقر الى الصورة
في بقائها والصورة محتاجة الى الهيولى في تشكلها الا ان ما ... ان الصورة كل انما تحصل
الصورة بواسطة المادة مع ثبوت اللزوم من الصورة والشكل واعلم ان من الاحكام التي
ذكرها من ثبوت الملازمة ونفي علته احدهما للاخرى وحاجة احداهما الى الاخرى انما هي الصورة
المطلقة لا الصورة المشخصة اذ كيف يتشخص كل واحد منهما ... اي الاخرى والهيولى
يقتضي تشخص الصورة من حيث انها فاعلة لها الفاعل على انه لا يكون فاعلا بل من حيث انها قابلة
والصورة من حيث انها صورة علة فاعلة لتشخص المادة ... المسئلة الثالثة اثبات
الصور النوعية قال وهي كما لا تنفك عن الصورة الجسمية فلا تنفك ايضا عن صورة اخرى نوعية لان

كل واحد منهما

بين اجسام مختلفة اللونية لا حلاف في قبول الاشكال بسهولة وعسر وبعدم قبولها اصلا و
هذه اللونية ليست استنادها الى الجسمية المشتركة فهي صورة اخرى لانها لم لا يجوز استنادها الى الهيولى
حتى يكون بين اجسام مختلفة بالهيولى لا نقول الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة للمانع وشد ... الحيلولة
مستندة الى فاعل خارجي وقد عرفت فيما ما قبل في امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا معا اقول
اثبت الاوائل للجسم صورا اخرى نوعية غير الصورة الجسمية وهي التي يختلف بها الاجسام وتصير انواعها
متباينة بعد اشتراكها في الصورة الجسمية كالمائية والهوائية وغيرهما واستدلوا على ذلك بان الاجسام
لا تنفك عن قبول الانفكاك بسهولة كما في الاجسام الرطبة وعسر كما في اليابسة او لا تقبل الانفكاك
اصلا كما في ... وذلك عند ... وهذه اللونية يمتنع استنادها الى الجسمية المشتركة لان اشتراك
العلة يستلزم اشتراك المعلول فوجب استنادها الى امور مختلفة وتلك الامور لا يجوز ان تكون ...
لا تقتضيها لما يعلل بالمانع ولا اعراضا لجوازها وانها لا تمنع انفكاك الجسم عن احدها فهي صور
جوهرية قائمة بالمادة لا اعراض لم لا يجوز استنادها من الاعراض الى الهيولى حتى يكون بين اجسام المختلفة هذه
من عوارض مختلفة في هيولاتها ولا يلزم اشتراك بين الاجسام والاعراض كما لزم على تقدير استنادها الى
الصورة الجسمية لانا نقول الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة للمانع واعترضه المصنف بانه لم يكون الشيء
قابلا وفاعلا وانما لم لا تستند هذه من الاعراض الى فاعل خارجي المسئلة الثالثة في تفسير
القوة والطبيعة قال والقوة مبدأ التغير في الغير من حيث انه غير وانما قلنا من حيث انه غير لان العلل
مبدأ الزمهم القوة التي هي مبدأ باعتبار وذو مبدأ باعتبار الغير فان الطبيب مثلا اذا عالج
نفسه باعتبار انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه متعلجا اقول القوة وضعت اولا بازاء المعنى
الذي به الحيوان ويتمكن باعتباره من الافعال الشاقة ولهذا المعنى مبدأ وهو كون الحيوان بحيث
لا يتفعل بسهولة واذا ساء ان يتركل وهذا هو القدرة ولا نعم ومعه لا ينفعل ولا ينعطف
متعلق ثم نقل الى ما هو ... ولعل اللفظة القوة ... الفعل متعلقا و
بين الحصول بالفعل لكونه هو المقابل له ثم وجد المهندس بعض الخطوط ... مربعه خط
لغرض ... قوة ... والمراد بالقوة هنا الصفة المؤثرة ... مبدأ التغير من شيء في غيره
من حيث انه غير وانما قلنا من حيث انه غير لان ... القوة المؤثرة في محلها فانها ... من حيث
انها متأثرة بل من حيثية اخرى والطبيب اذا عالج نفسه حصل له تغاير باعتبار انه معالج
ومن حيث انه قابل للعلاج والقوة التي بها عالج هي مبدأ التأثير من الطبيب في غيره

هو نفسه لكن من حيث هو مؤثر فيه قال والطبيعة هي مبدأ قريب لحركات ما هي فيه وسكناته
بالذات واحترز بقولنا قريب عن المبدأ الذي هو محرك لما هي فيه وسكناته بواسطة وبقولنا بالذات
عن الحركات والسكنات بالعرض اقول الطبيعة أخص من القوة فإن القوة تطلق على القوة الفاعلة
والقسرية بخلاف الطبيعة فلا حرج من تعريفها بما هو في تعريف القوة وقد عرف الطبيعة بأنها مبدأ
قريب لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات لمبدأ يراد به المبدأ الفاعل وهو الذي عنه يصدر الأثر و
بقولنا قريب احترز به عن المبدأ الذي هو مؤثر بواسطة كالنفوس الأرضية فإنها مبادئ لحركات ما هي فيه وسكناته
كالإنماء إلا أنها تتوسط استخدامها للطبائع والكيفيات وبقولنا لحركات ما هي فيه وسكناته لم يرد
به أن يكون مبدأ للأمرين المتباينين فإن المؤثر الواحد يستحيل أن يصدر عنه أثران متنافيان بل يريد
به أنه يكون مبدأ للحركة حالة الخروج عن الحالة الطبيعية ومبدأ للسكون حالة الحصول في الأمر
الطبيعي ولهذا بقولنا ما هي فيه الجسم واحترز بما ذكر عن المبادئ الصناعية والقسرية فإنها
ليست مبادئ لما هي فيه وبقولنا بالذات احترز به عن [illegible] أحدهما بالقياس إلى المتحرك وهي أنها
تحرك لذاتها بحسب موجب الحركة إن لم يكن مانع [illegible] على الفعل كما في القوة
القسرية والثاني بالقياس إلى المحرك وهي أنها تحرك للجسم المتحرك بذاته لا بالعرض قال
البحث الثاني في إثبات النفس الناطقة وبيانه من وجوه الأول أن القوة العاقلة تعقل
البسائط ضرورة أن معقولاتنا إما بسائط أو مركبات وكيف كان لا بد من تعقل البسائط ويلزم
منه أن يكون مجردة وإلا لكانت قابلة للقسمة فيكون البسيط انقسام ما لأنها إذا حلت في الجسم
حل فيها يكون على الحالة الجسمانية اقول لما فرغ من البحث عن المادة والصورة اللتين هما جزءا الجسم
شرع في النفس الناطقة التي هي أحد أنواع الجوهر وقد استدل على ثبوتها بوجوه الأول أن
القوة العاقلة تعقل معقولات غير منقسمة هي البسائط والتعقل يستدعي الحلول ويلزم علم
من علم انقسام الحال انقسام المحل والقوة العاقلة هي النفس فيلزم عدم انقسام النفس فيكون
مجردة فإن كل متحيز فكل حال فيه منقسم فهذا الدليل موقوف على مقدمات أحدها عدم
انقسام بعض المعقولات وهو ظاهر فإنا نعقل شيئا فإما أن يكون بسيطا غير منقسم وهو
المطلوب أو يكون مركبا منقسما إلى أجزائه فتلك الأجزاء إن كانت بسائط ثبت المطلوب وإن
كانت مركبات يتسلسل وهو محال فلا بد من انتهائها إلى ما لا ينقسم وإلا لما تعقل الجوهر والنقطة
و[illegible] والوحدة تعالى [illegible] الثانية أن التعقل يستدعي حلول المعقول

في العاقل وذلك بيان [illegible] الثالثة أن المحل لما لا ينقسم غير منقسم وبيانه أن المحل لو انقسم
فإما أن يحل الحال في كل جزء أو في بعض الأجزاء أو يحل في كل جزء شيء من الحال أو لا يحل هو و
لا شيء منه في أجزاء المحل [illegible] والأول يلزم انقسام الحال بحسب انقسام أجزاء المحل والثاني
باطل لأنه لو كان منقسما عاد البحث وإلا فهو المطلوب والثالث باطل لاستلزامه انقسامها
غير منقسم والرابع [illegible] وإلا لم يكن الحال حالا في ذلك المجموع وهو خلاف التقدير الرابع أن
متحيز وكل حال فيه منقسم وذلك إنما يظهر بعد بطلان الجوهر الفرد فإذن محل المعقولات أعني
النفس ليست ذا وضع قال الثاني أن المعقولات الكلية مجردة عن المادة فالقوة العاقلة لها
أيضا كذلك وإلا لكان لها وضع ومقدار مخصوص [illegible] مقترن بعوارض مخصوصة فلا
يكون مطابقا للأفراد المختلفة بالصغر والكبر فلا يكون كليا اقول هذا برهان ثان على تجرد
النفس الناطقة وتقريره أن المعقولات الكلية كالإنسانية من حيث هي هي غير مخصصة بشخص معين
مجردة عن المادة فإنها لو كانت مخصصة بها لم يصدق على غير تلك المادة فلا يكون كلية هف
وإذا ثبت تجرد الصورة الذهنية ثبت تجرد القوة العاقلة لأنها لو كانت ذات وضع ومقدار
مخصوص كان الحال فيها متخصصا بذلك الوضع والمقدار وذلك ينافي كليتها لأنها إن لم تطابق
غيرها لم يكن كلية وإن طابقت غيرها لزم مساواة الشيء الواحد لمختلفات في الصغر والأكبر
هف قال الثالث أن القوة العاقلة مدركة للوحدة المطلق فيكون مجردة وإلا لزم انقسام
الوحدة المطلق بانقسامها فأجزاء الوحدة المطلق إن كانت وحدات كان الشيء متقوما اقول
بنقيضه وإن كانت وحدات كان الكل متقوما بجزئي هذا برهان ثالث على تجرد النفس
وتقريره أنا ندرك الوحدة المطلقة والإدراك يستدعي الحصول فمحل الوحدة إما أن لم يكن
منقسما ثبت المطلوب لأن كل متحيز منقسم فما ليس بمنقسم فليس بمتحيز وإن كان منقسما لزم انقسام
الوحدة بانقسام محلها فأجزاء الوحدة إن لم يكن وحدات كان الشيء متقوما فيتقوم الشيء
بنقيضه هف وإن كانت وحدات كانت وحدات خاصة وهي أجزاء من الوحدة المطلق فيكون
المطلق متقوما بالجزئي الذي هو من أجزائه هف قال الرابع أن القوة العاقلة تدرك
السواد والبياض معا فيكون مجردة وإلا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد اقول هذا برهان آخر
يدل على تجرد النفس وتقريره أن القوة العقلية تدرك الضدين معا كالسواد والبياض فلو كانت
جسمانية لزم اجتماع الضدين في جسم واحد لأنا قد بينا أن التعقل يستدعي الحصول في العاقل

والصداع الغذائي حيث ولعدم والالم لكونا ضدين فوجب السوال بتجرد العاقل وهو النفس **قال**

الخامس لان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة في جزء من البدن وهو محل والا لكانت

دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل لان صورة ذلك الجزء لو كانت كافية في تعقلها اياه لزم

دوام ذلك والا لتوقف تعقلها اياه على حصول صورة اخرى لكن حصول تلك الصورة ممتنع لامتناع

حصول صورتين مختلفتين في مادة واحدة فلزم المحال الثاني فعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة

لكن لها حاجة الى البدن والا لما تعلقت به **اقول** هذا دليل اخر وتقريره ان القوة العقلية لو

كانت جسمانية لكانت منطبعة في قلب او دماغ كما يقوله جماعة من العاقلين بعلم التجرد ولو كانت منطبعة

في جزء من البدن كانت دائمة التعقل له او كانت لا تعقله البتة والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله

بيان الشرطية ان التعقل هو حصول صورة المعقول للعاقل فحصول صورة ذلك المحل الخارجية اما

ان تكفي في التعقل او لا فان كانت كافية لزم دوام التعقل بدوام تلك الصورة في نفسها وان لم يكن

كافيا افتقر الى صورة اخرى منطبعة في القوة العقلية منتزعة عن صورة المحل لكن حلول صورة

اخرى محل والا لزم اجتماع صورتين مختلفتين في مادة واحدة من مادة المحل وهو محال والموقوف

على المحال محال والتعقل محال وان ما في بطلان القسمين وظاهر لان النفس يدرك ما تتوهم

انه اله لها وما لا تدركه فعلم انها مجردة عن المادة ولما ثبت بالبراهين تجرد النفس عن المادة

علمت حاجتها الى البدن والا لم يكن متعلقة به فعلم ان النفس محتاجة الى البدن لا في الحلول

بل في تحصيل المعارف والتكميل بحصول الاستعداد الكامل **قال** وهذه الوجوه ضعيفة اما الاول

فلان ذلك انما يلزم لو كان الحلول حلول السريان وهو ممنوع **اقول** لما ذكر البراهين المنقولة

عن الحكماء شرع في الاعتراض عليها فاعترض على الوجه الاول بالطعن في المقدمة التي هي

انه لا انقسام في المنقسم حيث لم يكن منقسما مطلقا بل اذا كان الحلول على نعت السريان والشياع

بحيث يكون كل جزء من ذلك المحل مشغولا بشيء من ذلك الحال كما في السواد والجسم اما اذا كان الحلول لا على

نعت السريان لم يلزم من انقسام المحل انقسام الحال فان من الجائز ان تكون حالة في شيء ولا تعلق لبعضها

حالا بنصفه وكذلك الاضافة والنقطة ونحوهما لان الحلول لا على نعت السريان فلم لا يكون الحال

في التعقل كذلك **قال** واما الثاني فلانه لا يلزم من عدم مطابقة الكل لما تحته من الافراد بحسب

المقادير والعوارض عدم مطابقته اياها مطلقا وتحويز مطابقتها بحسب الماهية على معنى ان المفهوم

الكلي المنتزع من كل فرد من افراده هو مفهوم ذلك الكلي **اقول** هذا الاعتراض على الوجه الثاني وتقريره

ان يقول لم لا يجوز ان يكون الكلي حالا في الجسم المعقول ويقترن بعوارض مخصوصة من مقادير وغيرها

ويكون مطابقا للجزئيات المندرجة تحته في الحقيقة وان لم يطابقها في المقدار فانه لا يلزم من

عدم مطابقة المعقول للافراد في كل وجه وكذا لا مطابقتها في العوارض ويكون معنى المطابقة ان

المفهوم الكلي المنتزع من فرد هو المفهوم الكلي الحاصل في النفس وهذا الاعتراض ليس بشيء لان

الصورة العقلية اذا كانت حالة في المادة تخصصت بوضع مخصوص وعوارض مشخصة بحيث تخرج

عن الكلية اصلا ولا يصدق عليها الكلية فان اخذ من تلك الصورة صورة اخرى مجردة عن الوضع و

المشخصات كما هو المفهوم من كلام المصنف وجعلت تلك الصورة الثانية مطابقة للمفهوم المنتزع من

تلك الافراد وجعل الصورة العقلية كلية باعتبار اشتمالها على الصورة الثانية لزم المحال من وجوه

احدها يجوز كون كل شخص كليا بهذا الاعتبار وذلك خلف الثاني ان الصورة الثانية هي المطلوب

اثباتها وبيان تجردها من نقل الكلام اليها الثالث ان كلية الصورة العقلية ليس باعتبار صورة

اخرى منتزعة عنها بل هي باعتبار في نفسها ومطابقتها لما في فرد فرد حين يتوجه العقل بحيث لا يكون اولى

من فرد واحد ما شرح لي بالحد كما المعقول او نقصانه بل هي لان ذلك كان الصورة العقلية الكلية

اذا حلت في نفس جزء تخصصت بها ولا يتصف ذلك بكليتها حيث ان التخصص عرض لها باعتبار

الحلول لا باعتبار الافراد المندرجة تحتها فان افرادها بعينها تلك الافراد لم يخرج بعضها عن

الاخر اذ هي باعتبار ذلك التخصص كذلك انها كانت حالة في مادة مخصوصة **قال** واما الثالث فلانه

لا يلزم من عدم كون اجزاء الواحد واحدا ان يكون عالما حتى يلزم ما ذكره من المحال فيجوز

ان يكون لعنوان مفهوم ما غير مفهوم الوجود والعدم يحصل من اجتماعها الوجود والعدم لم فلم

لا يجوز انه ليس كذلك **اقول** هذا اعتراض على الوجه الثالث ان يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود المطلق

حالا في قوة جسمانية وينقسم بانقسامها الى اجزاء ليست وجودا ولا يلزم ان يكون عالما ولا

يتقوم الشيء بنقيضه ولا بجزئه وظاهر انه لا يصدق على كونها وجودا حكم كونها عالما

فان مفهومها مغاير للوجود والعدم ويحصل باجتماعها الوجود ولعلم ان اصل الدليل واحد اذا

الذي ذكره علم هنا كله خارج عن قانون العقول والعول البرهاني وهو من باب الجدل لنا ان الوجود

من حيث هو اذا حل في قوة عقلية وكانت تلك القوة جسمانية لا يلزم انقسامه الا ان يكون حلوله

في تلك القوة من حيث هو منقسم لا من حيث لحوق طبيعة اخرى بها فيكون حلولها على سبيل السريان

ولو حل فيه وانقسم بانقسام محله حصل له مقدار ذو اجزاء ولا يلزم تعوضه من تلك الاجزاء فان الاجزاء

المدرك امر يحاذيه المتقل له بعد موضوع حقيقته ليست مقومة له **قال** وأما الرابع فلأنه يلزم
اجتماع الضدين في جسم واحد وانما يلزم ذلك لانه لو كان صورة السواد ومثاله مخالفا لصورة
البياض ومثاله وهو ممنوع بل المخالف هو السواد والبياض بعينهما لا مثالاهما سلمنا لكن لا نم استحالة
اجتماعهما في جسم واحد بل المستحيل اجتماعهما في محل واحد لا في جسم واحد فانه يصح القسمان
في جسم واحد بان يكون احدهما حالا في بعض اجزاء الجسم والاخر حالا في البعض الاخر وح تكون
محل احدهما غير محل الاخر **اقول** يعني به الاعتراض على الوجه الرابع انه لو تعقل الصورة المعقولة من
السواد والبياض الحاصلة في الذهن انما هي مثال السواد والبياض وشبحهما لا نفسهما فاذا كان
كذلك منع التضاد بينهما وان كان التضاد واقعا في المنسوبين اليهما واذا كان كذلك جاز اجتماعهما
في القوة الجسمانية العاقلة سلمنا وقوع التضاد بين الصورتين لكن يمنع اجتماعهما في محل واحد لو
كانت القوة العقلية جسمانية وانما يلزم ذلك لو حلا محلا واحدا وهو ممنوع من اجتماعهما في جسم
واحد اجتماعهما في محل واحد فان الجسم منقسم فجاز ان يحل صورة السواد في جزء منه وصورة البياض
في جزء آخر **قال** واما الخامس فلانه لان صورة ذلك العضو لما لم تكن كافية في ادراك القوة العاقلة
اياه توقف الادراك على صورة اخرى حتى يمتنع اجتماعهما مع تلك المماثلة بل لانه ح موقوف الادراك
على شيء اخر فيجوز ان يكون ذلك الشيء لعدم اجتماع صورة ذلك العضو فيه **اقول** يعني به الاعتراض على الوجه
الخامس انه نقول لم لا يجوز ان يكفي صورة العضو الذي جعل محلا للقوة العقلية في تعقل ذلك العضو
فلا يفتقر الى حصول صورة اخرى مساوية للصورة الاولى وح يجتمع صورتان في محل واحد سلمنا الا يلزم
من عدم الادراك بمجرد الصورة الاولى افتقاره الى صورة اخرى لجواز ان يتوقف الادراك على حصول
شرط غير حصول صورة ثانية فلا يلزم اجتماع صورتين لمعقول واحد وهذا الاعتراض ليس بجيد
لان التعقل عندهم هو اقتران صورة المعقول بالعاقل فتلك الصورة ان كانت هي الصورة الطبيعية
المقارنة لزم دوام التعقل بدوام تلك الصورة وان كانت صورة اخرى لزم اجتماع المثلين وح
لا يرد ما ذكره من الاعتراض لانه يخرج التعقل عن حقيقته التي هي الحصول من حيث حصول
... عندنا ... وعلى هذا الوجه ان يعقل الصورة الثانية كانت الصورة الاولى
ومماثلة لها ... من كل وجه فان هذه الصورة عرض قائم بالنفس والاولى جوهر قائم
بذاته فلا يلزم اجتماع المثلين في مادة واحدة **قال** البحث الرابع في اثبات النفس الفلكية حركات
الاجرام الفلكية ارادية لانها لو كانت طبيعية او قسرية ... والاول باطل لان المطلوب بالطبع

مهروب عنه بالطبع والثاني ايضا باطل لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر ولانها لو كانت
بالقسر لكانت على موافقة القاسر فيلزم اشتراكها في الجهة والسرعة والبطء ويلزم منه ان يكون لها
نفوس مجردة لان حركاتها ان صدرت عن تخيل جزئي لما بقيت على نظام مضبوط مر الدهور
والسنين والدهور الطويلة وهي ان صدرت عن تعقل فلها قوى تدرك الامور الكلية والمدرك للكلي مجرد لما مر
اقول هذا ... كثير من الاوائل ان السماء متحركة بالارادة وثبوت الارادة يستلزم ثبوت النفس
وثبوت تعدد تلك النفوس ... على ذلك ان نقول حركات الافلاك دورية فلا تكون طبيعية
لان المتحرك بالطبع ... طالبا للحيز الذي تركه فلو كانت الدورية طبيعية لزم ان يكون الحيز المتروك
طبعا مطلوبا طبعا وهو باطل قطعا ولا يجوز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع فاذا لم يكن
هناك طبع لم يمكن هناك قسر ... ولانها لو كانت الحركات بالقسر لكانت على موافقة
القاسر ولا تختلف بالسرعة والبطء ولا بالجهة بل تكون حركات الافلاك كلها متساوية والثاني ظ
وكذا المقدم واذا ثبت ان الحركات ارادية فنقول لا بد لها من نفس مجردة وهو ظاهر لانا لا نعني
بالنفس الا المؤثر الذي يؤثر بواسطة القصد والارادة ونقول ان تلك النفس مجردة لان حركاتها
اما ان تصدر عن تصور عقلي او خيالي والثاني ظ لان التخيلات لا تدوم بل تنقطع بانقطاع الات
الخيال قوة جسمانية وقد بينا ان القوى الجسمانية لا تفعل افعالا غير متناهية فهي منقطعة
فلا تبقى على نظام واحد مدة ... التخيلات تختلف باختلاف
التخيلات ولا يمكن ضبطها على قانون واحد لكن الحركات السماوية لا نعقل انها مضبوطة فهي صادرة
عن تصور عقلي فلها مبدأ الحصول للعقلاء فيكون مجردا وهو المطلوب **قال** ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان تكون حركاتها طبيعية ويكون مطلوبها نفس الحركة او قسرية ويكون القواسر مختلفة صادرة عن تخيل
جزئي يبقى على نظام مضبوط **اقول** يعني به الاعتراض ان يقول لم لا يجوز ان تكون حركاتها طبيعية قوله يلزم
ان يكون المطلوب طبعا متروكا طبعا قلنا هذا انما يلزم لو كان المطلوب بالحركة هو الحيز واما اذا
جعلنا المطلوب هو الحركة بعينها فلا نسلم ما ذكرتموه سلمنا انها ليست طبيعية فلم لا يجوز ان تكون قسرية
قوله يلزم اشتراكها في الجهة والسرعة والبطء قلنا انما يلزم ذلك لو كان القاسر واحدا فلم لا يجوز
ان يكون لكل فلك قاسر يقتضي حركته المعينة قوله لو كانت صادرة عن تخيل جزئي لاختلف نظامها
قلنا لا نم فلم لا يجوز ان يحصل تخيل دائم يدوم النظام بدوامه وهذا الاعتراض ليس بجيد فان الطبيعة
من حيث ذاتها لا يمكن ان تكون علة للحركة فان الطبيعة امر ثابت والحركة ليست ثابتة

فلا يكون صدورهما عنهما بدايتهما بل انما يصدر عنهما الحركة باعتبار الخروج عن الحالة الطبيعية فاذا
انتهت اليها وقفت **قال** البحث الخامس انما العقل الموجد للجسم يفيض منه الصورة الجسمية
على الهيولى ولا شي من الاجسام كذلك لان تأثير الفائض عن الجسم انما يفيض على من له وضع
بالنسبة اليه والهيولى لا وضع لها قبل الصورة فالموجد للجسم لا يكون جسما ولا جسمانيا لانه
ان صدر عنه كل واحد من جزئيه بلا واسطة كان البسيط مصدرا لامرين وان صدر احدهما بواسطة
الآخر لزم تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس وهو لا يخلو اما نفس او عقل والاول محال لانها محتاجة
الى الجسم موجبة تامة الا لما تعلقت به فتعين الثاني وهو المطلوب **اقول** اراد [illegible] هو الى
اثبات جواهر مجردة عن متعلقة بالاجسام لا بالحلول ولا بالتدبير سموها عقولا واستدلوا
على اثباتها بان الجسم ممكن لانه مركب مفتقر الى موثر وموثره لا يكون جسما لان الموثر في المركب
موثر في جزئيه ولا شي من اجزاء الجسم يستند الى الجسم لان الجسم انما يوثر بواسطة الوضع
ولهذا فان النار لا تحرق كل جسم بل ما يجاورها وتسخين البعيد عنها بواسطة تسخين الاقرب
منها والهيولى لا وضع لها ولا تصدر عن الجسم ولا الصورة لانها لو صدرت عن الجسم في الهيولى لكان
للهيولى وضع قبل فيضان الصورة عليها بحيث يفيض عليها الصورة هذا كما مر ان الجسم
انما يفيض على غيره بواسطة الوضع لكن الهيولى قبل الصورة لا وضع لها ولا يجوز ان يكون
الموثر في الجسم كل الجسم لذاته علة لنفسه لانه واحد ولا يصدر عنه الجزءان اعني الهيولى والصورة
دفعة واحدة بلا واسطة ولا يجوز ان يصدر عنه احدهما بتوسط الآخر لان الصادر ابتداء ان
كان هو الهيولى كانت الهيولى علة متقدمة على الصورة وهو محال ولو كان هو الصورة كانت الصورة
متقدمة على الهيولى وهو ايضا لما مر ان كل واحد منهما متقدمة على الاخرى من وجه
فلم يبق الا ان يكون العلة للجسم اما نفس او عقل ولا يجوز ان يكون نفسا لانها انما تعقل بواسطة
البدن ولا تكون علة له فتعين الثاني وهو المطلوب **قال** ولانه قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجد
واجب لذاته فيصدر منه واحد منها وهو لا يجوز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه
علة لما بعده فهو جوهر ولا يجوز ان يكون جسما او احد جزئيه او نفسا لما مر فهو عقل **اقول**
هذا تقرير لغير المطلوب وهو انه قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجد وثبت ايضا ان واجب
الوجود واحد من كل وجه وان الواحد لا يصدر عنه اكثر من واحد فذلك الواحد لا يجوز ان
يكون عرضا لان المعلول الاول علة لما بعده والعرض لا يمكن ان يكون علة للجوهر والا لزم

الدور فيجب ان يكون جوهرا واما انه لا يكون جسما وهو محال لان الجسم مركب لا يصدر عن الواحد ولا
ان يكون مادة وهو محال ايضا وان العلة متقدمة على الصورة او صورة والا لتقدمت على المادة
او نفسا وهو محال لتوقف فعلها على البدن فلو اثرت فيه لزم الدور **قال** ولقائل ان يمنع
ان تأثير القائض على الجسم انما يفيض على قابل له وضع بالنسبة اليه وتعيينه المعلوم انما
ممنوع لما عرفت **اقول** منع كون تأثير القائم عن الجسم مشروطا بالوضع واستقراء النفس
النقوص وهذا المنع ضعيف جدا فانا نعلم قطعا ان الجسم انما يؤثر بواسطة الوضع مع المعلوم
الناقصة على سبيل الاجمال وبعد ذلك انا نمنع كون الواجب لذاته لا يصدر عنه الا واحد [illegible]
بطلانه ونمنع افتقار الهيولى للصورة ونمنع امتناع النفس تأثيرها ولا يلزم من حاجتها
اليه في الفعل حاجتها اليه مطلقا والا لدامت متعلقة به ونمنع امتناع كونه عرضا ولد
يلزم الدور فيها ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان الجوهر صادرا عنه لا على التوسط والجوهر عن
المبدا الاول بتوسط العرض فلا والمتوسط لا يجب كونه علة فان من الامكان والوجوب والتعقل
على ما اعتبار تكثر بها الآثار ولست على الافلاك ولا دور لان العرض يحتاج الى
محل الوجود والعرض يحتاج الى الجوهر في حلول كما قالوا في المادة والصورة **قال** البحث السادس
في ان كون الجوهر جنسا لما تحته ليس يستلزم لان الماهيات التي يصدق عليها اسم الجوهر
يجوز ان يكون مختلفة تمام الماهية **اقول** اختلف العقلاء في الجوهر هل هو جنس لما تحته من الجواهر
التي هي الجسم والمادة والصورة والنفس والعقل ام لا فقال الاكثرون انه جنس لانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فيكون جنسا وهذه الصفات مخصصة بالجنس وفي ظاهر الا انه
مقولية في جواب ما هو فانه يتوقف على كونه ذاتيا لها وهو ظاهر ايضا فانا لا نعقل الشكالة
عنها وهو متعلق في التصور عليها وذلك من خواص الذاتي وهذا ممنوع لانه لا يلزم من
عدم الانفكاك كونه ذاتيا والتقدم في التصور ممنوع وذهب المحققون الى انه ليس بجنس والمصنف
تشكك في ذلك واستدل على عدم العلم بجنسيته بان الماهيات التي يصدق عليها اسم الجوهر
يجوز ان يكون مختلفة بالحقيقة وتشترك في هذا اللازم الخارجي فلا يكون جنسا **قال** والحق
ان الاعراض على انه ليس جنسا والا لكان ما تحته متحته فيلزم العقل بين العرض بفصول وهو
لا محال ان يكون العرض مقوما للجوهر مستندا ومحال الحاجة الى غير النهاية وقد ظهر انه لا
يكون جنسا للانواع دون الفصول **اقول** الحق ان الدلالة على ان الجوهر ليس بجنس انه لو كان

جنساً لما تحته لكانت الانواع الداخلة تحته متباينة بفصول تعينها وتميز بعضها عن بعض
وتلك الفصول يجب ان تكون جواهر والا لكانت اعراضاً وهو محال لانها مقومات للجنس لما ثبت من
ان الفصل علة للجنس ومقوم الجوهر جوهر ولما كانت جواهر كان الجنس محمولاً على طبيعة الفصل
وهو محال لافتقار الفصول الى فصول اخرى الى غير النهاية وفيه نظر فانه لا يلزم من كون الفصول
جواهر كونها مندرجة تحت الجوهر اندراج النوع تحت الجنس فان اندراج العام تحت الخاص لم يجز ان يكون
الجوهر عرضاً عاماً للفصول وجنساً للانواع ولا يلزم كون الفصول اعراضاً لصدق الجوهر عليها
قال ولا يجوز ان يكون جسماً لكان العقل الصادر عن الواحد لذاته مركباً عن الجنس والفصل
واحدهما في الخارج مادة والآخر صورة فان صدر عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لزم
ما قلناه لانا نقول لم لا يجوز ان يصدر عنه مادة مجردة ثم يفيض عليها صورة فان البرهان قائم
على امتناعه اقول الحق الغالب ان يكون الجوهر ليس جنساً فانه لو كان جنساً لما تحته من الجواهر
لكان جنساً للعقل الصادر عن المبدأ الاول فيكون العقل مركباً من الجنس والفصل وهو محال
لان الجنس لما اخذ جزءاً خارجياً كان مادة والفصل لما اخذ جزءاً في الخارج كان صورة
فيكون العقل مركباً من مادة وصورة وهو محال لما بينا من اسناد المادة والصورة
الى الواحد من كل جهة لانهما ان صدرا عنه دفعة صدر عن الواحد اكثر من واحد وهو محال وان سبق
احدهما الآخر لزم سبق المادة على الصورة من كل جهة او سبق الصورة على المادة كذلك وهما
محالان واعترضه المصنف بانه لم لا يجوز ان يصدر المادة اولاً ثم تنسحب عليها الصورة في المادة الجسمانية
منها الا انكم قلتم هناك لان المادة لو سبقت الصورة فان كانت متحيزة كانت ذات صورة مع فرض تجردها
وان لم تكن متحيزة فاذا لحقتها الصورة المتحيزة فلا وهذا لا يتأتى هنا فان الهيولى غير متحيزة
لا بالذات ولا بالعرض فاذا فرضنا تقدمها ثم عرضها الصورة لم يحصل في مكان ولا اختصاص ذكره
فيه قال البحث الثاني في اقسام العرض المشهور انها تسعة الكم وهو الذي يقبل القسمة والتجزي
لذاته اقول وهذا البحث مشتمل على انواع الاعراض لما فرغ من البحث عن الجواهر شرع في البحث
عن العرض ولما لم يكن العرض جنساً على ما مر اشار الى اقسامه التي هي اجناس عالية وانما قدم البحث عنه
لان معرفة المعروض سابقة وبدأ بالكم وهو عرض يقبل لذاته القسمة والتجزي واحترز بما
قولنا لذاته عن نحو شيء الذي يقبل الانقسام لغيره كالجسم والسواد مثلاً فانهما يقبلان
القسمة والتجزي لا لذاتهما بل باعتبار حلول المقدار في احدهما وحلول محل المقدار في الآخر اما

الذي يقبل

يقبل التجزي لذاته فهو الكم لا غير قال والكيف وهو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اولياً وانما قيد الاقتضاء بالاولي ليندرج فيه العلم
بالمعلوم الذي لا ينقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم اقول الكيف احد
من اجناس العالية وعرفه بانه الهيئة التي لا يتوقف تصورها على تصور غيرها ولا تقتضي
القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاء اولياً فالهيئة كالجنس العالي يجمع الاعراض وقولنا لا
يتوقف تصورها على تصور غيرها احترازاً به عن الاعراض النسبية وقولنا ولا تقتضي القسمة
احترازاً به عن الكم وقولنا ولا تقتضي اللاقسمة احترازاً به عن الوحدة ونحوها من الاعراض
التي لا تنقسم محلها باعتبارها وقولنا اقتضاء اولياً لئلا يخرج اقتضاء اللاقسمة فان من الكيف
ما يقتضي اللاقسمة وهو العلم بما لا ينقسم فانه يقتضي اللاقسمة لكن باعتبار وحدة المعلوم لا لذات العلم
قال والاين وهو حصول الشيء في مكانه وهو اما حقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه او غير حقيقي
ككونه في السوق او في البلد او في الاقليم اقول الاين من الاجناس العالية وهو عبارة عن نسبة
الشيء الى مكانه بالحصول فيه فهو من الاعراض النسبية التي لا تفهم الا بين شيئين هما المكان
والمتمكن وهذه النسبة مغايرة للمكان وللمتمكن لوجوب تأخر النسبة عن المنتسبين والمتأخر
مغاير وهذا الاين منه حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به بحيث لا يشغل غيره معه مثل كون
الماء في الكوز ومنه غير حقيقي وهو كون الشيء في مكان لا يختص به ويشغل غيره معه مثل كون زيد
في الدار او في السوق قال ومتى وهو حصول الشيء في الزمان المعين ككون الكسوف في ساعة
كذا اقول المتى احد الاجناس العالية وهو من الاعراض النسبية وهو عبارة عن حصول الشيء في
زمانه او في طرفه فهو نسبة الشيء الى الزمان بالحصول فيه مثل كون زيد في ساعة كذا او في آن كذا
وهو انما يعرض بالذات للامور المتغيرة كالحركة ويلحق ما عداها بواسطة المتغير العارض
لها ولا يلحق ما ليس بمتغير قال والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها
الى بعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود اقول الوضع لفظ مشترك بين معان الاول
قبول الاشارة الحسية والثاني هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض
ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام فانه يعتبر فيه نسبة اجزاء الجسم
بعضها الى بعض بالاستقامة ونسبة تلك الاجزاء الى امور خارجة عنها مثل كون رأسه من
فوق ورجليه من اسفل ولا يكفي النسبة الاولى في الوضع لانها حاصلة للمنتكس ولا يكفي الثانية قال

ومن الاضافة ومن النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للاب بالقياس
الى البنوة اقول الاضافة من اعراض النسبة وهي احد الاجناس العالية وهي النسبة المتكررة
كالابوة المعقولة بالقياس الى البنوة المعقولة بالقياس الى الابوة ومن النسبة التي تعرض للشيء بالقياس
الى نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للاب بالقياس الى البنوة لكن الابوة انما هي بالقياس الى البنوة
قال والملك وهو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص اقول الملك
من اعراض النسبة وهو من جملة الاجناس العالية وقال الشيخ لم يتفق لي الى الآن فهم مقولة الملك ليتنا احققها
ويشبه ان يكون عبارة عن النسبة العارضة للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص
والتنعل والتختم وينتقل بانتقاله بعض لوازمه ... ومن قوله لم يتفق لي فهم مقولة الملك ليس هذا ...
ذكره ... بعض المحققين نصير الملة والدين محمد بن الحسن الطوسي نور الله روحه وهو نسبة التملك الى الشيء
لان هذا معنى كل متقوم لا انواع تنطبع تحته ولهذا المعنى اشباه في هذه المقولة ...
لها الفاظ متعددة كالحلم والملك قال وان يفعل وهي هيئة تعرض للشيء حال تاثيره في غيره
كالمسخن ما دام يسخن والقاطع ما دام يقطع وان ينفعل وهو هيئة تعرض للشيء حال تاثره عن غيره اقول
كالمتسخن ما دام يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع كان هاتان المقولتان نسبيتان وهما مقولتان
ان يفعل وان ينفعل فان يفعل هيئة تعرض للشيء حال تاثيره في غيره كالمسخن ما دام يسخن والقاطع
ما دام يقطع فان انقطع تاثيرها استقر بالاثر فقيل فعل وان ينفعل هيئة تعرض للشيء حال
تاثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع فاذا انقطع التاثر قيل انفعل
وانما اعدل ... عن صيغتي فعل وانفعل الى صيغتي ان يفعل وان ينفعل ...
المقولتين ... المؤثر والاثر ... فان ذلك يستلزم التسلسل المستحيل ...
في تعدد الاجناس العالية قال وكون هذه التسعة اجناسا عالية غير يقيني لان الماهيات التي يصدق
عليها رسم الكم جاز ان تكون مختلفة بتمام الماهية وكذا غيره من الاقسام اقول معرفة الاجناس والفصول
التي للماهيات الحقيقية من اعسر الاشياء واصعبها لان المذكور هنا تشتبه كثيرا بالعرض العام
خصوصا ... العرض للعرض ... المذكور ... تشتبه كثيرا بالخاصة ... بالنسبة الى
الماهيات التي تركبها العقل فانه سهل جدا وكذلك كون هذا الجنس عاليا صعب المعرفة فربما كان
الرسم المذكور لعرض الجنس العالي صادقا على ماهيات مختلفة الحقيقة بحيث يكون هذا الرسم لازما
لتلك الحقائق المتباينة لا انه خاصة مساوية لجنسها الشامل لها لاحتمال ان لا يكون مشتركة في جنس واحد

مثبت عند ... كون الموسوم جنسا فلا يعرف جنسية المقولات العشر قال قيل ان الاجناس
العالية من الاعراض اربعة لان العرض ان اقتضى ثباته لذاته فهو الحركة وان كان معقولا
بالقياس الى غيره فهو النسبة والا فان ... قبل القسمة والتجزي لذاته فهو الكم والا فهو
الكيف وان يفعل وان ينفعل داخلان تحت الحركة وسائرها تحت النسبة اقول جعل بعض الناس
من اجناس العالية خمسة الجوهر والحركة والنسبة والكم والكيف لان الموجود اما ان لا يكون في
موضوع وهو الجوهر او يكون في موضوع فاما ان يمتنع عليه الثبات بحيث لا يمكن اجتماع جزئين
منه في الوجود فهو الحركة وان لم يمتنع عليه الثبات فاما ان يكون معقولا بالقياس الى غيره
بحيث لا يمكن تصوره بانفراده ولا باعتبار محله بل بالنظر الى امر خارج عن محله وهو النسبة
الشامل للاين والمتى والوضع والمضاف والملك او لا يكون معقولا بالقياس الى غيره
فاما ان يقبل القسمة والتجزي لذاته وهو الكم او لا يقبلها وهو الكيف وان يفعل وان
ينفعل داخلان تحت الحركة وهذا القول ليس بعيدا من الصواب قال ومنهم من جعل النسبة
جنسا لما عدا الكم والكيف ولا يبطل على شيء منه ذلك اقول ذهب بعض الناس الى ان الاجناس اربعة
الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعل النسبة جنسا عاليا شاملا للسبعة النسبية وجعل ان
يفعل وان ينفعل داخلين فيها وذلك لان هذه السبعة لا يتصور موجودة في الاعيان
ولا محققة في الاذهان الا انها فوق النسب او لا والنسب الوجود ... دليل على الجزء
فيكون النسبة جزءا منها وهو معنى واحد مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيكون جنسا ويكون
النسبة عرضا للاعراض النسبية لا جنسا لها واختلاف السبعة بالحقيقة من غير جامع جنسي لها
غير معلوم بالبرهان وهذا القول ... عندي ... قال ومنهم من قدح في انحصارها في التسعة
فان النقطة والوحدة خارجتان عنها وفيه نظر ... وجودها في الخارج وحملها
على ... حملا ذاتيا اقول قدح بعضهم في حصر الاجناس في ... هنا من حيث
عدم اندراجهما تحت الاجناس العالية ولا تكون الاجناس العالية منحصرة في العشرة بيانه ان النقطة
والوحدة لو كانتا موجودتين كانتا غير مندرجتين تحت جنس من هذه العشرة والا لتركبتا من
انهما بسيطتين ... والجواهر ... من كونهما وجوديتين والمعول ... انما
هي ... للوجود ... وهذا ... مع ... الكلام على ...
وجوديتها ... من كونهما ... على ... حملا ذاتيا فلم ...

حملان على المحمولات حملا عرضيا او انهما حملان على متعلقات الجواهر فلا يكون
احساسا وكونهما موجودين غير جنس لا يندرج في عشرة من اجناس فان النقطة انما
هي لو كانا جنسين قال والعرض الكلي ليس جنسا لما تحته لتقومنا المقولات مع الشك
في عرضيته اقول ذهبت الاوايل الى ان العرض ليس جنسا للمقولات التسعة ليتم
القول بالعشرة فانا لو جعلنا العرض جنسا انحصرت الاجناس في اثنين الجوهر و
العرض واستدلوا على كونه غير جنس بانا نتصور الكم مثلا ونشك في انه عرض ام لا
والحق حق والحق لا نشك فيه ولا يكون العرض جنسا للكم والا لما ... وهذا الكلام
مدخول بوجهين ... من تصور الكم ... وتحقيقه مع الشك في العرضية
كما في النفس انها متصورة ... مع الشك في جوهريتها مع ان الجوهر
جنس لها ... الشك في العرضية ... شك في الجوهرية وان اقتضى الشك في العرضية
كون العرض ليس جنسا اقتضى كون الجوهر ليس جنسا قال ومنهم من قال ان من الاعراض
النسبية لا وجود لها في الخارج والا لكانت حالة في محل وحلولها في المحل ايضا نسبة فيكون
حالة في المحل ويتسلسل وفيه نظر لان امتناع مثل هذا التسلسل ممنوع اقول ذهب جماعة
الى ان من الاعراض النسبية ليست موجودة في الخارج لانه لو وجدت في الخارج يتسلسل السلسل
لانها اعراض مفتقرة الى محال توجد فيها وحلولها في المحل نسبة لها اليه مغايرة لها وهي
عرض حال في محل ايضا فحلوله ذلك الحلول نسبة اخرى ايضا ويتسلسل واعترض المصنف
بمنع امتناع هذا التسلسل وقد سبق مثل هذا غير مرة المسئلة الثالثة في مباحث
الكم قال وللكم خواص من اولى قبول المساواة واللامساواة لذاته لا لغير وذلك للجسمية
والا لساوى الجسم الصغير ما ساواه الجسم الكبير ... الثانية قبول الانقسام و
قد يراد به كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقادير لذاته وقد يراد به
... الموجب للاثنينية وهو لا يلحقه لذاته لان المحوج ... عند الاتصال
والمقدار الواحد لا يبقى عند الانفصال الثالثة يمكن ان يفرض فيه واحد عاد له اما بالفعل
كما في العدد او بالقوة كما في المقادير اقول لما فرغ من البحث عن المقولات العشر اجمالا شرع
في البحث عنها مفصلا وبدا بالكم لانه معروض الكيف فيتقدم عليه وهو مستقل على اعراض
النسبية وذكر له القدماء ثلث خواص مطلقة الخاصة الاولى قبول المساواة واللامساواة

لذاته وعند ما اداه ... كالحجم والسواد ويسمى السواد
ليس للجسمية والا لساوى الجسم الصغير ما ساواه الجسم الكبير لاشتراكهما في الجسمية وهذا
الذي ذكره في البيان ... لان قبول احدهما ... عن قبول الاخر ... منهما
حتى يلزم ما ذكره ولو كان كذلك للزم في الكم ما ذكره لتساوي الصغير والكبير في المقدارية
وهذا الحكم ظاهر لا يحتاج الى ما ذكره من البيان الخاصة الثانية قبول الانقسام واللاانقسام
ويعني به او لا احدهما كون المتصل بحيث يفرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقادير لذاتها قد
والثاني ... الانفصال المقتضي للاثنينية وهو انما يلحق المقادير بواسطة المادة
لان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال لانه عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل والشيء لا يقبل
عدمه لان القابل يجب بقاؤه عند المقبول والمقدار لا يبقى عند الانفصال والجسم ... هذه
الخاصة ... فيها ... الاتصال بمعنى الصورة الجسمية التي هي جوهر ... بان الاتصال
لذاته يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء الخاصة الثالثة انه يمكن ان يوجد فيه واحد عاد له اما بالفعل
كما في العدد فان العشرة تعد بالواحد وهو موجود فيها بالفعل او بالقوة كما في المقادير فان
المقدار يتقدر بالفرضية عادا ... ان ذلك العاد ليس موجودا فيه بالفعل بل بالقوة قيل
هذه الخاصة في التعريف اولى من الاولى لان التعريف بالاولى دوري لان المساواة
انما ... الكم فلو عرف الكم بها لزم الدور وبالثاني تعريف ... فان قبول الانقسام من خواص
المتصل ... وفيه نظر فانه تعريف للكم الذي هو جنس العدد بالعدد فيلزم
الدور قال والمقدار زائد على الجسمية لان الجسم الواحد يتوارد عليه المقادير ... مع
... جسميته اقول يريد ان المقدار زائد على الصورة الجسمية التي هي ... و
... لان الجسم الواحد قد تتوارد عليه المقادير المختلفة ويبقى السابق
... الاحوال الجسمية باقية في الاحوال كلها فان الشمعة يمكن جعلها مكعبة عقيب
جعلها كرة مع ان الجسمية باقية في الحالين والطول المعين والعرض المعين والعمق المعين
... طول وعرض وعمق ... قال والكم منفصل ان
لم يكن بين اجزائه حد مشترك ومتصل ان كان وهو الزمان ان لم يكن قار الذات والمقدار
ان كان قار الذات وهو الخط ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة والسطح ان قبلها في
جهتين والجسم ان قبلها في الجهات الثلث ويسمى الثخن والجسم التعليمي اقول الكم ينقسم بالقسمة

بالاولى الى المتصل والمنفصل ويعني بالمتصل ما يكون بين اجزائه حد مشترك يكون ذلك الحد المشترك
بداية لاحد القسمين ونهاية للآخر فان منتصف الخط من الجسم حد مشترك بين النصفين يكون بداية
لاحدهما ونهاية للآخر وليس هذا الحد المشترك جزءا من المتصل والا لكان التنصيف تثليثا
والمنفصل ما ليس بين اجزائه حد مشترك فان الستة اذا قسمت بقسمين لم يكن بين الثلثة والثلثة
الاخرى حد متوسط بينهما مشترك والا في الستة انقسام لان ما فرض متوسطا ان كان
معدودا من القسمين كان نهاية واحد منهما كانت سبعة واقسام المتصل اربعة الزمان والخط
والسطح والجسم التعليمي لانه ان كان غير قار الذات بمعنى انه لا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود
دفعة فهو الزمان وان كان قار الذات اجزاؤه يمكن ان يجتمع دفعة واحدة وان كان قار الذات فان
كان منقسما في جهة واحدة فهو الخط وان انقسم في جهتين فهو سطح وان انقسم في جهات ثلثة
فهو جسم تعليمي وسمي ثخنا ايضا **قال** والطول قد يراد به نفس الامتداد و
الامتداد المفروض اولا والطول الامتداد الاطول والعرض قد يراد به البعد القاطع للمفروض
اولا او اقصر الامتدادين والعمق قد يراد به الثخن والبعد المقاطع للمفروض اولا والثخن
الثالث وهي كميات بالذات ان اريد بها الامتدادات والا فكميات ماخوذة مع اضافة ما
اقول يريد ان الابعاد الثلثة اعني الخط والسطح والجسم قد يؤخذ مجردة عن الاضافة فيسمى
كميات وقد يؤخذ مع الاضافة فتكون مضافة فالطول قد يراد به نفس الامتداد كيف كان و
هذا هو الماخوذ بالمعنى الاول وهو الخط نفسه وقد يراد به الامتداد المفروض اولا لانه اول
ما يفرض وهي اضافة تخرج الطول عن الكمية المجردة وصار كما مع اضافة وقد يراد به اطول
الامتدادين وهو عبارة عن امتداد ماخوذ مع اضافة الى امتداد اخر اقصر منه وقد
يراد به الامتداد الآخذ من راس الانسان الى قدمه ومن مركز العالم الى محيطه والعرض قد
يراد به السطح الذي فيه بعدان والبعد المقاطع للمفروض اولا وقد يراد به اقصر الامتدادين
والامتداد الآخذ من يمين الانسان الى شماله واما العمق فقد يراد به الثخن والبعد المقاطع
للبعدين المفروضين اولا والثخن النازل والبعد الذي من قدام الانسان وخلفه **قال** والكم
بالعرض هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات او يكون هو موجودا في الكم كالشكل او يكون
موجودا في محل الكم كالبياض **اقول** الكم منه ما هو بالذات وهو الذي لذاته يقبل المساواة
واللامساواة ومنه ما هو بالعرض وهو الذي يقبلهما باعتبار غيره واقسامه ثلثة الاول

ان يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات من الاجسام وغيرها فانه يعرض لها الكم لا لذاتها
بل باعتبار عروض العدد لها وكالمتصل كما يطلق المساواة واللامساواة على الجسمين
باعتبار عروض البعد لهما الثاني ان يكون موجودا في الكم كالشكل فانه يعرض له انه
مساو لغيره من الاشكال او غير مساو لها لا باعتبار ذاته بل باعتبار عروضه للكم المتصل
الثالث ان يكون موجودا في محل الكم كما يعرض لهذا البياض مساو لهذا البياض لا في ماهيته
بل في طوله وعرضه مثلا فان المساواة واللامساواة ما لحقا البياض لذاته بل باعتبار
عروضه في جسم متقدر فهذه كلها كميات بالعرض **قال** والزمان كم بالذات وبالعرض
لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان
والمسافة اللذين هما كم بالذات **اقول** الزمان هو مقدار الحركة على ما يأتي تحقيقه من حيث
التقدم والتأخر العارض لها باعتبار المسافة لا باعتبار الزمان ولهذا كان ماهيته
مقدارا فهو كم بالذات ولما انتسب الزمان والحركة والمسافة بعضها الى بعض وجدت مطابقة
فان كل واحد من هذه الثلثة يتجزى الى شيء وينقسم بقسمته وتتقدر به فكان الحركة كم فتجري
لها حركة بعد والمسافة لها كم بالذات والحركة المطابقة لها متقدرة بقدرها فلها كم بالعرض والزمان
المتقدر بتلك الحركة كم بالعرض والاضافة في ان يكون الشيء كما بالذات وبالعرض معا باعتبارين
والحركة ليست كما بالذات بل يعرض المقدار لها وهي عارضة للجسم المتقدر بقدره فهي كم بالعرض
باعتبارين لعلها حلول الزمان فيها والثاني حلولها مع المقدار في المسافة **قال** ومراتب
متناهية والا لامكن ان نتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد
الاول ذراعا والثاني ضعفه والثالث ثلثة اضعافه وهكذا الى غير النهاية ولو امكن ذلك لامكن
ان يوجد فيما بينهما بعد مشتمل على الغير النهاية الاول التي هي غير متناهية فيكون انحصار ما لا يتناهي
بين حاصرين **اقول** هذه المسئلة وكثير مما مضى وما ياتي من العلم الطبيعي والمصنف ذكرها
في الالهي لا تساوق البحث الالهي هذه المسئلة وهو اكثر العقلاء على ذلك فخالف فيه حكماء
الهند والدليل على ذلك ان نقول لو كانت الابعاد غير متناهية لامكننا فرض خطين يخرجان
من نقطة واحدة ويتباعدان كساقي مثلث الى غير النهاية ويكون الابعاد التي بين الخطين
تتزايد بحسب تباعد الخطين فان الخطين كلما امتدا تزايد البعد بينهما ويكون التزايد
التي بين الخطين يتقدر بقدر بحيث يكون البعد الاول مثلا ذراعا والثاني زاد عليه ضعف

ذراع فيكون الثالث زائدا على الثاني بعشر ذراع تمام العشرة وكذا الرابع يزيد على الثالث بعشر ذراع
او انزيد ولو لم يعتبر هذا لم يحصل المطلوب وهو علو ما من الخط المشتمل على لا متناهي
من الزيادات وكما انا لو اخذنا خطا متناهيا بعينه ثم جعلنا بعد النصف اصلا واضفنا اليه
نصف ما بعده ثم اضفنا اليهما نصف المتخلف وهكذا الى غير النهاية لم يبلغ الى مساواة الخط الاول
فضلا عن ان يكون غير متناه لان الفرض فيما يعقل الزيادات المفروضة فصار الخط غير متناه
وكل واحد منها موجود فصار الاعلى ان البعد العاشر ليس الا الاول مع الزيادات المتناهية
التي فيحصل ان يكون هناك بعد مشتمل على لا متناهي من الزيادات لانا قد بينا ان نسبة الزايد
كنسبة امتداد الخط فاذا كان الخطان غير متناهيين كان البعد بينهما غير متناه فيكون لا متناهي محصورا
بين حاصرين ومع هذا فلو انطلق بالغرض **قال** ولان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكننا
فرض خط غير متناه مع كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه موازٍ للخط ... ولو امكن ذلك
لزال هذا الخط بحركة الكرة من الموازاة الى المسامتة وذلك يقتضي حدوث نقطة في الخط الغير
المتناهي هي اول نقطة المسامتة لكن ذلك محال لان كل نقطة تفرض فيها انها اول نقطة المسامتة
فان المسامتة مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة معها لان المسامتة انما تحصل بزاوية مستقيمة الخطين
وكل زاوية ... فانه يمكن تنصيفها الى غير النهاية وحينئذ تكون المسامتة مع الفوقانية قبل المسامتة
مع التحتانية بالضرورة **اقول** هذا دليل ثان على تناهي الابعاد وتقريره ان الابعاد لو كانت غير
متناهية لامكننا فرض خط غير متناه ونفرض كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه الى محيطها
موازيا للخط الغير المتناهي ونعني بالموازاة كونهما بحيث لو اخرجا الى ما لا نهاية من الطرفين لم
يلتقيا فاذا تحركت الكرة خرج هذا الخط المتناهي من موازاة الخط الغير المتناهي الى
مسامتته ونعني بالمسامتة كون الخطين بحيث لو اخرجا من احدى الجهتين لالتقيا وحينئذ المسامتة بعد
الموازاة تستدعي وجود اول نقطة من الخط الغير المتناهي يحصل معها المسامتة لكن لا يمكن وجود
اول نقطة في الخط الغير المتناهي للمسامتة فان كل نقطة نفرض انها اول ... مسبوقة بغيرها لان
المسامتة انما تحصل بالزاوية المستقيمة الخطين وحركة الخط عن الموازاة الى المسامتة لكن الحركة
قابلة للانقسامات التي لا تتناهى وكذا الزاوية فالخط المتناهي المتحرك الى المسامتة انما يصل
الى ذلك الحد بعد وصوله الى منتصفه ولا تزال الخط في المنتصف كان الزاوية نصف الزاوية
فيكون نقطة المسامتة فوق ما فرض انه اول النقط وهكذا الى غير النهاية ولذا امتنع وجود

اول نقطة المسامتة مع حدوث وجودها لتقسيم المحال لا على ابعاد الموازاة الممكنة ولا على ابعاد
حركة الكرة الممكنة المستلزمة للمسامتة فلم يبق الا الابعاد على التناهي فيكون هي الاول **قال**
وهذا البرهان يعني على الاول الا انه امكان توهم خط خارج من نقطة والحالة على الوجه المذكور
على ذلك وامكان وجود بعد فيما بينهما يشتمل على الابعاد غير متناهية وانما يلزم ذلك لو كان
ما كان بعد هو الغير الابعاد وهو اول المسألة **اقول** يريد الاعتراض على الوجه الاول الذي لا يتم الا
امكان توهم خط خارج من نقطة ولا يزال متباعدا الى غير النهاية كساقي مثلث على الوجوب على تناهي
الابعاد وانما يمكن ذلك لو كان الابعاد غير متناهية من جميع الجهات اما لو كانت غير متناهية في
بعض الجهات دون البواقي لم ينتظم هذا البرهان وهو ثلثه المنع المذكور سلمنا امكان الخطين
لكن لا نم وجود بعد بينهما مشتمل على ابعاد غير متناهية وانما يلزم ذلك لو كان هناك بعد
هو الغير الابعاد الغير المتناهية حتى يشتمل على جملة من الزيادات الغير المتناهية لكن وجود ذلك
البعد هو المطلوب فلا يجوز جعله مقدمة فيه وهذا المنع ... ظاهر انا نقول فلان العاقل
يعلم بتناهي الابعاد لم تقر قواعد الحكمة ونحن في مقام ابطال مقالتهم فانهم يقولون بعلم ...
من جميع الجهات وانهم يعطي ذلك على ما ان ... والمضاف البعد طبيعة واحدة فاذا اقتضى
التناهي من جهة اقتضاه من كل جهة والتخصيص الدعوى ونقول لو ... الابعاد لا متناهية من
جميع الجهات يستوق الدليل واما الثاني فلانا نقول انما لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع
الزيادات الغير المتناهية اولا يكون ... التقسيم المحال الذي ذكرناه ولئن لم يكن كان كل بعد
حاصلا في غير ما المحيط حاصلة غيره لانا قد بينا ان البعد العاشر انما هو البعد الاول مع
الزيادات ... يتم المطلوب **قال** وعلى الثاني لا نم ... الخط على الشق المذكور في
ولا نم ان الخط المتناهي لعدم الحركة ... الخط الغير المتناهي نقطة
هي اول نقطة المسامتة فان الحركة انما تقع في زمان وكل زمان منقسم وكل حركة منقسمة فوقوع
نصفها قبل وقوعها كلها وهكذا الى غير النهاية فلا توجد في الخط الغير المتناهي نقطة هي
اول نقطة المسامتة **اقول** يريد الاعتراض على الوجه الثاني الذي لا نم امكان توهم
خط على الشق المذكور وهي كونهما احدهما متناهيا والاخر غير متناه ويكونان متوازيين

على العدم على التناهي سلمنا لكن لزم لزم الخط المتناهي إذا أخذ بحركة الكرة لا أنه لا يحدث الخط الغير المتناهي بنقطة هي أول نقطة المسامتة ولو سلم أن الحركة منقسمة إلى ما لا يتناهى لو وجدها في زمان قابل للقسمة كذلك ولو انقسمت الحركة كان الجزء الأول سابقا على الثاني فالمسامتة قبل ستتحقق بنقطة سابقة على ما فرض ولا يكون هناك نقطة هي أول نقطة المسامتة ولا اعتراض الأول ضعيف جدا وأما الثاني فإنه ولو كان فيه بعض القوة وقد ذكر سلطان المحققين نصير الملة والدين الطوسي رحمه الله الأول أن الجواب عنه أن زمان المسامتة لا أول لها مع أول الحدوث فيها عقيب الحركة وهي في أن حدوث في آن بخلاف الحركة فإذا وصل الحركة منقسمة فأول آن يفرض للحركة ليس فيه حركة بخلاف أول آن يفرض للمسامتة فإنه يجب أن يكون فيه مسامتة وبسط الكلام **قال** ومنهم من احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه **أقول** ذكر بعض الأفاضل ما حاصله أنه لو فرض بعدان متلاقيان على نقطة وهو أن كان ذلك ويعرف أنا لو فرضنا خطا مساويا لأحد الطرفين على مسافة من الطرفين ثم نفرض خطا أخر أنقص من الخط المفروض أولا إلى ان المسافة بعشر ثم نطبق أول أحد الخطين بأول الآخر وثانيه بثانيه وهكذا إلى ما لا يتناهى فإن استمر لا ينقطع كان الزائد مثل الناقص هذا خلف وإن انقطع أحدهما تناهى لانقطاع الآخر والذي فرض أنه مساو فيه متناهي أيضا ولا اعتراضات التي ذكرها على هذا البرهان مما تقدم ما ونهاية البعد إلى انه مساو الجواب عنها ما ذكرناه هناك **قال** لا بعد لو كان بعد لا بعد لا مسامتة وقوع حجم على النهاية فإن لعدم مزيد هناك جسم مانع ولئن أمكن كان هناك شيء قابل للزيادة والنقصان فهو مقدار ولأن الجسم ماهية كلية نفس تصورها لا يمنع من وقوع الشركة فيمكن وجود أجسام غير متناهية لا إلى أول لعدم اقتضاء الصانع هذا الإيجاد وجود جسم مانع بل ذلك لعدم القضاء الذي هو شرط هذا الوجود ولأن التناهي مع وقوع البعد على التناهي لو كان محالا لكان التناهي محالا فإنه لا يلزم من الصانع الموجود الصانع حد من الجزاء ولا يلزم أن يكون ماهية الجسم كلية يقتضي إمكان وجود أجسام غير متناهية دفعة لأنه يحتمل أن يكون إمكان وجودها في زمنه محتملة على أنا نقول المنع على وجود أجسام غير متناهية فإمكان وجودها لا غير نهاية لا بنافيه ما لا غياة **أقول** لعدم القائلين بعدم تناهي الأبعاد هو أنه لا ينتهي الأبعاد لو أمكن الواقف على طرفيها أن يمد يده فإن لم يمنع جزء جسم فهناك جسم مانع ولئن أمكن كان هناك خلاء قابل للزيادة والنقصان فهو مقدار وهكذا

إلى غير النهاية الثاني أن الجسم ماهية كلية لا يمنع نفس تصورها من وقوع الشركة فيها فكل أجسام لو فرض يمكن وجود أجسام غير متناهية إلى ما لا يتناهى ويمكن وجود ما لا يتناهى من الأبعاد والجواب عن الأول أن امتناع هذا الإيجاد يحتاج العالم قوله يكون هناك أجسام مانع قلنا ممنوع بل هو امتناع لعدم الشرط وهو الحيز سلمنا امتناع هذا الإيجاد لا لعدم الشرط ولكن التناهي مع وقوف الشخص على النهاية ممتنع لكن لا يلزم امتناع التناهي الذي هو أحد جزئي هذا الفرض أعني التناهي ووقوف الشخص على النهاية فإنه لا يلزم من امتناع مجموع مفروض امتناع كل أجزاء ذلك المجموع لجواز أن يكون امتناع جزء معين منه وهذا المنع في غاية الوضاءة فإن وقوف الشخص على النهاية لا يتمكن في الكلام فرضه فإن عرض محال نفس العدم لكان وعدم ٢ أن كون الجسم ماهية لا يقتضي وجود أفرادها بالفعل ولا إمكان وجودها ولا وجود فرد منها فإن من الكليات كالبارئ تعالى لو فرض ممتنع وجود فرد من أفراده والكلي سلمنا أن كون الماهية كلية يقتضي وجود أفرادها في الخارج لكن لا يلزم أن أفراده يجب وجودها دفعة فلم لا يجوز وجودها على التعاقب لتنفيذ مختلفة لا في زمان واحد فلا يقتضي عدم التناهي ما لا يتناهى لأن عدم التناهي إنما يحصل لو فرض أفرادها ما لا يتناهى من الأجسام دفعة واحدة سلمنا أن كون الجسم ماهية كلية يقتضي إمكان وجودها دفعة لكن إمكان الوجود لا يستلزم الوجود ونحن إنما عيناه عدم الوجود ولا ننافيه إمكان الوجود وهذا الاعتراض لم يجد فإن مرادوا بما لا يأتي علم التناهي وبرهنوا بما دل على امتناع **قال** والمقدار لا يوجد مفارقا عن المادة وإلا لكان غنيا بذاته عنها ولا يحل فيها النسبة والمقدار متنافي ممنوعان ونفارقها في التخيل لإمكان تخيلنا المقدار مفارقا عن المادة فإنا لو تخيلنا التحقق من غير التفات إلى ما عداه يسمى جسما تعليميا ولا يمكننا تخيله إلا أمنا ما ينقطع سطحه فإذا أخذنا ذلك السطح من غير التفات إلى ما يقارنه من الكيفيات كاللون والضوء يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط والنقطة **أقول** المقدار عرض لا يوجد مفارقا عن المادة لأنه لو وجد في الخارج مفارقا عنها كان غنيا بذاته عنها ولو كان غنيا عنها لم يحل فيها والمصنف من المقدمتين وهو مع ضعيف أنه مردود في قطا مع حال المفارق لكان غنيا عنها في الحلول وأما الثانية فكذلك فإن الغني عن شيء لا يمكن أن يحل فيه فإن الحلول يستلزم الحاجة وهذا الفاظ ما لأجل الذا عرفت هذا فنقول المقدار لا يوجد مفارقا عن المادة في الخارج وقد يفارق في التخيل

فانا قد نتخيل طولا وعرضا وعمقا فانا اذا رأينا مفارقا عن المادة واذا تخيلنا الجسم من
غير التفات الى المادة والى ما يعارضه من العوارض يسمى جسما تعليميا فلا نتخيله الا متناهيا
فيلزمه سطح وذلك السطح ان تخيلناه من غير التفات الى ما يقارنه من الكيفيات كاللون والضوء
وغيرهما يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط ان تصورناه من غير التفات الى شيء من الكيفيات يسمى
خطا تعليميا وكذا النقطة **قال** ثم الجسم يمكن اخذه لا بشرط شيء وبشرط لا شيء واما السطح
والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني فان السطح لا يمكن تخيله الا عند يفرض فيه جهتان والخط
الا عند يفرض فيه جهة واحدة ولو لا ذلك لكان الاول جسما والثاني سطحا ويمكن اخذهما بالاعتبار الاول لانا
نتصور الخط ونحمله على كل خط وكذا السطح وذلك انما يمكن لنا لانا نأخذه لا بشرط
شيء **اقول** الجسم يمكن تعقله باعتبارين احدهما من حيث هو هو لا بشرط شيء والثاني بشرط
لا شيء اي يمكن ان نتصوره ولا نعتبر معه غيره ويمكن ان نتصوره ونعتبر معه عدم غيره والسطح
والخط لا يمكن تعقلهما بالاعتبار الثاني فان السطح لا يمكن تخيله مجردا عن الجسم فانا اذا اثبتناه
والا لكان الذي يفرض له جهة قدام وخلف فيكون جسما مطلقا وكذا الخط لا يمكن تعقله الا باعتبار
الاول فانه لو فرض فانا اذا تخيلناه لكان التخيل يفرض له جهات متعددة فيكون جسما ايضا ويمكن
اخذهما بالاعتبار الاول فان كل جسم متناه يحمل انه سطح قائم به وكذا كل متناه يحمل الخط
قائم به فالخط والسطح من حيث حمل الاعتبار يحمل مما عن الجسم يتصور لنا ولهذا حملناها
على كل خط وسطح وذلك انما يكون اذا اخذ لا بشرط شيء **قال** والنقطة والخط والسطح اعراض
في الوضع لانها لو لم تكن في الوضع لكان ما من النقطة الى جهة غير ما منها الى اخرى وما من الخط
الى يمينه غير ما منه الى يساره وما من السطح الى اعلاه غير ما منه الى اسفله فلا تكون النقطة
نقطة ولا الخط خطا ولا السطح سطحا هف **اقول** النقطة والخط والسطح اعراض موجودة
في الجسم وهي منقسمة في الوضع لان النقطة لو لم تكن في الوضع منفردة عن الخط لكان لها طرفان احدهما
يلاقي الخط الذي هي طرفه والاخر يباينه فيكون منقسما هف وكذا الخط لو كان منقسما في عرضه
لكان الذي يلي ما على يمينه غير الطرف الذي يلي ما على يساره فيكون منقسما في العرض فيكون سطحا
هف وكذا السطح لو كان له وضع متميز عن وضع الجسم لكان طرفه الذي يلي الجسم غير الطرف
المقابل له فيكون له عمق فيكون جسما هف فاذن [illegible] كلها او حالتها انها نواقص و
لا متساو لها من سائر الجهات الا باعتبار الجسم الذي هو محلها المسئلة التاسعة

في الكيف

في الكيف **قال** وانواع الكيف اربعة لانها ان لم يكن مختصة بالكميات فان كانت محسوسة
فهي انفعاليات او انفعالات وان لم تكن محسوسة فان كان استعدادا نحو الانفعال كاللين
او نحو اللاانفعال كالصلابة فهي القوة واللاقوة وان لم يكن استعدادا بل كان كمالا فهي الحال
والملكة وتسمى بالكيفيات النفسانية وان كان مختصة بالكميات كالتربيع والزوجية فهي
الكيفيات المختصة بالكميات **اقول** قسم واما الكيف الى انواع اربعة الكيفيات المحسوسة
فان كانت راسخة كحلاوة العسل فهي الانفعاليات وان كانت غير راسخة كحمرة الخجل فهي
الانفعالات والثاني الكيفيات الاستعدادية وهي القوة واللاقوة لانها ان استعد
بها المحل للانفعال فهي اللاقوة والوهن كاللين وان استعد بها لعدم الانفعال فهي القوة
كالصلابة والثالث الكيفيات النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم وان كانت غير راسخة
فهي الحالات والرابع الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصلة كالاستقامة والانحناء
والتربيع والمنفصلة كالزوجية والفردية وما ذكره المصنف في التقسيم ظاهر ولكن ليس
دلالة قاطعة على الحصر وانما هو مستفاد من الاستقراء **قال** النوع الاول الكيفيات
المحسوسة وهي ان كانت غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل فهي انفعالات وان كانت راسخة
كحلاوة العسل وملوحة الماء فهي انفعاليات وسمي بهذا الاسم لانفعال الحواس
عنها اولا **اقول** سميت الراسخة من الكيفيات المحسوسة بالانفعالية لوجهين احدهما انفعال
الحواس عنها الثاني انها تحدث عن المزاج المستلزم للانفعال وغير الراسخة وان
حدثت فيها العلتان الا انها لسرعة زوالها منعت هذا الاسم وسميت انفعالات ولئن
لم تكن هي في انفسها انفعالا ومانع الكيفيات ظاهر **قال** والمحسوسات اما ملموسات او مبصرات
او مسموعات او مذوقات او مشمومات اما الملموسات فهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل
والخفة اما الحرارة والبرودة فمستغنيان عن التعريف لكن شان الحرارة تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات فانها الميل المصعد بواسطة التسخين فان المركب الذي لا يكون
بساطة شديد الالتحام لما كان تركيبه من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة فكلما
كان الطف كان اقبل للخفة من الحرارة فانها الفاعلة في المركب [illegible] قبل اجل التصعيد
قبل ما كان من الابطاء دون العاصي فيعرض لذلك تفرق يكون من الاجسام المختلفة الطبائع

ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها واما الذي بسايطه شديدة
الالتحام فان كان اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فاذا افتتن بأثر الحرارة فيه
حدثت حركة دورية كما في الذهب فان اللطيف اذا مال الى التصعيد جذبه الكثيف ولذلك
تحدث حركة دورية وان كان الغالب هو اللطيف تصعد واستصحب الكثيف والاظهر لم
يكن الكثيف غالبا جدا اثر فيه النار في تليينه لا في تسييله والاظهر هو على تليينه ايضا **اقول**
المحسوسات ينقسم بانقسام الحواس ولما كانت الحواس خمسة اللمس والبصر والسمع والذوق
والشم انقسمت المحسوسات الى خمسة واوايل المحسوسات هي الملموسات واوايل الملموسات
هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فالكيفيتان الاوليان فعليتان والاخريان
انفعاليتان وباقي الملموسات منسوبة اليها كاللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف
والبلة والثقل والخفة وهذه المحسوسات غنية عن التحديد لانها مدركة بالحس ولا شيء اعرف منها
فان ذكر شيء في تعريفها فعلى سبيل التعريف اللفظي لا المعنوي ومع ذلك الحرارة هي المحللة
وجمع المتشاكلات من المركبات دون البسائط لانها تفيد السخونة والسخونة مقتضية
للتحلل المصعد والمركب يختلف اجزاؤه في سرعة الانفعال وبطؤه فان الكثيف ينفعل
بطيئا واللطيف ينفعل سريعا فاذا اسخنت النار المركب انفعل اللطيف اكثر من انفعال
الكثيف وقد قلنا ان السخونة تقتضي التصعد فيطلب اللطيف الصعود قبل الكثيف
فان كان التركيب غير شديد الالتحام صعد اللطيف وتخلف الكثيف فيعرض من الحرارة تفريق
المختلفات في الطبيعة ويحصل من ذلك اجتماع المتشاكلات فان اللطيف لما تصاعد الى مشابهه
في اللطافة وتخلف الكثيف كان […] ما شابهه في الكثافة حصل من التئام المتشاكلات
وان كان المركب شديد الالتحام من بسايطه فاما ان يكون اللطيف والكثيف متساويين او يغلب احدهما
الآخر فان تساويا حدث من تأثير الحرارة […] حركة دورية لذلك المركب فان اللطيف يطلب
الصعود والكثيف يطلب الهبوط ومن الالتحام لا يمكن انفصاله فيجذب الكثيف اللطيف الى اسفل
ويجذب اللطيف الكثيف الى فوق فيحدث الحركة الدورية كما في الذهب […] بالحرارة وان كان احدهما
غالبا فان كان هذا اللطيف تصعد لفرط الحرارة واستصحب معه الكثيف لقلة منعه وان
كان هو الكثيف فان لم يكن غالبا جدا اثرت النار في تليينه لا في تسييله كالحديد وان
كان الكثيف غالبا جدا لم تقو النار على تليينه ايضا كالياقوت **قال** ومن اسباب الحرارة

الحركة **اقول** الحركة هو ظاهر في تسخين المتحرك بالوجدان وقد يحدث الحرارة من اسباب اخرى
النادرة والضوء والظل وكل هذا محسوس **قال** ولما البرودة فمنهم من جعلها عبارة
عن عدم الحرارة عما من شانه ان يكون حارا والتقابل بينهما حينئذ تقابل العدم والملكة
وهو باطل لانها محسوسة ولا شيء من العدم كذلك **اقول** البرودة احدى الكيفيتين الفعليتين
وقد ذهب بعض العلماء الى انها عدم الحرارة عما من شانه ان يكون حارا واحترز بذلك عن
الجواهر المجردة التي لا تقبل الحرارة ولا البرودة فان عدم الحرارة فيها متحقق مع انها ليست
باردة والتقابل بين الحرارة والبرودة على المذهب الحق تقابل التضاد فان البرودة كيفية وجودية
وجودية مقابلة للحرارة […] المتباعد […] على موضوع واحد […]
تقابل العدم والملكة وهذا المذهب باطل بالضرورة فانا نحس من الجسم البارد كيفية زائدة
على عدم الحرارة وتلك الكيفية هي البرودة فيكون وجودية لان العدم لا يحس به **قال** اما
الرطوبة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم سهل التشكل وسهل الترك له وهي غير السيلان فانه
[…] في اجسام […] الحقيقة متواصلة في الحس […]
لو وجد ذلك في […] الرمل كان سائلا واليبوسة هي التي بها يصير الجسم عسر التشكل وعسر
[…] وعسر الترك له بعد حصوله […] الكيفية التي بها يعسر الاتصال والانفصال
عن الغير وكل هذه التعريفات راجعة الى اللفظ لا المعنى فانه متصور لكل عاقل **قال**
واما اللطافة فيقال على رقة القوام اعني سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وعلى قبول
الانقسام وعلى سرعة التأثر من الملاقي وعلى الشفافية والكثافة على مقابلات هذه الاربعة
واللزج هو الذي يسهل تشكله ويصعب تفريقه والهش بالعكس والجسم الذي طبيعته لا تقتضي
الرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو الجاف وان التصق فان كان غايصا فيه فهو المنتقع
والا فهو المبتل **اقول** اللطافة يقال بالاشتراك على معان اربعة احدها رقة القوام والمراد
برقة القوام سهولة قبول التشكل بالاشكال الغريبة وتركها كما في الماء والهواء وعلى هذا يكون
النار الطف الاجسام وثانيها قبول الانقسام وثالثها سرعة التأثر من الملاقي ورابعها
[…] الشفافية فالفلك اشف ويكون الطف بهذا المعنى دون ما تقدم ولما كانت
الكثافة مقابلة لها اطلقت على اربعة مقابلة لهذه الاربعة […] كثيف لما ليس برقيق القوام
ولما لا يقبل القسمة ولما لا يسرع تأثره من الملاقي ولعدم الشفافية واما اللزوجة فانها كيفية

[illegible]

هو كيفية مركبة من الرطوبة واليبوسة تقتضي سهولة التشكل وصعوبة التفريق فسهولة التشكل من الرطوبة وصعوبة التفريق من اليبوسة وأما الهشاشة فكيفية من أحد انقسام مركبة من الرطوبة واليبوسة تقتضي صعوبة التشكل وسهولة التفريق وأما الجفاف فإنها عدم الرطوبة من الجسم بنفسه ومن خارج وأما الانتقاع فانه عبارة عن الرطوبة الداخلة من جسم خارج عن المنتقع غائص فيه بحيث تخلل اجزاءه وأما الابتلال فهو عبارة عن الرطوبة الحاصلة للجسم من جسم آخر خارج ملاصق مماسه من دون تخلل قال والزق المنفوخ المسكن تحت الماء متى انخرقه يدافعه صاعدا والحجر المسكن في الجو متى انخرقه يدافعه هابطا وهذا الاولى هي الخفة والثانية هي الثقل أقول الثقل والخفة من الكيفيات الملموسة فانا اذا أسكنا الزق المنفوخ قسرا تحت الماء نجد فيه مدافعة نحو الصعود فهذا هو الخفة والحجر المسكن في الجو قسرا انخرقه مدافعة نحو السفل وهو الثقل وهذا هو الذي يسميه المتكلمون اعتمادا وسماه علماء الاوائل يسمونه ميلا قال وأما البياض فالبياض قد يحصل عند مخالطة الهواء للاجسام الشفافة الصغيرة الاجزاء كالثلج فانا نراه ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك ولا يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب تخلل الثلج لحدثت فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اثقل وأما غيره من الالوان فهي كيفيات حقيقية محسوسة أقول ذهب اوائل الحكماء الى ان المسموع بالذات اما هي اللون والضوء وما عداهما فبواسطتهما او بتعلقها بالالوان البسيط فعل انه واحد وهو السواد وأما البياض فليس في نفسه كيفية وجودية قائمة بالجسم وأما هو لون يحصل للحس عند تخليط الهواء مع الاجسام الشفافة الصغيرة الاجزاء المتفاصلة بحيث يحصل هناك سطوح متعاكسة الضوء من بعضها الى بعض فيحصل البياض كما في زبد الماء والثلج والملح وهو حجر صلد ومنهم من البياض من هذا السبب وجزم بكونه كيفية حقيقية ايضا فان صاحب البيض المسلوق يشاهد ابيض مع انه بعد الطبخ اثقل ما قبله زيادته بسبب احداث التشابه فيه لحدوث هوائيته فيه لما كان البياض احق وليس كذلك وجود غير البياض كيفية حقيقية قائمة بالجسم وأما غير البياض من الالوان فهي كيفيات حقيقية محسوسة ولم ينازع فيها منازع نعم قد وقع الخلاف في بساطتها وتركيبها قال وأما الضوء فان الهواء المقابل للشمس يصير مضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيئا

له فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الاول ومن المضيء لغيره هو الضوء الثاني والذي يدل على ان الهواء يتكيف بالضوء رؤيتنا الجو الذي هو افق المشرق وقت الصباح مضيئا والظل هو الضوء الثاني والظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يصير مستضيئا أقول الضوء كيفية قائمة بالجسم مغايرة للالوان وهي محسوسة وهي كمال للشفاف من حيث انه شفاف والضوء اما ان يكون حاصلا من المضيء لذاته وهو الضوء الاول او من المضيء بواسطة غيره وهو الضوء الثاني فالهواء المقابل للشمس يستضيء لا بذاته بل بواسطة مقابلة الشمس المضيئة لذاتها ثم ان ذلك الهواء المستضيء بمقابلة الشمس مقابل لوجه الارض فيكون مضيئا لها وانما قلنا ان الهواء يتكيف بالضوء لانا نرى الجو الذي هو افق المشرق وقت الصباح حصل له ما يقابل الشمس فيستضيء ايضا وتشاهد ضوءه مع انه لا مضيء هناك بذاته فلم يبق الا ان الهواء الذي في الجو يقابل الشمس قبل خروجها من الافق فيستضيء ونشاهد ضوءه والظل هو الضوء الثاني وهو متوسط بين الضوء والظلمة والظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يكون مضيئا والحق زائد ذكر عن المحرر ذات قال ومنهم من زعم ان الاضواء اجسام شفافة منفصلة عن المضيء بالمستضيء وهو باطل والا لكان يتحرك بالطبع الى جهة واحدة ولا يحصل لاستضاءة الاشياء بالكلية ونحوه على كونه جسما بانه متحرك وكل متحرك جسم والصغرى ممنوعة فان المضيء لما كان عاليا يتوهم ان الضوء متحرك أقول ذهب قوم من العلماء ومنهم النظام الى ان الضوء اجسام منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء شفافة والمحققون على بطلان هذا المذهب والدليل على بطلان هذا المذهب ان حركة الضوء اما ان يكون طبيعية او قسرية او ارادية والاخيرتان باطلتان بالضرورة والثاني مستلزم للاول والطبيعية باطلة والا لكانت الى جهة واحدة فكانت هي سفلية متحركة في الجهة التي يتحرك اليها الضوء وليس كذلك والحجة على كونه جسما بانه متحرك وكل متحرك جسم والكبرى ظاهرة وكذا الصغرى فانا نشاهد انحدار الضوء الشمسي لان الضوء متصل باتصال المضيء والحواشي منع الصغرى فان المضيء لما كان عاليا سبق الى الوهم انحدار الضوء من علو وليس كذلك بل هو لو حدث من قبل الله تعالى عقيب المحاذاة للمضيء واتصال الضوء ممنوع اتصالا بعدم عن التي كان محاذيا او لا ويحدث في المحاذي ثانيا قال ومنهم من زعم ان الظلمة بالعدم من تضاد

كيفية

وهو باطل لانه لو اجلس شخص في غار مظلم وخارج الغار جماعة واوقدوا عندهم نارا
فان القاعد في الغار يراهم دون العكس ولو كانت الظلمة مانعة من الابصار لما اختلف
الحال اقول ذهب قوم من محققي الحكماء الى ان الظلمة كيفية قائمة بالمظلم وجودية مانعة
من الابصار والجمهور على خلاف ذلك فانا نعلم بتغميض العين كالا نشاهد شيئا البتة كذا
عند فتحها في الظلمة ولانه لو جلس شخص في غار مظلم وخارج الغار جماعة واوقدوا نارا فان
القاعد في الغار يراهم وهم لا يرونه فلو كانت الظلمة كيفية قائمة بالمظلم مانعة من الابصار لمنع
من في الغار عن ابصارهم كما منعهم عن ابصاره قال ذهب الشيخ الى ان الالوان عدمية حال
في الظلمة لانا لا نراها فيها فنعلم ان الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة من الابصار والثاني
باطل لما مر فتعين الاول واجاب الامام عنه بانا قلنا ان نمنع الحكم لجواز ان يكون عدم الرؤية
لعدم شرطها فان من شروط المرئي ان يكون مضيئا لذاته او لغيره اقول ذهب الشيخ
ابو علي بن سينا الى ان هذا هو ان الالوان معدومة في الظلمة بل تحدث عند الاضاءة و
هذا المذهب لا يخلو من سخافة واحتج عليه بان الالوان غير مرئية في الظلمة فعدم الرؤية
اما ان يكون لعدم الالوان وهو المطلوب او لان الالوان موجودة لكن حصل المانع من الرؤية
وهو الظلمة وهو باطل لانا قد بينا ان الظلمة غير مانعة من الابصار واجاب عنه فخر الدين الرازي
بمنع الحصر فان عدم الرؤية لم ينحصر في عدم المرئي وكون الظلمة مانعة بل هنا قسم آخر وهو
ان يكون عدم الرؤية لعدم الشرط فان من شرط الرؤية اما الذات المضيء او باعتبار
غيره ولما انتفت الاضاءة التي هي شرط الرؤية انتفت الرؤية وهذا ظاهر قال واما
المسموعات فهي الصوت والحروف وهو كيفية يعرض للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل
تميزا في المسموع والسبب الاكثري للصوت تموج الهواء وليس المراد منه حركة انتقالية
من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه يحدث بصدم بعد صدم وسكون
بعد سكون وسبب التموج امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع وهما يموجان
الهواء الى ان ينفلت من المسافة التي سلكها القارع الى حيث يتسع انبساط شديد ويلزم
من ذلك ان ينقاد الهواء المتباعد للشكل والهيئة الواقعين هناك اقول لما فرغ
من الكيفيات المبصرة شرع في الكيفيات المسموعة وهو شيئان الصوت والحرف وعنى
بالحرف ما يعرض للصوت يتميز به عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع

لحدو

بحرف التهجي والصوت يحدث عن تموج الهواء وليس المراد بالتموج حركة انتقالية
من هواء واحد بعينه بل ما يشبه تموج الماء فانه يحدث بصدم بعد صدم وسكون
بعد سكون وكذا التموج في الهواء التي هي علة الصوت والتموج يحدث بامرين
القرع والقلع فالقرع امساس عنيف بين قارع ومقروع متقاوم والقلع تفريق عنيف
للجسم الثقيل فيحصل من هذين انفلات الهواء من المسافة التي يتحرك فيها القارع الى
جنبيها بعنف فيحصل للهواء شكل وتموج وعلى حسب الشكل والتموج الواقعين
عند القرع وشرطنا المقاومة في القرع ولم نشترط القلاع لوجود الصوت
عند ضرب الماء بالخشبة وعدمه عند وضعها فيه بسهولة قال وهو متوقف الاحساس بالصوت
على وصول الهواء الى الصماخ لميلانه من جانب الى اخر عند هبوب الرياح ومن اتخذ انبوبة
ووضع احد طرفيها على فمه والآخر على صماخ انسان وتكلم فيه بصوت عالي سمعه ذلك الانسان
دون الحاضرين ولانا نرى ضرب الخشبة بالفاس قبل سماع الصوت وكل ذلك يدل على ما قلناه
اقول الاحساس بالصوت يتوقف على وصول الهواء المتموج الى الصماخ واستدلوا
على ذلك بوجوه آ ان الصوت يميل من جانب الى اخر عند هبوب الرياح فلا يسمعه الواقف
جهة ويسمع صوته من جهة اخرى لان الهواء متموج حتى انتهى التموج الى ذلك الجانب ب
ان من اتخذ انبوبة ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها الاخر على صماخ شخص وتكلم فيها
بصوت قوي سمعه ذلك الانسان دون غيره من الحاضرين والسبب فيه ان التموج وصل الى
صماخ ذلك الانسان ومنعت الانبوبة وصول التموج الى صماخ غيره وانحصر التموج فيها
فلم يحصل للغير سماع ج انا نشاهد ضرب الخشبة بالفاس من بعيد ونشاهد سماع الصوت
الا بعد وصول التموج الى الاذن ولو كان السماع موقوفا على حصول التموج في الخارج
من دون اشتراط وصوله الى الصماخ لكنا نسمع حال ما نشاهده والتالي ظاهر البطلان فالمقدم مثله
ويدل الحجج لانه يمكن قطعية فانها تفيد الظن الغالب بالمطلوب قال والصوت
موجود في الخارج قبل وصوله الى الصماخ والا لما ادركنا جهته اقول ذهب قوم الى ان
الصوت انما يتحقق عند الصماخ اذا وصل اليه التموج وقال المحققون انه موجود في الخارج قبل
وصوله الى الصماخ واستدلوا عليه بانا ندرك جهته ولولا انه يكون الصوت موجودا في الخارج
لما كان كذلك كما ان الذوق واللمس لما لم يحصلا الا عند الحاسة لم يدرك جهتهما وهذا غير

قطعي ايضا قال والهواء لقاعوه وقاومه جسم كجبل او جدار املس منعه
حتى انصرف الى جانبه على هيئة ذلك الشكل حدث من ذلك صوت هو الصدى اقول الهواء
لقا موجه بسبب القرع او القلع حدث صوت على ما نعلق ثم ان ذلك الهواء المتموج
قد تقاومه في حركة موجه جسم صقيل كجبل او جدار املس منعه عن النفوذ فرجع
الى جهته بلا ولى على مثال ذلك الشكل فيحدث صوت اخر من هذا الموج الثاني ويسمى
هذا الصوت بالصدى وهو حاصل لكل صوت وقد لا يدرك مغايرته للصوت الاصلي اذا
كان المانع قريبا من السامع ولهذا كان صوت المغني في الحمام اضعف منه في الخلاء
قال واما المذوقات فالجسم الذي لا طعم له لسلبه كالتفه اذا الحيل في
عليل العلاء يد يحس منه بطعم كالنحاس يسمى ذلك الطعم تفاهة والتفاهة قد تقال
على عدم الطعم ايضا والجسم اما لطيف او كثيف او معتدل والفاعل في الثلاثة اما
الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما فالحار اذا فعل في الكثيف حدثت المرارة
وفي اللطيف الحرافة وفي المعتدل الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة
وفي اللطيف الحموضة وفي المعتدل القبض والمعتدل ان فعل في الكثيف حدث الحلاوة
وفي اللطيف الدسومة وفي المعتدل التفاهة عند البسيط اقول لما فرغ من الكيفيات المسموعة
شرع في المذوقة وهي الطعوم والمشهور انها تسعة يحصل من تفاعل الكثافة واللطافة و
المعتدل بينها على ما ذكره المصنف وهو ظاهر قال واما المشمومات فليس لها اسماء
مخصوصة الا من جهة الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او رائحة منتنة او من
جهة ما يقارنها من الطعوم كما يقال رائحة حلوة او حامضة اقول لما فرغ من الطعوم
شرع في المسموعات وهي الروائح ولم يضع القدماء لانواعها اسماء بانفرادها كما يل
عبر عنها باسماء ماخوذة من جهة الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او رائحة
منتنة او من جهة ما يقارنها من الطعوم كما يقال رائحة حلوة او حامضة ولم يضعوا
لرائحة المسك والعود اسماء بانفرادها وكذا غيرها من الروائح قال النوع الثالث الكيفيات
الاستعدادية وتسمى قوة ان كانت نحو اللاانفعال كالمصاححة والصلابة وضعفا
ولا قوة ان كانت نحو الانفعال كالممراضية واللين اقول لما فرغ من الكيفيات المحسوسة شرع
في النوع الثالث من اقسام الكيفيات الاربعة وهو الكيفيات الاستعدادية وهي الكيفية

اي

فان لم يحتج الى هيولى اخرى جاز المعلول دون علة هف ولئن احتاج الى هيولى كان لها هيولى
مايلزم لها وهذا كله باطل على مذهبهم في الجسم قال ولا يلزم من تشابه بسائط النطفة يكون
الانسان على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض لاحتمال ان يمنع امر من الطبائع بعضها ببعض
عن الشكل الكري اقول هذا ايراد على الوجه الثالث الدال على اثبات الموجد وتوجيهه لم لا
يجوز ان يكون النطفة مركبة من بسائط مختلفة ولا يلزم من تشابه كل بسيط كونه على شكل الكرة
حتى يكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض لان البسائط اذا اجتمعت السكل الكري لو كان
مفردا اما على تقدير امتزاج بعضها مع البسائط فلا قال ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم
ان يكون ذلك الشيء واجب الوجود لجواز ان يستند الى الممكنات التي لا تنتهي عند العقل الى ابطال التسلسل
فيكون ما ذكروه من التطويلات ضائعا اقول لما سلم ادلته ناقض في اثبات المطلوب منها وهو وجود
واجب الوجود فان ما يتمسك به ادلته انما يدل على ثبوت موجد مطلقا ولا يدل على كونه واجبا فان حج
في اثبات واجب الوجود الى ابطال الدور والتسلسل بان يقال ذلك الموجد لو كان ممكنا لافتقر
الى موجد فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا نقلنا الكلام اليه وهلم جرا فانه اما ان ينتهي الى من سبب فان كان
واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا افتقر الى موجد وان كان موجدا اول لزم الدور وان كان غيره نقلنا الكلام
اليه فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى الواجب والدور والتسلسل باطلان كان ذلك طريقا
حقا لكن لو استدل على اثبات الواجب ابتداء بهذا الدليل لاستغني عن التطويلات التي ذكروها
قال وقوله لو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا فلما لم يلزم قلنا ان اللازم باطل وانه لا يلزم
من كونه موجبا دوام جميع معلولاته فان من جملتها الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات وما
ذكروه لبيان كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا وما ذكروه لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لا
لان اشعار ذلك الوصف الى العلة لكونه علة عندنا ولامتناع تعليل الوصف الواحد بعلتين مختلفتين
وقد عرف ضعف ما قيل فيه اقول لما فرغ من الاعتراض على الالهيين في اثبات الذات شرع في الاعتراض
على الالهيين على صفاته وبدأ بالقدرة واعترض على قولهم لو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا
منع بطلان التالي اولا وبالمنع من الملازمة ثانيا لان كونه موجبا لا يستلزم دوام جميع معلولاته
بل بعضها فان من جملة معلولاته الحركة وهي غير قابلة للدوام والبقاء فلا يلزم من دوام العلة
دوام المعلول وهذا الاعتراض ليس بجيد فان المتكلمين بينوا اولا حدوث العالم ثم استدلوا
على القدرة بحدوث العالم فلو كان موجبا لزم خلاف ما بينوه وكون بعض معلولاته
غير دائم الذات يصحح مطلوبهم وهي نفي الايجاب فان الموجب التام يستحيل تخلف معلوله

عن حي وهو ظاهر فجعل الموت التام هنا بالزم التسلسل وبحث وجوده كما دفعه وجه بتمام ما ابتنوه من العلم
وانا ما ذكره من نفي الجواهر المجردة فلا شك في ضعفه الا لاشتراك من وصف سلبي او ثبوتي لا يقتضي الاشتراك
في الذات **قال** المسألة الخامسة في احكام النفس الناطقة لو كانت قديمة فان كانت واحدة كانت
نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما علمه احدهما يعلمه الآخر لكنه [illegible] بعد التعقل والا كانت قابلة للتجزي
فلا تكون مجردة وان كانت كثيرة فالامتياز بينها ليس بالماهية ولا بلوازمها والا كان [illegible] اشتراكها في
الماهية ولا بالعوارض لان لحوقها اياها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما وان كان بسبب البدن كانت
متعلقة بالبدن قبل البدن **اقول** في هذا المقام مسائل المسألة الاولى في حدوث النفس اختلف الاوائل
هنا فذهب المعلم الاول الى انها حادثة وذهب افلاطون الى قدمها واستدل المعلم الاول بانها لو كانت قديمة
لم يخل اما ان تكون واحدة او كثيرة والقسمان باطلان فالقول بقدمها باطل والملازمة ظاهرة وبيان بطلان الاول
انها بعد التعلق بالابدان ان كانت على وحدتها كانت نفس زيد هي نفس عمرو فما علمه احدهما يكون معلوما
للآخر وما جهله احدهما مجهولا للآخر وهذا باطل بالضرورة وان انقسمت لزم ان تكون قابلة للتجزي فتكون
ذات حجم او كم فلا تكون مجردة هف وبيان بطلان الثاني انه لو كثرت فاما ان كان بسبب الاختلاف في الماهية او اللوازم
كان مشتركا منهما فلا تكون ممتازة الا ان النفوس واحدة بالنوع فلا تمتاز احدها [illegible] وان كان بسبب [illegible]
بالعوارض فلحوق العوارض بها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما لا عارضا هف [illegible]
الماهية او الفاعل وان كان بسبب القابل وهو البدن كانت متعلقة بالبدن قبل وجود البدن هذا خلف
قال ولقائل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم وامتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها بهذا
البدن فانه يجوز ان تكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر وقبله بآخر الى غير نهاية كما ذهب اليه اصحاب
التناسخ **اقول** منع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم لجواز ان تكون مختلفة في الماهية وحكم القائل بعون
لم لا يجوز ان تكون واحدة متكثرة وهي مختلفة بالماهية سلمنا انها متفقة في الماهية لكن لم لا يجوز [illegible] انها
متكثرة بالعوارض ولحوق العوارض لها بسبب البدن وتكون متعلقة بالبدن قبل حدوث البدن قلنا لم لا
يجوز ان تكون متعلقة ببدن آخر غير هذا البدن وقبل ذلك البدن ببدن آخر لا الى نهاية على سبيل التناسخ فاذن الحق
ان حدوث النفس بمنزلة حدوث العالم **قال** لا يقال لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية
في تعينها عنه فلا تعلق به لجواز استغنائه عنه وتعلقها به بشرط حدوثه **اقول** احتج القائلون بحدوث
النفس بانها لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية بعينها وجودها عنه لان الموجود انما
يحتاج الى الوجود لو كان مستغنيا فلو كانت النفس محتاجة بعينها الى هذا البدن لما وجدت قبله فلو
وجدت قبله لاستغنت عنه في التعين ولو استغنت في تعينها عنه لم تتعلق به لان نسبتها الى البدن

نسبة

نسبتها واحدة لانها مستغنية عن الجميع في الوجود موجودة ومستغنية في التعين ايضا فلا يخصص
نسبتها الى هذا البدن بالتعلق دون غيره واجاب المصنف بجواز استغنائها عن هذا البدن
في وجودها وتعينها معا لكنها متعلقة به بشرط حدوثه ولا يلزم من ذلك حدوثها بعد البدن وفيه نظر
المسألة الثانية في بقائها **قال** وهي باقية بعد خراب البدن والا لكان قابلا للفساد صورتها لان
فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول وفي تكون فيها شئ يقبل القوة وشئ يقبل الفساد و
احدهما غير الآخر فتكون مركبة والكلام في قوة الفساد وقوة البقاء والشئ الواحد لا يكون له [illegible]
[illegible] فيلزم تركبها والقائل ان يمنع ان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول لجواز فساده
بانعدامه عن الخارج وان الشئ الواحد لا يكون له قوتا البقاء والفساد بمعنى [illegible] من
الخارج **اقول** اتفق الحكماء على ان النفس لا تعدم بعد خراب البدن لان النفس عندهم بسيطة غير حالة في
شئ ولا يمكن العدم الا في حال كعرض او صورة او في مركب [illegible] فالعدم في الجوهر انما تكون بفساد
صورته فتكون في النفس صورة تفسد وما هو يقبل الفساد واحدهما غير الآخر فان القابل للفساد يجب ان يكون
موجودا حالة الفساد والشئ لا يوجد حال فساده مستحيل لمعاني فتكون النفس مشتملة على جوهرين [illegible]
وصورة فتكون مركبة وايضا فالنفس موجودة بالفعل باقية فبقاؤها قوة البقاء ولو كانت قابلة للفساد
لكان فيها قوة الفساد ولا يمكن ان يكون قوة البقاء والفساد لشئ واحد على ما تقدم فيلزم التركيب والعرض هنا
المصنف بالمنع من كون فساد الجوهر منحصرا في فساد صورته فلم لا يجوز ان يفسد لعدمه بالكلية عدما محضا لا
على ان يكون محلا لشئ باق فيه قوة الفساد [illegible] ان ماهية النفس بعدم [illegible] وكذا الكلام
على الثاني فان قوة البقاء انما لا يجامع قوة الفساد على المعنى الذي ذكروه اما على [illegible] من كون قوة
الفساد [illegible] بمعنى [illegible] الماهية في الخارج لا على ان يكون محلا لشئ يقبل الفساد فلا يلزم التركيب
المسألة الثالثة في التناسخ **قال** وافي ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى ان
عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس لان النفس حادثة لما مر وحدوثها معلل
على استعداد المادة وحاملة النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها موقوف على حدوث البدن الصالح
لقبول النفس على معنى انها تعدم بعدمه وتحقق بتحققه وفي [illegible] من العلة الفاعلة نفس عند
حدوثه فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان مدبرتان وهو باطل لان
كل احد يجد مدبر بدنه واحدا وهو مبني على حدوث النفس المبني على فساد التناسخ **اقول** [illegible]
على ابطال التناسخ ومعناه انتقال نفس من تدبير بدن الى تدبير بدن آخر بحيث يصير مبدأ صورة له
كما كانت مبدأ الصورة للبدن الاول واستدلوا على بطلانه بان النفس حادثة مع حدوث البدن بمعنى انه عند
حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس يصير مبدأ له ومبدأ صورة له

لانا قد بيّنّا ان النفس حادثة متخصصة وحدوثها انما يكون لمرجح والمبدأ الفاعل عام الفيض فيكون
المرجح هو القابل لا غير فاذا حدث القابل وجب حدوث المعلول وافاضته عن المبدأ الفياض والقابل هو البدن
فاذا حدث البدن وجب افاضة النفس عليه ولو تعلقت نفس اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان
وهو باطل قطعا فان كل عاقل يجد من نفسه ان ذاته واحدة وهذا الدليل لا يخلو من ضعف اما اولا
فلان الحدوث قد يستند الى ارادة الفاعل المختار واما ثانيا فلانا نمنع انحصار الموقوف على القابل سلمنا
لكن نمنع انحصار القابل في البدن سلمنا لكن يجوز وجود حادث مع [illegible] لكل بدن فلم لا يجوز اختصاص الامزجة الكاملة
من تعلق النفس بالحدوث كالكمال البدن فيه تعلقت به نفس مستنسخة فلا تحدث نفس اخرى له ومع ذلك
فان هذا البرهان مبني على حدوث النفس وهو فرع وحدة النفس مبني على ابطال التناسخ على ما مر فلزم
الدور قال ولنختم هذه المقالة ببحث في امكان الوحي والنبوة لما كان للانسان القوة المتخيلة وقوة
الحس المشترك فلا يبعد وجود نفس قوية تتصل بالعقول والنفوس الفلكية وتدرك ما عندها من المغيبات
على وجه كلي فتحاكيها المتخيلة بصورة جزئية مناسبة لها ثم تنزل منها الى الحس المشترك فتصير مشاهدة محسوسة
لصفاء الحس المشترك لقوة النفس على استيلائها على تعطيل الحواس الظاهرة كما يقع في حالة النوم وهو
الوحي الا ان المنامات فيها ما صار [illegible] ومنها كما [illegible] ان النفس [illegible] الحس بصورة جزئية فعند
النوم ترتسم في الحس المشترك او لانها الفت صورة والفتها فعند النوم تمثل فيه او لان مزاج الدماغ
تغير فتعين افعال المتخيلة واما الوحي فلا يكون الا صادقا اقول الحكماء لهم طريقة في اثبات النبوة وامكان
المعجزات والوحي وهو ان يعلم [illegible] المغيبات ويدرك من احوال المستقبل ويتوقف على مقدمات احدها ان للانسان
قوة بها يفعل التركيب والتفصيل وهي القوة المتخيلة ومن شأنها المحاكاة للامور الكلية بالاشياء الجزئية المناسبة
الثانية ان لا يدرك صور الجزئيات المحسوسة وتنقش الصور الجزئية وهي طابع الاحساس وهي القوة المسماة بالحس
المشترك الثالثة ان صور الجزئيات الكائنة مرتسمة في المبادي العالية قبل كونها الرابعة ان للنفس استعدادا ان
تنتقش بالصور المرتسمة في العالم العالي بشرط حصول استعدادها وزوال المانع اذا عرفت هذا فنقول
اذا اتصلت النفس بالعقل الفعال وادركت صورا كلية حكت المتخيلة صورة جزئية تحاكي تلك الصورة
الصورة الكلية ومناسبة لها ثم تنزل تلك الصورة الى قوة الحس المشترك فترتسم فيه فتشاهده ولولا
حصول المانع لكان هذا الاحساس دائما فان القوة المتخيلة لا تقف عند حد والحس المشترك لا تنعكس
من الصور المخزونة في الخيال كما تشاهد المرضى والممرورين صور اشياء لا تحقق لها في الخارج لكن لما كان
الحس المشترك ينقسم فيه الصور الماخوذة عن الخارج لم يكن فيه [illegible] لارتسام صور اخرى داخلة فيه
فاذا صفا الحس المشترك عن اشتغاله بها [illegible] انتقشت فيه تلك الصور وذلك كما في حالة النوم فان الحواس
الظاهرة تعطل عليها ولا [illegible] علي صورة منجذبة الى الباطن

وقد يكون للنفس قوة على استيلائها في اليقظة لكمالها وعدم التفاتها الى الصور الحسية وتعلقها
بالامور المجردة لا غير فيحصل مثل ذلك في اليقظة وشبه الوحي بالمنامات لاشتراكهما في كونهما
مستفادين من الباطن وفرق بينهما بان الوحي صادق دائما والنوم فانه قد يكون لا صدق فيه لانه
صورة جزئية في الحس المشترك في اليقظة فعند النوم يحصل ما يناسب تلك الصورة في النفس من غير طاعة
لما في نفسه [illegible] ومنها ان النفس تتأثر بصورة وتتشوق الخيال عند النوم تلك الصورة او
يحصل لها في نفسه [illegible] ومنها ان يتغير مزاج الدماغ فيشاهد ما يناسب المزاج وكل ذلك منتف في
الوحي قال واما امكان النبوة فلان تجوهر التصور النفساني قد يكون سببا لحدوث الحوادث
والا لما امكن للنفس تدبير البدن لتجرده [illegible] يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور النفساني
فيجوز وجود نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس الى البدن حتى يكون تصورها
سببا للخوارق والعادات فيحصل منها الامور العجيبة التي هي المعجزات اقول يريد بيان امكان
المعجز الخارق للعادة وصدوره عن الانبياء وتوجيهه ان التصورات النفسانية قد تكون سببا
لحدوث الحوادث وهذا ظاهر فان من تصور صورة حسناء [illegible] شهوته والتفاف النفس
مدبرة البدن لمجرد التصور [illegible] يكون التصور النفساني [illegible] لما امكن ذلك ويلزم
ذلك انقياد الصور العنصرية الخارجية للتصور النفساني واذا جاز ان يكون [illegible] عليه
اثارا باعتبار التصورات النفسانية جاز لبعض النفوس لفرط قوتها في بدنها [illegible] بدان غيرها القوة لها
في نفسها بل ربما كان بعض النفوس بلغ في القوة الى حد يؤثر في جميع ابدان العالم فانها مستفادة
للاثار العلوية وحينئذ لا يستبعد وجود نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس الى
البدن فيكون تصورها سببا للخوارق والعادات فيصدر عن تلك النفس القوية اشياء عجيبة من المعجزات
قال الثاني في احوال النفوس بعد المفارقة منهم من قال انها تعدم وتعاد مع البدن بعينها
وتتعلق به ومنهم من قال [illegible] وجودها على البدن المعين والا لما وجدت معه ويلزم من انعدامه
انعدامها ومنهم من قال بعدمها وامتناع قيامها بنفسها فاذا انعدم البدن تتعلق ببدن
اخر [illegible] البدن كانه متعلقه [illegible] ومنهم من قال بحدوثها وبقائها بعد البدن قائمة
بنفسها وتكون لها سعادة وسببها ادراك الملائم من حيث هو ملائم وشقاوة وسببها ادراك
المنافي من حيث هو منافر والملائم لها ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من حق
[illegible] واوانه واجب لذاته بريئا عن النقائص منبع لفيضان الخير [illegible] يحصل عنه على الترتيب
الواقع في الوجود يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيئات البدنية الرذائل التي توجب
استغراقها في مقتضيات القوى الجسمانية والغفلة عن

العالم العقلي واقتدارها أن يحصل لها الشعور بإمكان الكمالات واكتساب المجهول من المعلوم فيشتاق إليه
ومن اعتقادات الباطلة المنافية للحق ومن أخلاق المذمومة الردية البدنية إلا أن حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاشتغالها في تدبير البدن فإذا فارقت البدن العائدة تم السعادة
والشقاوة ويختلف مراتب النفوس بحسب الأخلاق والسعادة والشقاوة وكل ذلك مبني على حدوث
النفس وبطلان التناسخ وقد عرفت ما فيها **أقول** يطلق القائلون بالتنفس هل تعدم أم لا فقال قوم
أنها تعدم وتعارض البدن بعينها وتعلوه كما كانت أولا وقد ذهب الجمهور إلى أن البدن المعتبر شرط
لوجود النفس فإذا أعدم البدن عدمت النفس كما كان حدوثها متعلقا به وذهب جمهور أن النفس باقية
لا تعدم بعدم البدن واختلفوا فقال قوم إنها تمتنع قيامها بدون توسط البدن فإذا أعدم لا
البدن يتعلق ببدن آخر وهم القائلون بالتناسخ وهو لا يقولوا بعدم الفوت وإنها متعلقة
بالأبدان متعاقبة لا إلى نهاية والظاهرون قال الجمهور إن النفس جاز به وإنها باقية بعد البدن ولها
سعادة وشقاوة تعينا بأن يفسر السعادة إدراك الملائم من حيث هو ملائم وتسمى الشقاوة إدراك
المنافي من حيث هو مناف وذكر أن السعادة إنما يكون بالالتذاذ الحاصل باللذة هي إدراك الكمال
والخير ووصولها إليه والشقاوة إنما هي بحصول الألم وهو إدراك المنافي والشر ووصولها إليه
وكل قوة من القوى الذي أدركت بها ما يلائمها فالقوة الباصرة تلتذ بالصور المستحسنة لكونها ملائمة
لها وكذا السمع وأن القوة العقلية فالملائم لها إنما هو إدراك المعقولات والعلم بالموجودات
على ما هي عليه والشقاوة على هذا المنهاج فإذن السعادة والشقاوة راجعتان إلى إدراك الملائم
والمنافي من حيث هما كذلك ومن هنا هو أحرى بتسمية السعادة ولها بسبب آخر وهو التنزه للنفوس
من الكمال عن النقائص والخلاص عن الهيئات الردية المقتضية لانقياد النفس إلى اللذات الجسمانية
ومن الاشتغال بالأمور المحسوسة والإعراض عن العالم العقلي والغفلة عن الأمور المجردة العلوية
والشقاوة تحصل للنفس بسبب عرفانها بإمكان التكميل واكتساب المعارف والعلوم من تحصيل
المجهول مع أنها فاقدة لها فيحصل لها الشوق وعدم المشتاق إليه فيحدث الألم ويحصل
التعذيب بسبب اعتقادات الباطلة المنافية للحق والأخلاق والرذيلة الردية البدنية فإن
فإن النفس قد كانت ترجو حصول الكمال لها فلم يحصل لها ما رجته فحصل لها العذاب لا العقاب
النفس حال تعلقها بالبدن أما أن يحصل لها كمالاتها وكان ينبغي أن يلتذ ويحصل إدراك لذة العرفان
وأما التي لا يحصل فكان ينبغي أن يتألم ويحصل لها الجهل لا يا قول إنما لم يحصل اللذة والألم
لعدم الإدراك للملائم والمنافي فإن النفس حال تعلقها بالبدن تكون مشغولة بتدبيره ممنوعة
النظر عن غيره فلا يحصل لها ألم ولا لذة إلا في بعض الأحيان

وهذا

ولهذا اللذة من دون معرفة بعض المسائل المشكلة لذة عظيمة وإذا فارقت النفس البدن
زال العائق لها عن الإدراك في اللذة والألم والحاصل أن مراتب النفوس مختلفة في السعادة
والشقاوة بحسب الأخلاق ومن انتهاء العقل وعدمه وبحسب الأخلاق ومن انتهاء إلى التخلص من الملكات
الردية ومن الأخلاق والأمتعة ومن التعذيب فحال النفس مبني على حدوثها وبطلان التناسخ
قال قال إن الإنسان إذا تحول الذي بلغ الله سبحانه ونحن نقول إن النفس إنما تعلقت ببدن لتتوصل
كمالاتها عليه وإذا استكملت بواسطته وتجردت عن الهيئات البدنية الردية لم يبق لها شوق إلى
البدن فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب البدن بل يجذبها الكمال إلى عالم القدس وتختلط بسلك
الحروف والتي استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيئات المذكورة لم يبق لها احتياج إلى البدن فلا
تتعلق ببدن آخر لكن تبقى بسبب الهيئات البدنية الباقية معذبة إلى أن تزول لكنها لا تبقى بعدها
فإنها عرضت بسبب مباشرة الأمور البدنية فتزول فتزول وتحصل لها السعادة الكاملة والتي
لم تستكمل بعد محتاجة إلى البدن فإن لم يكن لها هيئات ردية لم يحصل لها شقاوة فأبدت معها بعد البدن
وحصل لها الخلاص عن العذاب ويحتمل أن يجذبها الحاجة إلى الكمال إلى التعلق ببدن آخر إنساني
إن كان فيها هيئات ردية يحتمل أن تبقى معذبة بسلك الهيئات دائما ويحتمل أن يجذبها ملكة الهيئات
إلى التعلق ببدن آخر حيواني ولا يعلم الحكم بشيء من هذه الأمور واحد لعلم بحقائق الأمور **أقول** ذكر
أن الذي ذكره في هذا الموضع أن النفوس البشرية لها أربع مراتب المرتبة الأولى النفوس الكاملة
في قوتها العلمية المجردة عن الرذائل ومن الأخلاق الردية البدنية وهؤلاء أصحاب السعادة
والسعيهم في هذا أخلقوها إنما تعلقت بأبدانهم طلبا للاستكمال والمعارف فإذا حصل لهم مطلوبها
لم يبق لها شوق إلى البدن فإذا تجردت عنه لم تتعلق ببدن آخر بل جذبها كمالها إلى عالمها العلوي
وصارت في أعلى عليين أبد الآبدين المرتبة الثانية النفوس الكاملة في القوة العلمية المتخلقة بالأخلاق
الردية والملكات الذميمة فهؤلاء بعد مفارقة أبدانهم لا حاجة لهم إليها لحصول الكمال لهم
ولا تتعلق ببدن آخر لكن تكون معذبة بسبب الهيئات والأخلاق الردية إلى أن تزول فإن تلك الأخلاق
عرضية لا أنها حصلت لها بسبب البدن فتزول بزواله فلا تدوم التعذيب بها وتحصل لها
السعادة الكاملة المرتبة الثالثة النفوس الناقصة في القوة العلمية الخالية من الأخلاق الردية
فإنها تبقى محتاجة إلى البدن لتستكمل به ويحتمل أن ما بقيت معها بعد الموت ولا يحصل لها شيء
من العذاب لعدم اتصافهم بالعقائد الباطلة والملكات الردية ويحتمل أن تتعلق ببدن
آخر بعد خراب بدنها لأنها محتاجة إلى الكمال وإنما تتم بالعلوم الكسبية وإنما تحصل ذلك
بواسطة الإدراك الجزئي المحسوس على العلم المرتبة

الرابعة

الناقصة في الكمال الانسي المنتقصة بالملكات الردية يحصل لها [illegible] بما يستحكم الهيئات الردية
المتمكنة من جوهر النفس وبحصول الرذائل الموسومة فيها الى التعلق ببدن حيواني و
لا يمكن الجزم بشيء من هذه وفي هذا الكلام موضع نظر ذكرناه في كتابنا الاسرار والمقامع وتنقيح الابحاث

قال القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه مقالات الاولى في احكام الجسم وما يتعلق بها
لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يماسه جزء آخر او ماسه وتداخلا لم يكن في الوجود [illegible] وان
فالجانب الذي يماس به غير الذي لا يماسه به فينقسم اقول لما فرغ من العلم الالهي شرع في
الطبيعي وفي هذه المقالة مسائل الاولى في الجزء الذي لا يتجزى اعلم ان الناس اختلفوا هاهنا على
خمسة مذاهب [illegible] ان الجسم اما بسيط او مركب والمركب اما من اجسام مختلفة الطبائع
او متفقتها فالمركب اجزاؤه موجودة بالفعل واما البسيط فلا شك انه قابل للقسمة فاما ان يقال
انه مركب او لا وعلى تقدير التركيب فاما ان يتركب من اجزاء متناهية او لا وعلى تقدير عدم التركيب فاما ان
تتناهى القسمة فيه او لا فالاقسام اربعة الاول انه مركب من اجزاء متناهية وهو مذهب [illegible] انه مركب
من اجزاء لا تتجزى ولا تقبل القسمة بوجه البتة وهو مذهب المتكلمين [illegible] الثاني
انه مركب من اجزاء لا تقبل القسمة الفكية وتقبل القسمة الوهمية والفرضية وهو مذهب [illegible] الرابع
انه مركب من اجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو مذهب جماعة من [illegible] الثالث انه
غير مركب اصلا بل هو في نفسه بسيط كما هو في نفس الامر لكنه يقبل انقسامات متناهية وهو مذهب [illegible]
ونسب الى الشهرستاني [illegible] انه بسيط لكنه يقبل انقسامات لا تتناهى وهو مذهب المحققين من [illegible] الاوائل
[illegible] اعلم ان جماعة من الاوائل ابطلوا تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى بوجوه كثيرة احدها انه
لو وجد جزء لا يتجزى فاما ان يماسه جزء آخر او لا يماسه [illegible] الاقسام
[illegible] لا يتركب منه جسم [illegible] لان التركيب انما يكون بانضمام بعض
الاجزاء الى البعض فاذا لم يحصل المماسة والملاقاة لم يحصل التركيب وهو ظاهر [illegible]
ويلزم منه ما ذكرناه اولا لان التداخل [illegible] في حيز جزء واحد فلا يحصل حجم بانضمام
الاجزاء [illegible] ويلزم منه الانقسام لان الجانب الذي
يماس احد الجزئين المحيطين به غير الجانب الذي يماس الجزء الآخر [illegible] فيكون منقسما هف قال ولانه
لو وجد اجزاء لا تتجزى [illegible] جزءا [illegible] قطع مثله او اكثر او لا
لكانت المسافة التي يقطعها [illegible] مثل التي يقطعها الكبرى او اقل فينقسم وكذا الكلام في الفرجار
ذي الشعب الثلاث اقول هذا دليل ثان على ابطال الجوهر الفرد وتقريره ان الدائرة العظيمة من الرحى

وهي المفروضة في الطوق اذا تحرك جزءا فالذي في الدائرة الصغرى القريبة من القطب ان تحرك جزءا لزم
ان يكون ما في الدائرة الصغرى مثل ما في الدائرة العظيمة وهو باطل بالضرورة وكذا لو فرض تحرك [illegible]
من القطب اكثر من جزء لزم زيادة [illegible] على [illegible] الدائرة العظيمة وان تحركت الصغرى اقل من جزء
لزم الانقسام وكذا الكلام في الفرجار ذي الشعب الثلاث [illegible] فان كل واحد من شعبه يفعل دائرة
لكن متفاوتة في الصغر والكبر فاذا تحركت الشعبة [illegible] جزءا [illegible] كانت الدائرتان
متساويتين هف وان تحركت اقل لزم الانقسام قال ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا تتجزى [illegible] لزم
حركته من جزء الى آخر ومحال ان يوصف بالحركة حال ما يكون ملاقيا للجزء الاول وللجزء الثاني بل حال
كونه على الفصل المشترك فينقسم الجزء اقول هذا دليل ثالث على ابطال الجزء وهو ان القول به
يستلزم نفي الحركة والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المتحرك من جزء الى آخر اما
ان يوصف بالحركة حال كونه في الجزء الاول وهو محال لانه بعد لم يتحرك او حال كونه في الجزء الثاني وهو
محال لان حركته قد انقطعت فلم يبق الا حال كونه في الحد المشترك فيلزم انقسام الجزء الذي عنه
الحركة والذي اليه الحركة وهو المطلوب لا يقال [illegible] على تقدير عدم الجزء لانا [illegible] يوصف
بالحركة حال كونه في المكان الاول او الثاني ويلزم ما ذكرتم من المحذور [illegible] الاول و الثاني مكان
وان لم يكن [illegible] فرض ثانيا [illegible] وهو محال لانا نقول [illegible] انه ليس للاول والثاني مكان بل كلما
فرضه مكانا ثانيا [illegible] مكان ثان سابق عليه موجود بالفرض لا بالفعل [illegible] حكم
موصول الجسم الذي قبل المفروض ثانيا وهكذا الى غير النهاية قال ولان الشمس اذا ارتفعت
جزءا لا يتجزى فاما ان ينقص من ظل الخشبة المقابلة لها المغروزة في الارض جزء او اكثر كان
طول الظل مثل ارتفاع الشمس نصف النهار او اكثر وان انتقص اقل انقسم الجزء اقول هذا
دليل رابع على ابطال الجوهر وتقريره انه لو كان الجزء ثابتا لزم مساواة [illegible] الصغير
للكبير والتالي باطل بالضرورة فكذا المقدم بيان الشرطية انا اذا نصبنا خشبة حال طلوع الشمس فانه
يقع لها ظل ينقص كلما ارتفعت الشمس فاذا فرضنا ارتفاع الشمس جزءا لا يتجزى فاما ان ينقص
جزء او لا والثاني باطل بالضرورة [illegible] والظل على حاله لم يتحرك وهكذا
الى ان تصير الشمس على سمت الراس وهو باطل بالضرورة فاذن لا بد وان ينقص من الظل جزء فان
كان جزءا لا يتجزى فنقول اذا تحركت الشمس جزءا [illegible] الظل او تحرك اقل من جزء
لزم ما ذكرناه من المحذور وان تحرك جزءا لزم ان يكون طول الظل مثل ارتفاع الشمس نصف النهار
وهو ربع الفلك ويلزم مساواة [illegible] الصغير للكبير وهو محال فلم يبق الا انه اذا تحركت الشمس جزءا

هو كل الطرف اولا فيلزم الانقسام ولانه يمكن ان يكون اجزاء ان لم يكن كرية كان لحد جانبيه على الاخر
وان كانت كرية فبعد انضمام بعضها الى بعض يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل من الجزء **اقول**
مراده الدليل الخامس على ابطال الجزء وتقريره ان يقول الجزء متناه بالضرورة وكل متناه مشكل
فالجوهر مشكل فاما ان يكون كرة او ذا زوايا والقسمان باطلان لانه لو كان ذا زوايا ولانه يكون احد
جانبيه غير الجانب الاخر فيلزم انقسامه واما كونه كرة فلانه اذا انضم مع غيره كان بينهما فرج لا تسع
للجزء لان الكرات المنضمة يحدث بينها فرج اصغر منها فيلزم الانقسام **قال** لان النهاية النقطة موجودة
لانها طرف الخط الذي هو طرف السطح الذي هو طرف الجسم الموجود وطرف الموجود موجود فمحلها غير
منقسم والا لزم انقسامها لانها اى النقطة حرية بحمل انها في البعد **اقول** مراده الدليل العامل في نحو الجزء
وتقريره ان النقطة موجودة لانها نهاية الخط والخط موجود لانه نهاية السطح والسطح موجود
لانه نهاية الجسم الموجود ونهاية الموجود موجود فاذن النقطة موجودة وهي غير منقسمة والا لم
تكن طرفا بل الحد طرفيها هف والقائم ان يكون منقسمة فاما ان يكون جوهرا او عرضا فان كانت جوهرا
فهو المط وان كانت عرضا فمحلها ان كان غير منقسم فهو المط وان كان منقسما لزم انقسامها لانه اى الحال في الحد
الجزء لا يحل ان يكون لا يحل كونه هو اى في الحد والا لكان العرض الواحد حالا في المحلين فيه متى ان
تكون عين **قال** ولان الحركة الحاضرة غير منقسمة والا لكان بعض اجزائها غير مجتمعة لان شأن اجزاء
الحركة ذلك ولا تكون الحاضرة حاضرة والمسافة التي تقع عليها الحركة غير منقسمة والا لكانت الحركة الى نصفها
نصف الحركة الى كلها **اقول** مراده الدليل بان على ثبوت الجوهر وتقريره ان نقول الحركة مركبة من اجزاء لا تتجزى
والمسافة كذلك وبيان ذلك ان المتقدم ان الحركة الماضية والمستقبلة معدومتان فالحاضرة لو كانت
معدومة لم يكن للحركة تحقق وهو باطل بالضرورة وان كانت موجودة فاما ان تقبل القسمة او لا والاول
باطل لان اجزاء الحركة لا يمكن اجتماعها في الوجود فاى ضربها لو انقسم لا مجتمع فيه اجزاء الحركة
وهو باطل وهو المط فنقول المسافة التي تقطعها تلك الحركة الغير المنقسمة اما ان تقبل القسمة
او لا والاول باطل والا لزم انقسام الحركة لان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى جميعها و
قد فرضنا الحركة غير منقسمة هف والثاني وهو عدم انقسام المسافة يلزم ثم اذا انتقل المتحرك
الى جزء آخر نقلنا الكلام الى ان ينتهي المسافة فيلزم تركبها من اجزاء لا تتجزى **قال** لانا
نقول لا م ان طرف الموجود موجود فان الطرف امر عدمي وهو عدم الامتداد ولا م انه لا جزء في الاعيان
ولئن سلمنا لكن لا م انقسامها بانقسام محلها وانما يلزم لو كان الحلول حلول السريان وهو ممنوع **ترجمه**
تعريض على الجهة الاولى بالمنع من كون النقطة والخط والسطح امورا موجودة وكونها اطرافا لا يقتضي

وجودها

وجودها فان الاطراف امور عدمية بعيدة الوهم ولا م انها لا جزء في الاعيان ولا تحقق ثم سلم وجودها
ومنع انقسامها بانقسام المحل وانما يلزم انقسام الحال بانقسام المحل لو كان الحلول حلول السريان
اما حلول الحلول فلا يلزم منه الانقسام ولهذا الاعداد ان مع نصف ثلث ذلك نصف لا يوم ولا في نصف
العشرة نصف الوحدة القائمة بها لان الحلول ليس على نعت السريان بل هو المتعين بطرائقها فلا ان
انواع الكم المتصل الموجودة مختلفة بكون بعضها بعد وامام قلا ان ان الذي تحليل في كل جزء او جزء
بعض الاجزاء او الانحلال شي امتها الشيء و [illegible] والا لزم قيام العرض بالمحال المتعددة والتبع
ممثل الكلام الى والدال ملزم منه عدم الحلول ونحو ينبغي وجود الوحدة ولا ضافات الحالة و نظائر
كونها مستندة والا لزم التسلسل لا تعالم لا يحلها المجموع من حيث هو مجموع والكل وحده في ان اجزاء فانا
نقول المجموع من حيث هو مجموع اما ان يقوم بكل جزء او بعض الاجزاء ويتسلسل **قال** ولان انقسام
الحركة الحاضرة لم يدل على الانقسام الوهمي ولا يلزم ان اجزاؤها لا يجتمع والذي يدل على الانقسام بالفعل فلا
يلزم من عدمه وجود الجزء لكونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية وعلم منه امتناع تركب الجسم
من اجزاء لا تتجزى غير متناهية **اقول** هذا هو الجواب عن الوجه الثالث وتقريره ان نقول لا م ان الحركة الحاضرة
غير منقسمة والا لزم اجتماع اجزائها في الوجود ومن شأن الحركة عدم اجتماع اجزائها وانما يلزم بعدم
الانقسام عدم الانقسام الوهمي بمعنا بطلان اللازم على التحقيق لجواز انها منقسمة بالوهم والفرض وان
اجزاؤها الوهمية يجتمع في ان الحاضر وانه لم يدل بعدم الانقسام على الانفكاك بالفعل قلنا انها غير منقسمة
بهذا المعنى فوله يلزم الجزء قلنا لا م وانما يلزم ذلك لو لم يقبل القسمة الوهمية فلم لا يجوز ان يقال انها
تقبل القسمة الوهمية دون الانفكاكية والجزء عندكم لا يقبل القسمة بشيء من المعاني ولعلم ان الاجزاء
في غاية السقوط فان الحركة لا يمكن اجتماع جزئين منها في ان لا وجود لها في ان البتة وانما توجد
مطابقة للزمان ولو فرض وجودها في ان لكان يحال الاعلا ما يقول [illegible] واحد لم يكن قابلا للقسمة البتة
لا بالوهم ولا بالفعل ومثل هذا الايراد وامثاله مما ذكر على عصمة في العلوم العقلية وقلة معرفته
بلوازم الاشياء التي يفرضها ولما اثبت بطلان الجوهر الفرد علم منه بطلان تركيب الجسم من جواهر
فرد سواء كانت متناهية او غير متناهية **قال** ولانه لو تألف من اجزاء غير متناهية لكان قطع
المتحرك في زمان متناه قطعا لاجزاء غير متناهية ولكان الفيل والنملة في الوجود ابعادا غير متناهية فنعلم
ان الجسم ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس **اقول** هذا ذو دليلان
ذكرهما الشيخ ابو علي في ابطال مذهب القائلين بتركب الجسم من اجزاء افراد غير متناهية وتقريره الاول ان
الجسم المتناهي لو تركب من اجزاء غير متناهية لامتنع قطعه بالحركة في زمان متناه لان قطعه غير ممكن

ان لا بعد وقطع نصفه وقطع نصف غيره ممكن الا بعد وقطع بعده وهكذا الى ما لا يتناهى من الاجزاء
ملزوم قطعه في زمنه غير متناهية وهو باطل بالضرورة فان قطع مسافات متناهية لا قد لم
في زمنه متناهية الثاني لو كانت اجزاء الجسم غير متناهية لزم عدم تناهي مقداره والعقد اللازم
والثاني ظاهر والملازمة كذلك بان المرتسطة لنا بالضرورة ان الاجزاء مقتضيه للمقدار والا لزم جواز اجتماع اجزاء
غير متناهية ومقدارها يساوي مقدار جزء واحد منها لا يتجزى وهو ظاهر بالضرورة واذا كان مقتضيا
للمقدار زاد بزيادته فاذا كان الاجزاء غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه وقد نقضت
عليها في كتاب الاسرار باعتراضين واقعين والقائل بان كل الجسم من اجزاء متناهية او غير متناهية بيت
انه واحد في نفسه كما هو كذلك في الحس قال والاسباب الموجبة للقسمة اما الفك او الوهم او
اختلاف عرضين ولا ينتهي في القسمة الى حد لا ينقسم بل هو قابل للقسمة الى غير النهاية نعم القسمة
الانفكاكية ربما تقف لمانع دون الوهمية اقول لما بين اتصال الجسم ثبت انه قابل للقسمة واسبابها
الفك وهو ظاهر والوهم وهو كما يتخيل اشتمال الطول على طرفين واختلاف عرضين حقيقيين كالبلقة
فانها تقتضي انقسام محلها لان بعضها والى انها قائم في بعض الجسم والبعض الاخر قائم في البعض الاخر
ملزوم منه تركب المحل او غير حقيقيين بل اضافيين كما في المحاذاتين والموازاتين ولا ينتهي
الجسم في القسمة الى حد لا يتجزى والا لزم وجود الجزء الذي لا يتجزى في الجسم وهو محال نعم القسمة
الانفكاكية قد يقف عند صغر مقدار حد الصغر بالة التي تقسمه والامتناع لعارض لا يستلزم
الامتناع الذاتي قال والهيولى لا مقدار لها في ذاتها والا لما قبلت الا ما يطابقها لكن
المقدار بعد قابل للقبول الانقسام وانقسامها لا يقتضي ان يكون له هيولى اخرى لكونها غير متصلة
بذاتها اقول الهيولى يعرض لها المقدار من خارج ذاتها لا انها مستقلة في ذاتها والا لزم ان
لا تقبل ما لا يطابقه الا ان المقدار بعد قابل للقبول الانقسام لان لا مقدار له في ذاته لا يرد عليه
القسمة لذاته لانها ليس شيئا غير شيء واذا كانت قابلة للقسمة لم يلزم ان يكون لها هيولى لان
لان المقتضي لوجود الهيولى ليس مطلق القسمة بل القسمة الانفكاكية وقابلها الذاته وهو المتصل بذاته
والهيولى ليس كذلك فلا يكون لها هيولى المسئلة الثانية في المكان قال ولكل جسم طبيعي
حيز طبيعي لانه لو فرض خاليا عن العوارض المفارقة لزم شكل وحيز بالضرورة ولا نعني بالطبيعي
الا ذلك اقول كل جسم لا بد له من مكان يقتضي طبعه ذلك الجسم وهذا الاطلاق عند القائل بكون
المكان سطحا حاويا ليس بجيد فان المحدد لا مكان له فيجب تخصيص الدعوى بان يقال كل جسم في مكان
فلا بد له من مكان طبيعي ولفظة الحيز او في للمكان فذكره عقيب المكان بكل محض فالدليل على

اصعاد الجسم المكان الطبيعي انا نعلم بالضرورة ان الجسم لو فرض خاليا عن العوارض الغريبة والامور
الخارجة عنه فانه يلزمه شكل معين ومكان معين فان التناهي لازم للجسم فيكون مشكلا بالضرورة ولا
يعد طبيعي الا ما يقتضيه الجسم ويستدل عليه عند خلوه عن ما هو المفارقة عنه ولما كان الشكل
واحد من مقتضات الطبيعة وكان دليل شوقها والحاطه لها تحت دعوى احد كما قال والشكل
الطبيعي للبسيط الكرة لان غير الكرة مختلفة الجهات فتخصص احد جزئيه بهيئة دون اخرى ترجيح
بلا مرجح اقول الكرة جسم يحيط بها سطح واحد يكون الخطوط الخارجة من وسطه الى محيطه متساوية
والكرية هي مقتضى طبع البسيط لان الشكل الواحد انما هو الكرة اذ لا اختلاف فيه بخلاف
المثلث وغيره من الاشكال المتكثرة ما يشتمل على الخطوط والزوايا ومقتضى الواحد واحد
فلو اقتضت الطبيعة الواحدة الشكل المختلف لكان تخصيص بعض الجوانب بكونه زاوية والبعض
الاخر بكونه خطا ترجيحا من غير مرجح وهو محال قال وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان لانه
ان حصل في احدهما كان الاخر متروكا بالطبع وان لم يحصل في شيء منهما امتنع ان يوجد في حالة واحدة
الميل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا متروكا بالطبع اقول الجسم الواحد لا يكون له مكانان
طبيعيان وقيده بالطبيعي لان المكان تعدد لا ممكنه للواحد اذا كان بعضها طبيعيا والباقي
قسريا وهذه المسئلة ينتفع بها في وحدة العالم والدليل على وحدة المكان الطبيعي انه لو كان
للواحد مكانان طبيعيان فاما ان يكون في احدهما او خارجا عنهما الاول يمكن ان يكون فيهما معا
فان كان في احدهما فاما ان يطلب الثاني لو خلا عن الاحوال المقارنة له اولا والاول يستلزم كون
الطبيعي الذي هو فيه متروكا بالطبع والثاني يستلزم كون الطبيعي الذي فرض خارجا عنه
متروكا بالطبع وان كان خارجا عنهما امتنع توجهه مع خلوه عن العوارض اليهما معا والا
اما ان يطلب احدهما فيكون ترجيحا من غير مرجح والا فيكون الثاني غير مطلوب مع خروج الجسم
عنه والمكان توجهه اليه فلا يكون طبيعيا ولانه يطلب الغير فيكون تاركا له بالطبع فلا يكون
طبيعيا واما ان لا يطلب احدهما فلا يكون شيء منهما طبيعيا هف وهذا ظاهر ذكرناه في
كتاب الاسرار قال والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط الغالب فيه او ما يتفق تركيبه فيه
عند استواء المجاذبات اقول لما فرغ من بيان مكان البسيط شرع في مكان المركب ولما كان
التركيب لا يقتضي زيادة الاجسام لم يكن للمركب مبدع والا لزم الخلاء فاذن مكانه مكان
البسائط وذلك لانه اما ان يتركب عن بسائط متفاوتة او متساوية والاول يكون مكانه الطبيعي
هو مكان الغالب فيه والثاني يكون مكانه ما يتفق تركيبه فيه عند استواء المجاذبات وفي هذا النظر

اما اولا فلان من مذهب الشيخ ان علم القول الذي عنده على ما سنذكره تكون صورة المقوم جوهرا وفي المركب
فكيف يصير مكان العناصر طبيعيا لها فان قلت انه طبيعي للمركب لا الاجزاء قلت المقصود لا شك انه من مكان
حال كونه معمورا وبعده لا يلزم واما ثانيا فلان المساوي لو كان مكانه الطبيعي هو ما
اتفق تركيبه فيه لكان اذا اخرج عنه الى مكان اخر من امكنة الاجزاء كان طلبه لذلك الخروج وعائدا
الى مكانه لا يوافق خلو العناصر ذلك محال ولو فصل ان مكانه ما يقع وجوده فيه لا ما يقع تركيبه فيه
لجوزنا ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان ويكون مكانه ما يقع وجوده فيه قال والمكان
ما يتمكن فيه الجسم ولا يكون نفس المتمكن فيه فانقسام لا يسع انقسامه ولا يحول ليكون معدوما لكونه مشارا
اليه فهو اما ان موجود وليس خلاء والا لكان عدما محضا او بعدا مجردا او لا وقع لكونه قابلا
للزيادة والنقصان وكذا الثاني لما مر اقول المكان ما يتمكن فيه الجسم اي يحل فيه الجسم ولا يكون
نفس المحل بانقسامه لانقسام كما في الهيولى والاجسام التي هي محال الاعراض واطلق على المحل ما يتمكن
فيه الجسم مجازا بحسب الاصطلاح وان كان في اللغة يطلق على ذلك والمكان لا يكون موجودا ليس عدما محضا لانه
مشار اليه والمعدوم لا يشار اليه وليعلم ان جماعة نفوا كون المكان امرا وجوديا بانه لو كان
موجودا فاما ان يكون جوهرا او عرضا والثاني باطل لان المتمكن ينتقل الى المكان فلو كان عرضا لزم الذهاب
ومن الاول باطل لانه لو كان جوهرا فاما ان يكون مشارا اليه [illegible] فان كان مشارا اليه فتنقل الى مكان ويتسلسل
والجواب ان نقول لم لا يجوز ان يكون عرضا قوله لان المكان يحتاج الى غير المتمكن سلمنا لكن لم لا يجوز
ان يكون جوهرا مشارا اليه ولا يفتقر الى مكان لانه يكون بعدا مجردا كما ذهب اليه افلاطن لا اعرف
هذا نقول ذهب جماعة الى ان المكان خلاء [illegible] والمراد به البعد المجرد عن المادة وذهب المتكلمون [illegible] الى ان المكان هيولى [illegible] الى انه صورة [illegible] الى انه السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
المحوي [illegible] انه السطح مطلقا والمصنف ابطل كون المكان خلاء بان الخلاء اما ان يكون عدما
محضا او متعلقا بمجرد [illegible] والاول باطل لانه قابل للزيادة والنقصان فانا نعلم ان الخلاء
الذي بين الجدارين [illegible] من الخلاء الذي بين طرفي الطاس والزيادة والنقصان من خواص الكم فوجب
كون الخلاء كما [illegible] ما يطل الثاني من كون البعد المجرد لا يعقل [illegible] بل لابد له من مادة قال ولان
البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا فلنفرضه شكلا في الوجود ولابد ان يكون ذلك لبعض المقادير
والا لكان الكل كذلك لا السبب من خارج والا لكان المتقدر المجرد قابلا للفصل
والوصل ولا يكون لان المادة لانا فرضناه مجردا عنها اقول هذا دليل ثان على امتناع وجود المقدار
المجرد عن المادة ونقرره ان نقول لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لما تقدم من تناهي الابعاد

وكل

وكل متناه فله شكل بالضرورة فلنفرض ذلك الشكل لم كان لبعض المقادير كذا فيكون للجزء
شكل الكل وهو محال وان كان لسبب من خارج كان المتقدر المجرد عن المادة قابلا للفصل والوصل
بذاته لان الشكل انما يحصل للمتناهي بعد انفصاله عن الغير واتصاله به لكن الفصل والوصل
انما يقبلهما المادة لانا قد بينا ان من اتصال لا يقبل الانفصال ولا الانفصال الاتصال فيكون الشكل
حصل باعتبار المادة لانا فرضنا البعد مجردا عنها وهذا الدليل بعينه سبق [illegible] قال
ولانه لو كان مجردا لامتنع ان يحل فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين في مادة واحدة ولان اختلاف
اجزائه الطبيعية الواحدة بالحلول واللاحلول اقول هذا دليل ثالث على امتناع كون المكان بعدا
مجردا ونقرره ان نقول لو كان المكان هو البعد المجرد لامتنع ان يحل فيه الجسم والتالي باطل قطعا فان
المكان هو الذي يحل فيه الجسم فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الجسم له بعد فلو حل في بعد لزم اجتماع
البعدين في مادة واحدة لانهما بعد المكان والاخر بعد المتمكن واجتماع بعدين في مادة واحدة
محال ولان اجزاء الطبيعة الواحدة انما تختلف بالحلول واللاحلول قال لا يقال لو لم يكن لكل جسم بعض
ان ينتقل الى مكان مملو والا لكان الجسم الذي فيه لم ينتقل الى مكانه لزم التداخل او الى مكان اخر
فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع الاجسام بل الى مكان خال ولانا اذا رفعنا باطن اصبعنا
المماس لجسم املس بحيث لا يتخللهما ثالث فعنده فانه يقع الخلاء لان الجسم انما ينتقل الذي من الاطراف
بحال كونه على الطرف ويكون الوسط خاليا اقول هذا دليلان ذكرهما مثبتو الخلاء الاول ان الجسم اذا
تحرك من مكانه الى مكان اخر فالمكان المنتقل اليه اما ان يكون مملوا او خاليا والثاني هو المطلوب و
الاول باطل لان [illegible] المكان ممتلئا حال حصول المتحرك فيه فهو يستلزم اجتماع جسمين في مكان واحد
ويتحرك الجسم الذي كان فيه فاما الى مكان الاول [illegible] والى مكان اخر فيلزم من حركة البقة
حركة جميع العالم وهو محال بالضرورة الثاني اذا رفعنا اصبعنا عن جسم املس ملاصق بها بحيث لا
يتخللهما ثالث فالوسط لا يخلو اما ان يكون خاليا لانه لو كان مملوا لكان امتلاؤه بحصول جسم فيه
وذلك الجسم انما يحصل في الوسط بحركته عن الطرف اليه وحال حصوله في الطرف يكون الوسط خاليا
لامتناع كون الجسم في مكانين في وقت واحد قال لانا نقول انا اخترنا انه يلزم منه حركة جميع الاجسام
ان يحرك ذلك الجسم الى مكان الاخر بل [illegible] فان امه ويتخلخل لطيفه لان المادة قابلة للمقادير
المختلفة واما الثاني فان [illegible] لا يلزم [illegible] وقوع الحركة فيه وان لم يلزم ان يكون الخاص
فيه يتحرك الجسم من الطرف الى الوسط فلا يقع الخلاء اقول هذا جواب عن الوجهين اما عن
فانا نقول انا نختار ان المكان الذي يتحرك اليه الجسم يكون مملوا فاذا انتقل اليه تحرك ذلك الجسم

عن مكان الى مكان لغيره الى مكان لا اول وله ملزمة حركة جميع العالم فلنا الامر لحولنا ان يكاثف الجسم
الذي في المكان المتحرك اليه بمعنى انه يخلع مقداره العظيم ويلبس مقدارا اصغر منه فيخلو مكان
المنتقل ويتخلخل الجسم الذي هو خلف المنتقل وينبسط في كمه بان يخلع مقداره ويلبس مقدارا
اكبر لملء المكان ويداخله عن متقدمه ويمكن ان يخلع مقداره ويلبس لم يكن اكبر منه او اصغر في آن
واحد او في زمان ولا يلزم من ذلك الخلاء ولا الذي لا حركة جميع العالم بحركة جسم واحد وانا عرفت
ما اوردتم بالدفعة التي وقع النزع منها لان التي لا تسيل العيمه فهو مخ لان يكون لا يقع فيه حركة
وان لم يوجد بها التي كان لحاصر فانا نقول لا يمكن خلو الوسط فيه لا امكان تحرك كل الجسم من الطرف الذي
في ذلك النزع وهذا الكلام في غاية السقوط فان النزع ولو كان في زمان الا ان انفصال الاعلى عن
طرف الاسفل الكائن آن كان انفصاله عن الوسط في ذلك الآن بعينه وفي ذلك الآن اذا كان الطرف
متسعا لا امتلاء وصول الماء اليه يكون الوسط خاليا عن الشغل وهو المراد بل الحق ان الخلاء لو كان متى
ارتفع احد طرفيه دفعة ارتفع الاخر معه لما كان القابض خاليا وجميع الاجزاء قال ومن العلامات
الدالة على امتناع الخلاء ان اناء الضيق الراس الذي في اسفله ثقب ضيق وقد ملئ ماء فان فتح راسه
نزل الماء وان سد لم ينزل ومنها انبوبة اذا وضع احد طرفيها في الماء ومص صعد الماء ولو ارتفاع
اللحم في المحجمة وانكسار القارورة التي اذا اخذنا راس انبوبة داخلها واحكمنا الخلل في عنقها ثم
الى داخل ان جذبنا الانبوبة الى فوق بحيث لا يدخلها الهواء والى خارج اذا ادخلناها فيها اقول
من دلائل المحتجين على نفي الخلاء بالعلامات وهي امور مشاهدة هي عجائب تحصل بسبب تلازم صفائح الاجسام
بحيث لا يمكن الخلاء فمنها ان الاناء الضيق الراس الذي في اسفله ثقب ضيق وملأناه
ماء ثم شددنا راسه لم ينزل الماء وان فتحنا راسه نزل لانه من الراس يدخل الهواء من الراس لانا
عصر هبوط الماء من اسفله ومع شد الراس لا يمكن دخول الهواء فلو نزل الماء لزم خلو بعض
الاناء وهو محال ومنها الانبوبة اذا وضعنا احد طرفيها في الماء ومصصنا الطرف الاخر صعد الماء
تصاعد الماء لانا نجذب الهواء فينجذب معه ولو جاز الخلاء لم يجب صعود الماء اذ لا سبب له وكذا اللحم
ترتفع عند مص المحجمة لان الهواء ينجذب بالمص فلو لم يتبعه اللحم خلا المكان ومنها اذا ادخلنا
راس انبوبة في قارورة واحكمنا الخلل بينهما حتى صار الشد بحيث لا يدخل فيه شيء من الهواء ثم
جذبنا الانبوبة الى خارج فان القارورة تنشق الى داخل وتنكسر لان بجذب الانبوبة يجذب الهواء
المالئ للقارورة فاذا تصاعد الهواء مع الانبوبة استصحب سطح القارورة فانكسرت الى داخل
ولو دفعنا الانبوبة الى داخل انكسرت القارورة الى خارج لان الجسم الذي في داخل القارورة يزيد

حجمه

حجمه فينكسر قال وانما بطل الخلاء لان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي لا يقال لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوي انما متمكنا في سطح لغيره الى نهاية
ولكان الطير الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركا لتبدل السطوح المحيطة عليهما اقول لما ابطل
الخلاء ابطل كون المكان هو البعد الخالي بمعنى ان يكون هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح من الجسم المحوي كما هو مذهب الكون واعترض على هذا القول اصحاب البعد بوجهين الاول ان المكان لو كان
هو السطح الحاوي لوجب ان يكون للفلك المحيط سطح يحويه لكونه في مكان فيلزم ان لا يتناهى الثاني
وذلك ظ معنى لئن يكون المكان هو البعد لا السطح ثم لو كان المكان هو السطح لكان الحجر الواقف
في الماء الجاري والطير الواقف في الهواء السائل متحركا لان الحركة هي استبدال الجسم مكانا بعد
مكان وهذا منقوض بالحجر الواقف في الماء فان السطوح المحيطة به التي جعلتموها مكانا تتوارد
عليه فيكون متحركا وكذا الطير في الهواء قال لانا نحكم على ان الاجسام تنتهي الى جسم لا مكان
له وهو الحاوي لجميع الاجسام بل له وضع فقط وعرفت منع كونهما متحركين لكونهما غير منتقلين
من سطح الى اخر اقول الجواب عن الاول من الوجهين بالمنع من كون كل جسم في مكان فان هذه قضية مشهورة
غير يقينية فلم لا يجوز ان يكون بعض الاجسام لا مكان له وهو الفلك المحيط نعم له وضع خاص وعرفت
بالمنع من كون الحجر والطير متحركين لان المتحرك هو الذي يفارق مكانه الى غيره ويكون هذا المفارقة
منه وللسائل ساكنين لان الساكن هو الذي يثبت مكانه واحدا اكثر من آن ولا استحالة في سلب الحركة و
السكون معا عن شيء واحد كما في الجسم المأخوذ في آن واحد ولو جعل المتحرك هو الذي يفارق
مكانه سواء كان هذه المفارقة منه او من غيره كانا متحركين ولو جعل الساكن هو الذي يثبت نسبته
الى الامور الثابتة محفوظة فهما ساكنان وبالجملة فهذا الخلاف يرجع الى الاصطلاح قال والمكان قد يكون
سطحا واحدا وقد يكون عدة سطوح يتركب منها مكان كما للماء في النهر وقد يكون بعض هذه السطوح
متحركا وبعضها ساكنا كالحجر الموضوع على الارض الجاري عليه الماء وقد يكون الحاوي متحركا والمحوي ساكنا و
قد يكون بالعكس اقول القائلون بان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي قالوا ان المكان قد
يكون سطحا واحدا يحيط بجميع المحوي بان يكون المتمكن محاطا بالمكان من كل جهة كما في قشر البيضة بالنسبة
الى ما في داخلها وقد يكون متعددا من سطوح كما في ماء النهر فانه يحيط به سطح من الارض من اسفل وسطح
الهواء من اعلى ومجموع السطحين مكانه ومثل هذا المكان قد يتحرك بعضه كالحجر الموضوع في النهر فان
الماء الجاري عليه بهذه السطوح التي جعلت جزء مكانه مع ان السطح من الارض غير متحرك والحاوي
قد يكون متحركا والمحوي ساكنا كالساكن في السفينة وقد يكون بالعكس كما في ... ولا كالحجر بالمحيط

المسئلة الثالثة في الجهة

قال والجهة مقصد المتحرك وهي متعلق الاشارة فتكون موجودة والا لما قصدها المتحرك بالحصول
فيها اقول لما فرغ من الكلام في المكان شرع في الجهة لتناسبهما والمراد بالجهة طرف الامتداد الذي تنتهي
به اشارة او حركة اليه وهي موجودة لان المتحرك يقصد الحصول فيها ولا شيء من المعدوم يقصد الحصول
فيه فلا شيء من الجهة بمعدوم وايضا فان الاشارة تتعلق بها وكل ما تتعلق به الاشارة فهو موجود ونبه
بقوله والا لما قصدها المتحرك بالحصول فيها على جواب سؤال يذكر هنا وهو ان المتحرك قد يقصد ما ليس
كالمتحرك من السواد الى البياض مثلا والجواب الفرق فان المتحرك الى الجهة يقصد الحصول فيها لا تحصيلها
والمتحرك في الكيف يقصد التحصيل لا الحصول فالمتحرك اليه قال وهي غير منقسمة في امتداد الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اول جزء منها فان تحرك كانت الجهة ما وراءه وان كان تحركه الى الجهة ودون الجزء
الذي كان فيه الجهة والحصر ممنوع لجواز ان يكون في الجهة لا منها ولا اليها اقول لما اثبت وجود الجهة شرع في البحث عن
كيفية وجودها وبين انها غير منقسمة والدليل على ذلك انها لو كانت منقسمة لكان المتحرك اذا وصل الى
منتصفها لكان متحركا اما الى الجهة او عن الجهة والقسمان باطلان فانقسامها باطل اما بطلان الاول فلاستلزامه
كون الجهة ما وراء المنتصف لا نفس المنتصف والثاني فلاستلزامه كون المنتصف هو الجهة لا ما اليه ونقض
المصنف بجواز كون الحركة في الجهة لا منها ولا اليها فلا يحصل القسمة وهذا الاعتراض ظاهر السقوط
لان المتحرك لا بد وان يتحرك الى غاية ما وهي الجهة ولكن قوله هذا لا يعطي انه يتمم الجهة المسافة التي يتحرك
فيها وهو ما سلم منه الى المحصل قال ووجود ما لا يتناهى خلاء او ملاء متشابه لا يسمى الخلاء او كون
بعض جوانب المسافة مطلوبا بالطبع وبعضها مهروبا فلا بد من اطراف ونهايات وتحددها للاجسام لا تتم
ان لم تحط بعضها بالبعض كان احدها حاصلا في جانب الاخر فهو اما طالب لتلك الجهة او مهروب عنها
وكيف كان يكون الجهات متحددة في نفسها لا بها وان احاط كان المحيط كافيا في التحديد ولا دخل للمحاط
فيه ولا الجسم الواحد غير كري والا لم يتحدد به الا جهة واحدة هي القرب منه بل الجسم المحدد كري
ليتحدد بمحيطه غاية القرب وبمركزه غاية البعد لا يقال انما يكون المحيط كافيا لو كان كريا وهو ممنوع لانا
نقول ان الناس المحدد يجب كونه كريا والا لم يتعين به الا جهة القرب ثم الدليل المذكور اقول
يريد ان يبين كيفية تحدد الجهات وتميزها فان المراد من التحدد هو التميز لما لا يحصل الا في متناهي
من تعارف عليه والعلم ان بعض الجهات يتميز عن بعض اما بالفرض او بالحقيقة والاول كاليمين
والشمال والقدام والخلف والثاني كالفوق والسفل الذي هو مختلف بالطبع فنقول لو كانت الجهات موجودة
في خلاء او ملاء متشابه لم يحصل فيهما تمايز ولا يكون بعضها مهروبا بالطبع وبعضها مطلوبا بالطبع
لبعض الاجسام فيجب ان تتحدد اما باجسام او بجسم واحد لان الحيز ونسبتها الى الحيز واحد ولا تخصص

بعضها

بعضها بالموضعية دون بعض وتحددها بالاجسام لا يخلو اما ان يكون مع الاحاطة او بدونها وكذا
تحددها بجسم واحد فالاقسام اربعة الاول ان يكون تحددها باكثر من جسم واحد لا على سبيل الاحاطة
وهو محال اما اولا فلان كل واحد منهما يحدد حدا واحدا هو القرب منه واما البعد عنه فلا يحدده
لكن المحدد يجب ان يحدد الحدين معا واما ثانيا فلان حصول الحد الحصر احدى الجسمين في
الافق من الاخرى يستدعي امتياز كل منهما قبل حصول الجسمين فيهما فيكون كل واحد من الجسمين
محددة لهما لا بهما وهو خلاف الغرض اما ثالثا فلان كل واحد من الجسمين اما مطلوب للجسم الذي
حصل منهما بالطبع او مهروب له بالطبع وعلى كل تقدير يجب تحصيل الجهتين قبل حصول الجسمين فلا يكون
التحديد بهما بل قبلهما الثاني ان يكون التحديد باكثر من جسم واحد على سبيل الاحاطة وذلك يقتضي
حصول التحديد بالمحيط دون المحاط فانه مع الاحاطة يحصل غايتا القرب والبعد وهما الجهتان
الطبيعيتان الثالث ان يكون التحديد بجسم واحد غير كري وهو محال لانه لا يكون محددا الا للقرب لا
للبعد الرابع ان يكون المحدد جسما واحدا كريا وهو المطلوب فان محيطه يحدد حد القرب ومركزه
يحدد حد البعد وفي هذا البحث شكوك ذكرناها في كتاب نهاية الاحكام ومع ذلك فنقول المركز غير
موجود بالفعل فكيف تتحدد الجهة التي هي موجودة بالفعل وايضا فان هذا الدليل مبني على اختلاف
الجهتين بالطبع وهو ظاهر فانا اذا فرضنا ان الجهة طرف امتداد اخذ من نقطة اذا عين حركته على ذلك ذهب اليه
حاجة او وجود حسا ونحن نعتقد على ما ذهب اليه المحققون فكيف يثبت الشارح منها وكون
الجهات العرضية متناهية ون الحسية غير مستوية للناس ولا موجبة لصيرورة بعض الجهات ممتازا بالطبع
عن البعض فانا لما امكننا مثل المسافات بين الاطراف وبين الاجسام الخارجة عنا ممكنا يكون ذلك
الجهات متعينة ولما لم نعلم حال سائر الجهات العرضية الا بالنظر الى الناس استفدنا انما هو الا اكثر ما
حكمنا بكونه طبيعيا والحس لا يصح ذلك ولعرض المصنف على الاكتفاء بالمحيط بانه انما يكون كافيا لو كان
كريا لانه لما كان من تمام تحدد غاية البعد عنه وكذا في غيره من اشكال الافلاك الان محيطا غير كري
فلا يكفي في التحديد واجاب عنه بانا نعلم الدعوى من اين ونقول ان المحدد كري والا لم يحصل تحديد
الجهتين المسئلة الثانية في حدوث العالم قال وليس خارج العالم خلاء او ملاء والا لزم الخلاء
سواء كانت جانبه محددا او لم يكن لقبول الزيادة فباشتمالها على الابعاد الممتدة ومنعها على الابعاد اللامتناهية
للزيادة والنقصان ولما كان منع لزوم الخلاء على تقدير الملاء لجواز ان يكون الكل العالم مملوءا بجسم آخر
وكذلك على تقدير اللامتناهية اقول ذهب الاوائل الى انه ليس خارج العالم لا خلاء ولا ملاء اما الخلاء
فلما ساعدني نفسه واما الملاء فلانه لو كان موجودا لكان كذلك ولو كان كذلك لزم الخلاء سواء كانت

كرة العالم اولا اما على تقدير عدم المماسة فظاهر اما على تقدير المماسة فلان الفرج
بين الكرتين المتماستين ضرورة وتلك الفرج تكون خالية والخلاء محال لانا لا يقال سواء
كانتا الكرتان متماستين او لا تكون قابلة للتشكل والانفصال فتكون كما فلا يكون
خلاء محالا وايضا قصد المصنف منع الخلاء على تقدير المماسة وعلى تقدير ان لا يكون تلك الفرج
مملوة بجسم اخر وهذا الاعتراض ضعيف على قواعد القوم لانهم يثبتون لا كرية العالم واثبات
اجسام بين الكرتين يقتضي نفي الكرية الا ان يجعل الكرة وما بينها كرة واحدة فتكون في العالم
وكل واحدة من الكرتين الا ان فيها [illegible] وهواء او نار لزم كون الجسم ذا مكان طبيعي
والعاقل لم يمنع [illegible] ذكر على تقدير تسليم [illegible] لم لا يجوز ان يكون اجسام الكرة الاخرى غير
هذه الطبائع قال المقالة الثالثة في مباحث الحركة الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من
كل وجه والا لكان كونه بالقوة بالقوة بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه او من بعضها
وكلما بالقوة محصوله بالفعل اما دفعة او على التدريج ويسمى الاول الكون والثاني الحركة فالحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج وهي ممكنة الحصول للجسم فحصولها كمال له الا انها
تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التادي الى الغير فيكون لها خاصتان
احديهما انه لا بد هناك من امر ممكن الحصول ليكون التادي تاديا اليه والثانية ان
ذلك التوجه ما دام كذلك فانه يبقى منه شيء بالقوة لان المتحرك انما يكون متحركا
اذا لم يصل الى المقصود فالحركة متعلقة بان يبقى شيء منها بالقوة وبان لا يكون
المتادى اليه حاصلا بالفعل فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في مكان اخر كان
له امكانان امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه وهما كمالان والتوجه متقدم على
الوصول والا لم يمكن الوصول على التدريج بل دفعة فاذن التوجه كمال اول للشيء
الذي بالقوة من حيث ما هو بالقوة اقول هذه المقالة تشتمل على مسائل المسألة الاولى
في تحقيق ماهية الحركة اعلم ان الموجود اما ان يكون بالقوة اي بالامكان من غير ان يكون
موجودا بالفعل واما ان يكون بالفعل والاول لا يكون موجودا بالقوة من كل وجه او من بعض
الوجوه والاول محال لان كون الموجود بالقوة موجودا بالقوة موجود بالفعل ولو كان بالقوة
من كل الوجوه لم يكن الموجود بالقوة موجودا بالقوة [illegible] الموجود قسمان اما ان يكون
موجودا بالفعل من كل وجه وهذا لا حركة فيه فان الحركة انما تكون الى شيء معقول عن المتحرك
والتقدير انه بهذا الشيء لم ينتقل عنه شيء حتى تكون بالقوة من تلك الجهة لانا فرضناه

بالفعل

بالفعل من كل الوجوه واما ان يكون مشتملا على الوجود بالفعل ولكن هو موجود بالقوة من
بعض الوجوه وحينئذ فهو على نوعين اما ان يكون خروجه من القوة الى الفعل دفعة وهذا لا حركة
فيه اذ مثل هذا الخروج يسمى كونا واما ان يكون خروجه على التدريج وهو المسمى بالحركة فالحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا كانتقال الجسم من مكان الى مكان اخر على التدريج
بان يحصل في قرب بعد بعد عنه وكاستحالته من كيف الى اخر ولا يمكن تعريف الحركة بالحصول
على التدريج او يسيرا يسيرا لان ذلك انما يعقل بالزمان الذي لا يعرف الا بانه مقدار الحركة
فيدور التعريف كذا لا يمكن تعريفها بانها الحصول لا دفعة فان الدفعة هو الحصول في ان
الذي لا يعرف الا بانه طرف الزمان فيرجع الى الدور فنظر المعلم الاول الى حقيقة الحركة فوجدها
قد توجد وتعدم عن الجسم وكل موجود بعد علته فهو كمال لذلك الموصوف فالحركة كمال بهذا الاعتبار
وهي تفارق سائر الكمالات بان حصولها بالفعل يستدعي عدم شيء عن المحل فان المتحرك ما دام
في الحركة فله كمال يطلبه فالحركة لا ذات لها الا التادي الى ذلك الكمال المقصود فهي كمال لما بالقوة
حاصل في المكان المطلوب او الكيف المطلوب ولما كانت الحركة اسبق الكمالين كانت كمالا اول لما بالقوة
من حيث هو بالقوة وباقي الكتاب ظاهر قال لا يقال لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون
منقسمة والا لكانت المسافة التي يقطعها غير منقسمة فيلزم الجزء ولزم ان يكون منقسمة والا لكان
لاحد جزئيها سابقا على الاخر فلا تكون الحركة الا في حاضرة حاضرة لانا نقول [illegible] جوابه في المعاد
[illegible] اقول اورد بعض من لم [illegible] على نفي الحركة وتقريره لو كانت الحركة موجودة
لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والقسمان باطلان فالقول بالحركة [illegible] وبيان
بطلان الاول انها لو كانت منقسمة لم يكن جميع اجزائها حاضرة فان الحركة ليست من الذوات القارة فلا
يكون الموجود من الحركة موجودا هف وبيان بطلان الثاني انها لو كانت غير منقسمة لزم الجزء الذي لا
يتجزى فان المسافة التي فيها تلك الحركة لو كانت منقسمة لانقسمت الحركة التي فرضت غير منقسمة
والجواب قرره المصنف في المقالة الاولى من ان الحاضر من الحركة منقسم بالقوة لا بالفعل وقد
[illegible] هناك لتفصيل هذا الجواب بالكلية والجواب على طريقته [illegible] ان الحركة ليست حاضرة البتة بل هي
موجودة وحدها نفسها وهي منقسمة ولا يوجد لها اجزاء [illegible] دفعة واحدة قال والحركة المتصلة
من المبدأ الى المنتهى لا حصول لها في الاعيان بل في الاذهان فعندك ان المتحرك له نسبة الى
المكان الذي تركه والى المكان الذي توجه فاذا ارتسمت [illegible] النسبتان الى الخيال
حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى اخرها والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا

بين المبدأ والمنتهى وذلك انما يتحقق اذا لم يكن للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة الا واستقر
في حدّ فالكائن ذلك منتهى حركته فيكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى **اقول**
والسالح لكونه على الحركة يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهو الامر المعقول الممتد
من مبدأ المسافة الى منتهاها وهو بهذا المعنى موجود في الخارج لانه لا يوجد الا بعد
انتهاء القطع وعند انتهائه يبطل الحركة وهي المعنى المتصل وجوده في الخارج اذا
ارتسم فيه حصول الجسم في المكان الذي تركه وحصل منه لم يرتسم فيه الحصول في المكان الذي حصل
اليه فترتسم من تلك النسبتين في الخيال المعنى المعقول الممتد بين المبدأ والمنتهى وهذا المعنى لا
يحصل الا في زمان الثاني الحركة بمعنى التوسط وهي كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى بحيث اي
آن يفرض يوجد الجسم فيه بين مبدأ الحركة ومنتهاها في حدّ من حدود المسافة المفروضة بحيث لا يوجد
الجسم في حدّ من تلك الحدود زمانا قبلها ولا بعدها ولا يكون في آنين المحيطين به [illegible] ذكر الحدود ولا
لكان ذلك منتهى حركته لا متوسطا بين المبدأ والمنتهى هذا خلف والحركة بهذا المعنى كالصورة
للحركة بالمعنى الاول وتوجد في الخارج ولا تحقق لها وجودا لا مع الحركة الاولى ولذا قالوا الحركة
انما توجد في زمان فانما يشير بذلك الى الحركة الاولى لا الثانية وهذه الحركة الثانية
واحدة بالشخص لا يؤثر في وحدتها كثرة الحدود المفروضة في المسافة فهكذا يجب
ان يحقق هذا الموضع **المسئلة الثانية في تشخص الحركة قال** والحركة
تتشخص بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة الواحدة بالعدد هي التوسط
بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد
اقول الحركة من الامور الموجودة فيعرض لها الوحدة والكثرة كما تعرضان لسائر
الموجودات وماهيتها امر كلي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فتشخصه
يستند الى سبب غير ذاته ولما تعلقت الحركة بامور ستة كانت وحدتها باعتبار
وحدة بعضها فنقول لا يكفي وحدة الفاعل في وحدتها لامكان صدور
حركتين عن محرك واحد وبالعكس ولا وحدة ما منه وما اليه لامكان ابتداء
حركتين من نقطة واحدة وانتهاء حركتين الى نقطة واحدة فلم يبق الا وحدة الموضوع
وهو امر لازم في وحدة كل عرض لامتناع قيام عرض واحد بمحلين ولا بد من وحدة
الزمان ايضا لامكان تجدد حركتين في زمانين على موضوع واحد ويشترط
ايضا وحدة ما فيه ايضا لامكان حركة جسم واحد حركتين كيف واين في زمان

واحد

واحد فاذا اجتمعت هذه الامور الممكنة اتحدت الحركة ولا يلزم من وحدة الامور
الثلاثة وحدة ما منه وما اليه فالحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ
معين بالشخص ومنتهى معين بالشخص في زمان واحد لموضوع واحد بالشخص
هذا ان اخذت الحركة بمعنى التوسط وان اخذت بمعنى القطع فالحركة الواحدة
هي المعنى المعقول المتصل بين مبدأ شخصي ومنتهى شخصي لموضوع شخصي في زمان
واحد **المسئلة الثالثة** في ان لكل متحرك محركا غيره **قال** ولكل متحرك محرك
زائد على جسميته لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركا لاشتراك
الاجسام في الجسمية ولانه ان كان له مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا
لكان متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى
جهات مختلفة والثاني الترجيح بلا مرجح **اقول** قد بينا ان الحركة تتعلق بامور
ستة المتحرك وهو الموضوع لانها عرض فلا بد لها من محل والمحرك وهو العلة في
الحركة ولا يجوز ان يكون هو المتحرك لما نذكره ههنا والزمان لامتناع وجودها دفعة
وما فيه الحركة اعني المسافة لانها انتقال من حال الى اخرى وما منه وما اليه لما عرفت ههنا
فنقول كل متحرك فلا بد له من علة مغايرة لجسميته تقتضي حركته لوجوه الاول انه لو كان
متحركا لذاته لامتنع سكونه لان مقتضى الذات يدوم بدوامها ودوام الحركة يستلزم
امتناع السكون وبطلان التالي غير واضح في هذه الملازمة لان القائل باستناد
الحركة الى الذات يحيل السكون فلا وجه لهذه الملازمة والصواب ان نقول لو تحرك لذاته
لوجب سكونه لذاته والتالي لاجتماع المقدم فيكون المقدم باطلا بيان الشرطية
ان استناد الحركة الى الذات يستلزم استناد كل جزء يفرض منها اليها فيدوم
كل جزء بدوام الذات ودوام الجزء يقتضي عدم حصول الجزء الآخر فيكون الجسم
ساكنا الثاني انه لو تحرك لجسميته لوجب في كل جسم كذلك لان الجسمية التي
هي العلة ثابتة في الجميع والتالي باطل فانا نشاهد سكون كثير من الاجسام
الثالث لو تحرك الجسم لذاته فاما ان يطلب شيئا معينا او لا فان كان الاول
وجب سكونه عند حصول المطلوب والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع هذا
خلف وان كان الثاني فاما ان يكون طالبا لجميع الجهات فيجب ان يتوجه في الحالة
الواحدة الى جهات مختلفة وهو باطل بالضرورة او لبعضها فيكون ترجيحا
من غير مرجح فثبت بهذه الوجوه استناد حركة كل جسم الى امر غير ذاته فان كان ذلك

الامر داخلا في الجسم فهو الطبيعة لان لم يكن هناك شعور ولا فالارادة
ولان كان خارجا فهو القسر **قال** والطبيعة وحدها لا تكفي في
التحريك لانها ثابتة فمقتضاها ثابت بل لا بد من انضمام امر اليها
وذلك الامر ليستحال ان يكون حالة ملائمة لان الجسم في الحالة الملائمة
لا يتحرك ولا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة
توجب الطبيعة بشرط وجودها الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في
النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك الامر ليس هو التصور الكلي
لان نسبته الى الجزئيات واحدة فلا تقع به واحد دون غيره بل امر ينضم
الى التصور الكلي ليحصل الفعل الجزئي **اقول** يريد ان يبين كيفية صدور
الحركات عن عللها فبين ان الطبيعة وحدها لا تكفي في اقتضاء الحركة لانها
امر ثابت فيجب دوام معلولها بدوامها والحركة غير ثابتة فلا يكون صادرة
صدورا اوليا عن الطبيعة بل لا بد من انضمام امر غير ثابت الى الطبيعة ليكون
مجموعهما علة غير ثابتة لمعلول غير ثابت وذلك الامر خروج الجسم عن حالته
الملائمة وطلبه لها ولا لكان الجسم في حالة الملائمة فكان يستحيل عليه
الحركة ولا لكان طالبا اما الحالة الملائمة فيكون تحصيل الحاصل او الغير
الملائمة فيكون المتروك طبعا مطلوبا بالطبع هذا خلف فاذن يجب كون
الجسم على حالة غير ملائمة بحسب طبيعته ليتحرك بالطبع فكلما وصل الجسم الى
قرب من الامر الطبيعي اقتضى ذلك الوصول مع الطبيعة الثابتة الوصول الى
حد اقرب من الامر الطبيعي ثم الوصول الى الاقرب مع الطبيعة يقتضيان الوصول
الى حد اقرب الى ان ينتهي المسافة ويحصل الامر الطبيعي فيبطل الحركة لعدم احد
جزئي علتها وهو الخروج عن الملائم الطبيعي لحصوله له وكذا البحث في الحركة
الارادية فان النفس امر ثابت والتصور الكلي للحركة ايضا ثابت ونسبته الى
الجزئيات واحدة فيستحيل تخصيص احد الجزئيات بالتحصيل فلا بد من امر
ينضم اليه الى التصور الكلي يتجدد شيئا فشيئا بحسب التجددات التي في الحركة
حتى يحصل الحركة وذلك لان ارادة وصول الجسم الى حد معين مع الارادة الكلية
لحركة الجسم الى اقصى المسافة وتصور وجوده فيه يقتضيان الوصول الى ذلك الحد ثم
الوصول الى ذلك الحد مقتضي لارادة وصوله الى حد اخر وهكذا **المسئلة الرابعة**

فی احکام

في احكام ما منه وما اليه **قال** ومبدا الحركة ومنتهاها ما قد يتضادان
بالذات اما مع غاية الخلاف بينهما كالحركة من السواد والى البياض او لا مع
الغاية كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان بالعرض اما لاجل عرضين
لازمين كالمركز والمحيط فانهما لا يتضادان لذاتيهما لكون كل واحد
منهما نقطة بل لعارضين عرض احدهما المركز وهو كونه غاية البعد من الفلك
وللاخر المحيط وهو كونه غاية القرب منه او غير لازمين كالحركة من جانب الى اخر
فان احدهما مبدا والاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في
الحركة المستديرة فان كل نقطة تفرض فيها فان الحركة منها واليها فهي مبدا ومنتهى
لكن في اثنين لا في ان واحد فتلك النقطة واحدة بالعدد واثنان بالاعتبار و
ذلك كاف في كونها مبدا ومنتهى **اقول** التضاد قد يقع للشيء بالذات وقد يقع بالعرض
كما في السواد والبياض والاسود والابيض ومبدا الحركة ومنتهاها كذلك فانهما
لا يجتمعان في واحد باعتبار واحد وهما امران وجوديان وبينهما غاية الخلاف
فحد التضاد موجود لهما فهما ضدان وتضادهما قد يكون بالذات كالحركة من السواد
الى البياض لو اعتبرنا الطرفين فان غاية الخلاف موجودة هنا ولو لم
نعتبر الغاية كانا متقابلين ويطلق عليهما التضاد بنوع من المجاز كالحركة
من الصفرة الى النيلية وكالحركة من حد من الحرارة المفرطة الى ما يقاربه
ومن البرودة المفرطة وقد يتضادان بالعرض اما لاجل عرضين لازمين
لهما كالحركة من المركز الى المحيط فان المبدا والمنتهى هنا مثلان لانهما
نقطتان وقد بينا ان النقط متساوية في الحقيقة لكن لما عرض لاحدى
النقطتين كونها غاية البعد من المحيط وللاخرى كونها غاية القرب منه في
هذان الامران متضادان عرض التضاد للمبدا والمنتهى بهذا الاعتبار وهذان
الامران لازمان لهما لو استحال التبدل بان يصير ما هو غاية القرب من الفلك الى غاية البعد
عنه وبالعكس واما لاجل عرضين غير لازمين كالحركة من جانب الى اخر فان احد الجانبين
مبدا والاخر منتهى وهما ضدان بالعرض لتساويهما في الحقيقة على ما بينا وتضادهما
لكون احد الجانبين عرض له ان كان مبدا هذه الحركة والاخر منتهاها وكونهما كذلك
ليس امرا لازما لهما لامكان انقلاب المبدا منتهى وبالعكس فكونهما كذلك بالاتفاق
لا بالطبع وقد يعرض للشيء الواحد كونه مبدا ومنتهى باعتبارين كما في النقطة المفروضة

في الكرة المتحركة على الاستدارة فان كل نقطة تفرض مبدأ الحركة فانها بعينها
منتهى تلك الحركة لكن في آنين لا في آن واحد فتلك النقطة واحدة بالعدد واثنان
بالاعتبار ولا تشترط في كونهما مبدأ ومنتهى لا بعينه بالذات بل يكفي الاثنينية
بالاعتبار **قال** مبدأ الحركة ومنتهاها ذات وعرض لهما انهما مبدأ ومنتهى
وهذان العارضان ان اعتبرا بالقياس الى الحركة كان قياس المتضايف لان المبدأ
مبدأ لذي المبدأ وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الآخر كان
قياس التضاد لا التضايف لانه ليس كل من عقل مبدأ عقل منتهى **اقول** مبدأ
الحركة ومنتهاها امران لاحقان لشيء يعرض له انه مبدأ او منتهى فاذا اعتبرنا
العارضين اعني المبداية والمنتهوية بالقياس الى الحركة كان قياس التضايف
فان المبدأ مبدأ لذي المبدأ اعني الحركة وذو المبدأ ذو المبدأ بالمبدأ
وهذا هو التقابل الاضافي وان اعتبر كل من العارضين بالقياس الى
الآخر كان ذلك قياس التضاد لانهما امران وجوديان لا يجتمعان في شيء واحد
وبينهما غاية التباعد فهما ضدان وليسا متضايفين والا امتنع انفكاك احدهما
عن الآخر وجودا وتعقلا وليس كذلك فانا قد نتصور مبدأ غير المنتهى وبالعكس
المسئلة الخامسة في الاجناس التي تقع فيها الحركة **قال** والحركة
تقع في الكم والكيف والاين والوضع اما في الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو
والذبول اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يزاد عليه شيء من خارج
والتكاثف عكسه كانتقال الماء من الجمود الى الذوبان وعكسه وكما تمص القارورة
فتكب على الماء فتدخلها وليس كذلك لحصول الخلاء فيها لاستحالته بل لان
الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص ثم يعود ويتكاثف بطبعه عند صعود
الماء وهذه الحركة انما عرضت للجسم لتركبه من الهيولى والصورة فاذا استعدت
الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس **اقول** الحركة
لا تقع الا في اربع مقولات دون ما عداها على تحقيق قولنا هل الحركة تقع في مقولة
كذا او لا انه هل يمكن ان ينتقل الموضوع من نوع من تلك المقولة الى نوع آخر
على التدريج والمقولات التي تقع فيها الحركة الكم والكيف والاين والوضع
ولقد ادعى الشيخ انه استنبط وقوع الحركة في الوضع وقد ذكره الشيخ
ابو نصر الفارابي قبله اما وقوع الحركة في الكم ففي وجوه الاول التخلخل و

التكاثف

التكاثف والثاني النمو والذبول اما التخلخل والتكاثف فيراد بهما الحقيقي
منهما وهو خلع المادة مقدارا ولبسها مقدارا ازيد او انقص على التدريج من غير
ورود شيء من خارج عليه او نقص شيء من اجزائه والتخلخل ازدياد المقدار والتكاثف
انتقاصه والدليل على حصول هذا النوع من الحركة ان الماء الجامد يكون له مقدار
فاذا ذاب زاد مقداره وبالعكس عند عكس الفرض وايضا فانا اذا كببنا القارورة
على الماء غير ممصوصة لم يدخلها شيء من الماء ولو كببناها بعد المص دخلها الماء و
السبب فيه ان المص لانا اذا مصصنا استخرج بعض الهواء الذي في داخلها و
الخلاء محال فيتمدد الباقي من الهواء الى ان ينبسط ويزداد مقداره بالقسر عن القدر
الذي يستحقه طبعه لضرورة الخلاء فاذا كببناها على الماء طلب الهواء مقداره الطبيعي
وخلع مقداره القسري لوجود المالي وهو الماء وهذه الحركة في الكم انما حصلت
للجسم لانه مركب من الهيولى التي لا مقدار لها في ذاتها ومن الصورة فاذا استعدت
الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وكذا بالعكس اذا استعدت للصغير
خلعت الكبير ولبست الصغير **قال** واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم
آخر به على وجه يكون الزيادة في الاصل مداخلة لاجزائه الى جميع الاقطار بنسبة طبيعية كما يكون
في سن الحداثة والذبول كما للمشايخ **اقول** هذا هو النوع الثاني من الحركة في الكم
وهو النمو والذبول والنمو حركة الجسم في مقداره الى طرف الزيادة الحاصلة للمتحرك
بسبب اتصال جسم آخر به بحيث يكون الزيادة مداخلة للمتحرك حتى يفرق اجزاء المتحرك
ويدافع بعضها عن بعض لينتشر الزيادة بينهما في جميع الاقطار على نسبة طبيعية و
بالتناسب يفارق السمن فان النمو لا بد فيه من التناسب للزائد حتى انه لو كان طول
المتحرك عشرة وعرضه خمسة كانت الزيادة في الطول ضعفها في العرض وذلك كما في
ابتداء النشو والذبول نقص حصل للجسم على التناسب المذكور كما في وقت الشيخوخة
قال واما في الكيف فكانتقال الماء من البرودة الى الحرارة على التدريج
وبالعكس وكانتقال الجسم من البياض الى السواد على التدريج وتسمى هذه الحركة
استحالة **اقول** هذه المقولة الثالثة من المقولات الاربع التي تقع فيها الحركة
وهي الكيف وتسمى الحركة فيها استحالة فانا قد بينا ان الخروج التدريجي يسمى استحالة
والدفعي يسمى كونا ووقوع الحركة فيها ظاهر فانا نعلم انتقال الجسم من السواد الى
يسيرا يسيرا وكذا انتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك واعلم انه ليس كل انواع الكيف

تقبل الحركة فان الزوجية والفردية لا تقبلان الحركة كالذي هو معروضهما وهو العدد
من باب الكم لا تقبل الحركة ايضا **قال** واما في الاين فكالحركة من مكان الى
آخر المسماة بالنقلة واما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها فان بها تختلف
نسبة كل واحد من اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج **اقول** الحركة
في مقولة الاين ظاهرة فانا نشاهد الجسم في مكان ثم ينتقل الى غيره على
التدريج وهذه الحركة تسمى النقلة وهي ضرورية عند كل عاقل واما الحركة
في الوضع فكما في الكرة المتحركة على انفسها فان نسبة اجزائها المفروضة الى الامور
الخارجة عنها تتبدل وتتغير ولا يمكن ان يقال ان الكرة متحركة في مكانها
لانها ملازمة له ولا في كيفها ولا كمها بل في النسب الوضعية فهي متحركة
في الوضع لا يقال كل جزء متحرك في المكان لانا نقول ان تلك الاجزاء المفروضة
لا يمكن ان يكون لها حركة في مكانها الملازمة لها الكرة ثم لو فرض لها حركة كذلك
الا ان المجموع له اعتبار آخر وقد وجد متغيرا في بعض احواله فهو متحرك وليس
في المكان فهو في الوضع **قال** واما الجوهر فلا تقع فيه حركة لانه لو ازالت
الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع فلا يكون ذلك انتقالا
نعم المادة خلعت صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد **اقول** لما ذكر
المقولات التي تقع فيها الحركة شرع في المقولات التي لا تقع فيها الحركة وابتدا
بالجوهر وقد يقع فيه الالتباس لبعض الناس حيث يشاهدون زوال الصورة نوعية
او جسمية عن الجسم والصور جواهر فيتوهم وقوع الحركة فيه والحق خلاف
ذلك فان الصورة الزائلة حال عدمها عن الجسم تعدم ذلك النوع ويوجد غيره
لانها مقومة له والمتحرك من شانه بقاء ذاته في الحالين ولا يمكن بقاء المتحرك
وهو الجسم ههنا حال زوال الصورة النوعية عنه فلا يمكن وقوع الحركة فيه الا ان
المادة خلعت الصورة الزائلة ولبست الصورة الحادثة دفعة وذلك كون وفساد
لا حركة وفيه نظر لانا نقول المتحرك ليس هو الجسم بل هو المادة وتلك باقية
في الحالين **قال** واما بقية المقولات فتابعة لمعروضاتها في وقوع الحركة
وعدمه **اقول** المقولات الباقية هي المقولات النسبية وهي دائما عارضة لغيرها
لا يعقل قيامها بذاتها فهي تابعة للمعروضات فان كانت معروضاتها قابلة للحركة
قبلت هي والا فلا وانا ابين ذلك على التفصيل فان هذا غير كاف بل ينتقض بمقولتي

من الاين

من الاين والوضع فانهما من الامور النسبية فمقولة متى لا تقع فيه حركة
فان انتقال الجسم من سنة الى اخرى انما تقع دفعة لا على التدريج والا
لكان لمتى متى آخر وهو محال والملك ان جعلناه هيئة احاطة الجسم
بغيره المنتقل بانتقاله كانت الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط فلا تقع
فيه حركة بالذات بل بالعرض وفيه نظر فان حركة المحيط في الاين تقتضي
حركة الجسم في الملك وهي حركة بالذات للمحاط والتبعية لا تخرجها عن كونها
حركة ذاتية وان جعلناه عبارة عن نسبة التملك لم تكن فيه حركة لانه مما يحصل
في آن واما الاضافة فهي ايضا من الامور التي تحصل في آن فلا تقع فيها حركة وكذا
الفعل والانفعال فان انتقال الجسم من التبرد الى التسخن يستدعي طلب السخونة
والتبرد يستدعي البرودة فيكون حال طلبه للبرودة هي حال طلبه السخونة وهو
محال فلا تقع فيه حركة **المسالة الثانية** في وحدة الحركة **قال** والحركة
انما واحدة بالشخص وهي انما تتحقق عند وحدة موضوعها لاستحالة قيام العرض
الواحد بمحلين ووحدة زمانها لاستحالة اعادة المعدوم بعينه ووحدة ما فيه
لانه يمكن ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل وهو بحيث يكون ابدا آخذ
الحركات وانتهاؤها واحدا اما وحدة المحرك فغير معتبرة لان محركا لو حرك
جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة ووحدة
المبدا غير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد
والآخر الى النيلية وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة كما
الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كانتقاله من الحمرة
الى النيلية ثم الى السوادية وكذا وحدتهما لان الانتقال من احدهما الى
الآخر قد يكون بطرق مختلفة نعم وحدتهما لازمة لوحدة الامور الثلثة
اقول الحركة قد تعرض لها الوحدة والكثرة كما تعرضان لغيرها والوحدة قد
تكون بالشخص وقد تكون بالنوع وقد تكون بالجنس وقد تكون بغير ذلك على ما
في باب الواحد والحركة انما تكون واحدة بالشخص بوحدة امور ثلثة الاول وحدة
الموضوع فان موضوع الحركة لو تكثر لكان الحركة القائمة باحد الموضوعين غير الحركة
القائمة بالموضوع الآخر لاستحالة قيام عرض واحد بمحلين ولو انقسم لم تكن
واحدة الثاني وحدة الزمان فانه لو وجدت حركة في زمان ثم وجدت في زمان آخر حركة

طلب

شغال

حكم العقل بتغايرهما لان الحركة التي في الزمان الاول قد عدمت لاستحالة البقاء عليهما فلو كان الموجودة في الزمان الثاني هي الموجودة في الزمان الاول لزم اعادة المعدوم وهو محال الثالث وحدة ما فيه الحركة اعني المسافة التي يسلكها المتحرك وينتقل فيها من نوع الى نوع اما في الاين او الكيف او الكم او الوضع فان وحدة الموضوع والزمان غير كافية الا مع وحدة فان المتحرك الواحد قد يتحرك في زمان واحد حركات مختلفة كالجسم الواحد اذا ابتدأ في الاستحالة والنمو وقطع مسافة معينة فلا بد من وحدة ما فيه الحركة ولا اشترط وحدة المحرك فان الحركة الواحدة قد تصدر عن مؤثرين كما انه اذا تحرك جسم بمحرك وقبل انتهاء حركته يبتدئ مؤثر اخر بتحريكه فان الحركة واحدة مع ان المؤثر متعدد اعترض عليه بان المحرك الثاني ان لم يحدث شيئا لم يكن مؤثرا هذا خلف وان اثر فاما ان يكون اثره هو اثر الاول او غيره والاول محال لامتناع اعادة المعدوم واستناد الاثر الواحد الى مؤثرين تامين وعلى التقدير الثاني فلا اتحاد وهو ضعيف لانا نختار الثاني ولا يلزم عدم الوحدة لانا نريد بوحدة الحركة اتصالها وان اثر الاول متصل باثر الثاني فالاتحاد متحقق ولا يكفي وحدة المبدأ في وحدة الحركة فان الجسمين قد يتحركان من مبدأ واحد حركتين متغايرتين كما يتحرك احدهما من البياض الى السواد والاخر الى النيلية وكذا وحدة المنتهى غير كافية في وحدة الحركة فانه قد يكون الانتقال الى النهاية دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كانتقاله من الحمرة الى النيلية ثم الى السواد واعلم ان انتقال الجسم من الغبرة الى السواد ليس دفعة فان الحركة في الكيف كالحركة في الكم فكما ان بين الحدود المفروضة في الحركات الاينية حركات كذلك بين الحدود في الكيف حركات ولا يمكن الانتقال فيها دفعة كما في الاين ووحدة المبدأ والمنتهى معا غير كافية فان الانتقال من المبدأ الى المنتهى قد يكون في مسافات متعددة نعم وحدة المبدأ والمنتهى لازمة لوحدة الامور الثلثة وقد كان يكفيه في ذلك ما تقدم من وجوب وحدة الموضوع في كل عرض **قال** واما واحدة بالنوع وهي انما تعتبر عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما اليه واما واحدة بالجنس وهي انما تعتبر باعتبار ما فيه الحركة **اقول**

الحركة

الحركة الواحدة بالنوع هي الكثيرة بالعدد مع اتفاق افرادها في الحقيقة وذلك انما يكون اذا كان ما فيه الحركة اعني المسافة واحدة بالنوع او بالشخص بان يتحرك جسمان من السواد الى البياض على مسافة واحدة او يتحرك جسمان في الاين على مسافة واحدة بالشخص او بالنوع واذا كان المبدأ والمنتهى واحدا بالنوع ايضا ويكون هذه الاشياء بالجنس لم تكن الحركتان واحدة بالنوع واما الحركة الواحدة بالجنس بان يكون حركتان مختلفتان بالنوع تشملهما جنس الحركة ويختلف مراتب الوحدة بالجنس القريب والبعيد وذلك انما يكون بوحدة ما فيه الحركة بالجنس كحركة جسمين احدهما من السواد الى البياض والاخر من البياض الى السواد فان الحركتين واحدة بالجنس القريب ولو تحرك الاخر من الحار الى البرودة كان الجنس ابعد ولو تحرك احدهما من السواد الى البياض والاخر من الفوق الى السفل كان الجنس ابعد المسألة السابعة في السرعة والبطؤ **قال** وايضا الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او لا تقصر او مسافة مساوية في زمان اقل واما بطيئة وتعرفهما من المذكور في تعريف السريعة **اقول** السرعة والبطؤ كيفية واحدة قائمة بالحركة يشتد بسببها الحركة وتضعف وهي كيفية اضافية فان السرعة قد تكون بعينها بطؤا عند تغاير المنتسب اليه فقد تكون الحركة سريعة بالقياس الى اخرى وهي بعينها بطيئة بالقياس الى ثالثة ومعنى كون الحركة سريعة انها التي تقطع مسافة اطول من مسافة حركة اخرى في زمان مساو لزمانها او اقصر والتي تقطع مثل مسافة حركة اخرى في زمان اقصر والبطيئة بعكس ذلك فقد ظهر من هذا ان السرعة بازاء الطول في المسافة والقصر في الزمان والبطؤ بازاء القصر في المسافة والطول في الزمان **قال** والبطؤ ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس التي هي خمسة فراسخ في يوم واحد الى حركاته كنسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات الفرس لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته فسكنات الفرس ازيد من حركاته مع انا لا نحس بشيء من سكناته ٥ **اقول** ذهب القائلون بالجزء الذي لا يتجزأ الى ان السبب في بطؤ الحركات تخلل السكنات فاذا خلت الحركات من السكنات كانت في

في غاية السرعة ولو تخللها سكنات كانت بطيئة وتختلف مراتبها
في البطؤ بسبب زيادة السكنات ونقصانها وذهب الباقون الى
ان البطؤ كيفية قائمة بالحركة لا بسبب تخلل السكنات وهو الحق فان بطؤ
الحركات لو كان بتخلل السكنات لكانت نسبة السرعة الى البطؤ كنسبة
السكنات القليلة الى الكثيرة والتالي باطل فالمقدم مثله والشرطية ظاهرة
وبيان بطلان التالي انا لو افرضنا فرسا تحرك من اول النهار الى آخره
فربما كان الشمس في ذلك اليوم تقطع نصف الفلك وتلك اسرع كثيرا من
حركة الفرس فيجب ان يكون حركات الفرس قد اشتملت على سكنات بقدر زيادة
حركات الشمس على حركات الفرس فتكون سكناته ازيد كثيرا من حركاته مع انا
نشاهد حركته في غاية السرعة فضلا عن انا نشاهد زيادة سكناته على حركاته
باضعاف كثيرة **المسئلة الثامنة في تضاد الحركات** **قال** وايضا
الحركات قد تكون متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض
وتضادها ليس لتضاد المحركين لان حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا غير
متضادتين مع تضاد المحركين ولا لتضاد الازمنة لكونها غير متضادة و
لعدم تضادها فهي عارضة للحركات وتضاد العارض لا يوجب تضاد
المعروض ولا لتضاد ما فيه لان الصاعدة تضاد الهابطة مع وحدة الطريق
ولا للحصول في الاطراف ولا لما كان من الحركات الموجودة تضاد بل لتضاد
ما منه وما اليه لكونهما متقابلين بل لان احدهما مبدأ والآخر منتهى والتوجه الى
الاطراف **اقول** من الحركات ما هو متضاد فان حركتي الصعود و
الهبوط امران وجوديان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية
التباعد فهما متضادان وكذا الحركة من السواد الى البياض مع العكس
ويشترط في تضاد الحركتين دخولهما تحت جنس اخير وذلك لان التضاد انما
يعرض في الانواع لا في الاجناس ويشترط في تلك الانواع دخولها تحت جنس
اخير ولهذا امكن اجتماع حركتي الجسم من السواد الى البياض ومن الحار الى
البرودة لانهما داخلان تحت جنس متوسط وهو الكيف المحسوس اما التسود و

البيض

التبيض فانهما ضدان لدخولهما تحت جنس اخير هو الكيف المبصر اذا عرفت
هذا فنقول تضاد الحركات ليس من حيث انها حركات والا لم يجتمع حركتان
البتة فلا بد لتضادها من سبب يتعلق بالحركة وقد عرفت ان الحركة يتعلق
بامور ستة فتضادها اما لتضاد بعضها فنقول ليس تضاد الحركتين لتضاد
المحركين فان المحركين قد يتضادان والحركة واحدة فان الحجر يصعد بالقسر
الى فوق والنار بالطبع وحركتاهما واحدة بالنوع والعلتان
متضادتان وليس تضادهما لتضاد الازمنة اما اولا فلان الازمنة عارضة
للحركات من حيث ان الزمان مقدار الحركة والمقدار عارض للمقدر وتضاد
العارض لا يقتضي تضاد المعروض كالجسم الاسود والابيض ولا لتضاد
ما فيه الحركة لان المسافة قد تكون واحدة والحركتان متضادتان كحركتي
الصعود والهبوط فان المسافة واحدة وهما ضدان ولا للحصول في
الاطراف لان ذلك وقت قطع الحركة وعدمها فلا تكون الحركات الموجودة
متضادة فلم يبق الا تضاد ما منه وما اليه لا من حيث انهما نقطتان فانهما حينئذ
متساويتان بل من حيث عروض المبدائية والمنتهوية فالتوجه الى هذا الطرف يضاد
التوجه الى ذلك الطرف **المسئلة التاسعة في الحركة المستقيمة والمستديرة**
قال والحركة ايضا اما مستقيمة واما مستديرة واما مركبة منهما كحركة العجلة
قال الشيخ بين كل حركتين صاعدة وهابطة سكون لان الميل الموصل الى ذلك
الحد موجود حال الوصول لوجوب وجود العلة عند وجود المعلول والوصول
آني ولا كان عند وصول الجسم الى احد حديه غير واصل فلا يكون الوصول في
فذلك الميل موجود في ذلك الآن واللاوصول ايضا آني فالميل الموجب له ايضا موجود
في ذلك الآن ولا اجتماع في آن واحد لامتناع ان يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه
في آن واحد بل في آنين وبينهما زمان يسكن فيه الجسم وكل ما لم يتتالى الآنات **اقول**
الحركة منها مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم ومنها مستديرة وهي المتحركة على
خط مستدير المتنافي الاين والوضع واما مركبة منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة
اذا عرفت هذا فالحركتان المستقيمتان المتضادتان هل يجب بينهما سكون ام لا
فنقول اختلف الحكماء هنا فقال افلاطون بنفي السكون بين الحركات المتضادة

سواء كانت في الاين او الكم او الكيف او الوضع واثبت المعلم هذا السكون
في الحركات اجمع وخصص المصنف بالصاعدة والهابطة من غير وجه
سوى الايضاح واحتج المشاؤون على اثبات هذا السكون بان
الجسم اذا وصل الى المنتهى ثم تحرك عنه فان الحد الذي المفارقة وان الوصول
لزم كون الجسم في ان واحد واصلا مفارقا وهو محال وان تغايرا وجب الزمان
بينهما وكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا واستضعف الشيخ هذه الحجة اما
اولا فلان الحركة عن المنتهى لا تقع في آن بل في زمان فجاز ان يكون مبدأ
ذلك الزمان هو ان الوصول فانه لا استبعاد في تصادق الامرين اللذين احدهما
في زمان والآخر في طرفه واما ثانيا فلان هذه الحجة ترد في الحدود المفروضة
في المسافة الواحدة المتصلة ثم استخرج دليلا على ذلك وقال ان الحركة الى المنتهى
لا بد لها من علة وتلك العلة هي الميل وهو علة الوصول الى ذلك الحد وعلة
الوصول يجب وجودها عند وجود الوصول فان العلة توجد مع المعلول
والوصول من الامور التي تقع في آن فكذا علته وانما كان الوصول آنيا لانه لو كان
زمانيا لانقسم بانقسام الزمان فالجزء الاول ان حصل الوصول عنده لم يكن الجزء
الثاني مدخل في الوصول وان لم يحصل لم يكن الوصول وصولا واللاوصول ايضا
لان عدمه ايضا آني فالدليل الموجب له ايضا موجود في ذلك الآن ولا يمكن
اجتماع الميلين في آن واحد فلا بد من آنين احدهما يوجد فيه الوصول وعلته والثاني
يوجد فيه اللاوصول وعلته ولا يعقل تتالي الآنين بل لا بد بينهما من زمان فاصل
يكون الجسم فيه غير مفارق فيكون ساكنا **قال** وفيه نظر لجواز ان يكون
منقسما بالقوة لا بالفعل فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم ولان التالي انما
يستلزم الجزء ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع **اقول** لمانع
قدح برهان الشيخ على وجوب السكون اعترضه بامرين غير وارد من احدهما
لا م ان الوصول منقسم بالفعل بل بالقوة فلا يكون غير منقسم ولا يلزم
انقسام وصول الجسم الى احد جزئيه لانه لا جزء له يصل اليه الجسم الثاني
سلمنا ان الوصول آني واللاوصول آني لكن يمنع استحالة تتالي الآنات
قوله التالي يستلزم وجود الجزء بالفعل قلنا لا م وانما يلزم وجود الجزء

بالفعل

بالفعل لو كان الآن موجودا في الخارج اما اذا كان موجودا في الذهن
فلا وهذان الاعتراضان ساقطان اما الاول فلان الوصول حينئذ انما
يتحقق عند المنتهى والمنتهى طرف غير منقسم وهو المراد واما الثاني فلان الامور
الآنية موجودة بالضرورة فاذا وجد شيء في آن ثم وجد عقيبه آخر في آن فان كان الثاني
عقيب الاول من غير زمان فاصل لزم تركب الزمان من الآنات والجسم من النقط
وهو القول بالجزء الذي لا يتجزى فلا وجه للمنع هنا **قال** واحتج الامام عليه
بان القوة القسرية غالبة في اول الامر على الطبيعة وهي لا تزال تضعف بمصاكات
الهواء المخروق حتى تنتهي بالقوة الى حد المعادلة وهناك يجب السكون ثم تضعف
القسرية وتستولي الطبيعة وينزل الحجر **اقول** احتج فخر الدين الرازي على
السكون بين الحركات المتضادة بانا اذا رمينا الحجر الى فوق قسرا فانا احدثنا فيه
قوة قسرية قاهرة للطبيعة المقتضية للهبوط في اول الامر ثم لا تزال القوة القسرية
تضعف بمصادمات الهواء المخروق لا م المسافة شيئا فشيئا الى ان يبلغ الضعف
الى حد المعادلة بين القوة القسرية والطبيعية ولا تترجح احديهما على الاخرى
فيقف المتحرك حينئذ لان السببين متكافئان فلا اولوية لاحدهما بالوقوع فلو
لم تقف الحركة ثبت السكون ثم تضعف القوة القسرية وتستولي الطبيعة
فينزل الحجر ولقائل ان يمنع وقوع المعادلة في زمان لجواز وقوعها في آن فلا يقف
المتحرك **قال** لا يقال لو وجب السكون بينهما يلزم وقوف الجبل النازل على
تقدير الملاقاة الخردلة الصاعدة في الحالة التي يجب وقوف الخردلة لانا نقول
الخردلة ترجع بمصادمة الهواء المتحرك فنزول الحجر قبل وجوب وقوفها فلم تكن
الملاقاة محالا وتقدير فرضها في تلك الحالة يلزم وقوف الحجر وان كان محالا
لان المحال جاز ان يستلزم المحال **اقول** هذه حجة المانعين من السكون تقريرها
انا لو فرضنا خردلة صاعدة وجبلا نازلا لا تلاقيا حال انتهاء حركة الخردلة ثم
فان وقفت لزم وقوف الجبل النازل لاجل سكون الخردلة وهو باطل
قطعا وان نزلت حال انتهاء حركتها انتفى السكون بين الحركتين والجواب ان
الخردلة يجب سكونها قبل وصول الجبل اليهما فان الهواء الذي قدام الجبل
من اطاعة الجبل سابقا له فلاقي الحركة الصاعدة واتصال بها فيسكنها
ثم بين الجبل حال بلوغ الغرض من السكون فنزول الخردلة من غير ان تقف الجبل

س س ل ن ص ص ط

بل لا تتلاقيان فضلا عن المماسة نعم سلمنا الملاقاة في تلك الحالة لكنا
نقول ان الجبل حينئذ يتفرقه وليس الحكم بامتناع وقوفه الا لمجرد الاستبعاد
فان قلتم انه محال قلنا جاز ان يستلزمه محال آخر فان المحال ربما استلزم المحال
المسئلة العاشرة في الحركة الذاتية والعرضية قال وايضا الحركة
قد تكون بالذات وهي التي تعرض للجسم بغير واسطة عروضها لغيره فان كانت
لقوة في غيره فهي القسرية والا فالارادية ان كان لها شعور والطبيعية ان
لم يكن وقد تكون بالعرض وهي التي تعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس
في السفينة اقول الحركة تنقسم الى ما بالذات والى ما بالعرض ونعني بالحركة
بالذات التي تكون مبداء التغير من المتحرك نفسه لا باعتبار عروضها لاجل
عروضها لغيره كحركة الحجر الصاعد او الهابط من غير ان يكون محمولا في المتحرك
والحركة بالعرض هي التي تعرض للمتحرك بواسطة عروضها لغيره وفي تفسير المصنف
للحركة العرضية نظر فانه خصصها بحركة الجسم المحوي في المتحرك بذاته وليس
كذلك فان الاعراض يطلق عليها الحركات العرضية وليست اجساما فان المتحرك
بالعرض قد يصح عليه ان يتحرك بالذات كالاجسام وقد يمتنع عليه الحركة الذاتية
كالصور والاعراض اذا عرفت هذا فنقول الحركة بالذات قد تكون لقوة في غير
المتحرك وهي الحركة القسرية كالقاسر مثلا الحجر الى فوق وقد تكون لقوة في المتحرك
فاما ان يقارنها الشعور فهي الحركة الارادية كحركة الحيوان الارادية وقد لا
يقارنها وهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل واما الحركة بالعرض فكالحركة
الساكن في السفينة فان التغير بالذات للسفينة وبالعرض للجالس المسئلة
الحادية عشر في السكون قال والسكون عدم الحركة عما من شانه ان
يتحرك ويقابله الحركة عن المكان واليه اقول اختلف الناس في المقابل
من الحركة والسكون لاجل اختلافهم في معنى السكون فقيل انه وجودي
على ما ياتي تفسيره فيكون مقابلا للحركة مقابلة التضاد وقيل انه عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك فيكون مقابلا لها مقابلة العدم والملكة وانما قيد
العدم بقوله عما من شانه ان يتحرك ليخرج عنه الجواهر المجردة فان الحركة عنها
معدومة وليست بساكنة لان العدم فيها ليس عدم ملكة يمكن ان يحصل فيها
ما فرض معدوما بل هو عدم مطلق اذا عرفت هذا فنقول ذهب قوم الى ان

مقابل

مقابل الحركة انما هو السكون فيما عنه الحركة اي الطاري عليها وذهب آخرون
الى ان مقابلها السكون فيما اليه الحركة اي الطارئة عليه الحركة والحق ان السكون
في المكان يقابله الحركة اليه وعنه لان السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان المتحرك
بغير تلك الحركة ساكنا بل هو عدم كل حركة لكن ان جعل مقابل السكون هو الحركة الطارية عليه
فهي الحركة عن المكان وان جعل المقابل هو الحركة التي يطرأ عليها السكون فهي الحركة الى
المكان وان جعل المقابل الحركة التي يمكن طريها على السكون ويمكن طرو
السكون عليها على البدل فهو غير موجود لانه لا يمكن وجود حركة الى المكان
وعنه قال وقد يطلق السكون على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان
واحد وهو غير معقول الا ان اقول هذا معنى ثان للسكون وهو المأخوذ
بالمعنى المضاد للحركة ويراد به حصول الجسم في مكان واحد اكثر من زمان واحد
ويراد بالزمان هنا الآن الذي لا ينقسم وهو بهذا الاعتبار غير معقول الا ان
فانا قد بينا ان الآن هو حصول الجسم في مكانه فاذا قيدناه باكثر من زمان واحد
كان نوعا من الآن المسئلة الثانية عشر في الزمان قال والزمان
موجود لانا نعلم بالضرورة ان بيننا وقتا هو حاضر وماض وليس عدميا لقبوله
الزيادة والنقصان ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى الكل
ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة على مقدار من السرعة لكن ابتداء احدهما بعد
الاخر وتركا معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى ولا شيء من العدم
كذلك اقول اختلف الناس في الزمان فنفاه جماعة واثبته آخرون واستدل
المصنف على وجوده بامرين الاول انا نعلم بالضرورة ان بيننا وقتا هو حاضر وماض
وليس عدميا لانه قابل للزيادة والنقصان فانا نعلم ان زمان الحركة الى نصف
المسافة اقل من زمان الحركة الى كلها والزيادة والنقصان باعتبار الكم فيكون
الزمان مقدارا والمقدار موجود فالزمان موجود الثاني انا اذا فرضنا جسما
ابتدأ بالحركة حال ابتدا الآخر بتلك السرعة وقطعا معا وابتدا معه جسم ابطأ منه
وجدنا البطيء قد قطع اقل ولو ابتدا احدهما بعد الاخر وتركا معا وجدنا احدهما
قطع اقل من الآخر وقد ظهر ان بين ابتداء حركة الجسم الاول وانتهائها امكان
قطع تلك المسافة وامكان الثاني اقل من الامكان الاول فيكون قابلا للزيادة و
لا شيء من العدم يقابلهما قال لا يقال لو كان الزمان موجودا فان كان مستقرا
كان الموجود في زمان الطوفان موجودا في الحال وان كان منقضيا كان بعض اجزائه قبل البعض

قبلية لا تجامع والقبلية التي لا تجامع الشيء زمانية فللزمان زمان آخر لانا نقول لا نم
وانما يلزم ذلك لو لم يكن القبل زمانا اما لو كان زمانا فلا لانه يكون قبل كل زمان
زمان لا الى نهاية **اقول** تقريره انه لو كان الزمان موجودا لكان اما
مستقر الذات بان يكون اجزاؤه مجتمعة في الوجود او يكون منقضيا والقسمان باطلان
فوجوده باطل اما الاول فلانه يلزم منه وجود الماضي في زمان الطوفان في الحال
والثاني باطل بالضرورة فاستقراره باطل واما الثاني فلان بعض اجزائه يكون
متقدما على البعض تقدما يمتنع معه وجود المتأخر مع المتقدم وهذا من خواص
المتقدم بالزمان فيكون للزمان زمان آخر ويتسلسل والجواب ان نقول التقدم
بالزمان قد يعرض لما ليس بزمان فيفتقر الى زمان آخر مغاير لذاته يوجد فيه المتقدم
ويكون التقدم عارضا له لكن الشيء باعتبار حصوله في ذلك الزمان المتقدم لذاته
وقد يعرض للزمان نفسه فلا يفتقر الى زمان آخر فان اجزاء الزمان يتقدم بعضها على
البعض لذاتها لا لانها من حيث تحققها في زمان **قال** ولا يقال الزمان واجب لذاته
لانه لو فرض عدمه كان فرض عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامع فيكون زمانية
فبعد عدم الزمان زمان آخر لانا نقول استلزام فرض عدمه المحال ممنوع بل
المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده ومما هذا شانه لا يجب ان يكون واجبا
لذاته بل يستحيل انقطاعه هكذا ذكره الاستاذ وفيه نظر لانه لما سلم الصغرى و
الكبرى لزم بالضرورة استلزام فرض عدمه المحال والاولى ان يقال لا نم ان فرض عدمه
بعد وجوده بعدية زمانية فان البعدية والقبلية لو كان هو الزمان او عدمه لا يلزم ان
يكون البعدية والقبلية زمانيتين نعم لو كان غيرهما لزم ذلك **اقول** هذا اشكال
اورده الشيخ ابو علي عن بعض القدماء وذكر انه ذهب الى ان الزمان واجب الوجود
لذاته لانه لو فرض معدوما لاستلزم المحال وكلما كان فرض عدمه مستلزما للمحال كان
واجبا لذاته وبيان استلزام فرض عدمه المحال انه لو فرض بعد وجوده لكان
العدم بعد الوجود بعدية زمانية لانه لا تجامع البعد فيها القبل وذلك من خواص
البعدية الزمانية فيكون عدمه حاصلا في زمان متأخر عن زمان وجوده فيكون موجودا
حال ما فرض معدوما وهو محال فرض عدمه محال فيكون عدمه مستلزما للمحال فيكون
عدمه محالا فيكون واجب الوجود لذاته والجواب لا نم ان عدمه يستلزم المحال وانما
المستلزم للمحال عدمه بعد وجوده ولا يلزم من كون عدمه بعد فرض وجوده محالا كونه
واجبا لذاته فان الواجب هو الذي يلزم من عدمه محال وليس الزمان كذلك بل فرض عدمه

بهذا الدليل وهو ان الزمان واجب الوجود لذاته صح

بعد

بعد وجوده يستلزم المحال وما هذا شانه لا يلزم منه ان يكون واجبا لذاته
بل يكون انقطاعه مستحيلا فيجب استمراره واعترض عليه المصنف بان هذا
الجواب فيه تسليم المقدمتين وهما الصغرى والكبرى وهما لو فرض عدم الزمان
لكان فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية ولو كان فرض عدمه بعد وجوده
بعدية زمانية لكان الزمان موجودا حال ما فرض معدوما وهو محال فيستلزم فرض
عدمه المحال فيكون واجبا وهو مراد المعترض ثم اجاب عن اصل الاشكال
بالمنع من كون فرض العدم بعد الوجود بعدية زمانية فان القبل والبعد لو كان
هو الزمان او عدمه لا يلزم ان يكون البعدية والقبلية زمانيتين بوقوع الفرق
بين القبل والقبلية نعم لو كان الزمان غير القبل والبعد لزم كون القبلية زمانية
وكذا البعدية وهذا الجواب ضعيف لا طائل تحته فان الاشكال لا يتم حتى يجعل
فرض العدم بعد الوجود نفس البعدية الزمانية او مستلزما لها فان السائل يقول
عدم الزمان بعد وجوده يستلزم وجود زمان ليتحقق البعدية ولا قوة في الجواب لما
تقدم **قال** وهو مقدار الحركة لانه يقبل الزيادة والنقصان فهو كم وليس منفصلا
والا لتركب من الوحدات غير المنقسمة وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة فالمسافة
مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى بل مقدار وليس قار الذات والا لكان الموجود في الامس موجودا
في الحال وليس مقدار الهيئة قارة لان مقدار القار قار فهو مقدار الهيئة غير قارة
والهيئة الغير القارة هي الحركة **اقول** لما فرغ من بيان انية الزمان شرع في
بيان ماهيته وقد ذهب المعلم الاول الى انه مقدار الحركة والدليل على ذلك انه يقبل
الزيادة والنقصان لذاته فهو كم فاما ان يكون منفصلا او متصلا والاول محال
والا لتركب من الوحدات التي هي غير قابلة للقسمة والزمان مطابق للحركة فيكون مؤلفا
من الاجزاء التي لا تتجزى والحركة مطابقة للمسافة فيكون المسافة مركبة من الجواهر
الفردة والا فلا وقد تقدم بطلانه فيجب ان يكون مقدارا اي كما متصلا وليس قار
الذات بمعنى ان اجزاءه مجتمع في الوجود والا لكان الموجود بالامس موجودا الآن
هذا خلف فيجب ان يكون مقدار الهيئة غير قارة لانه لو كان مقدار الهيئة قارة لكان
قارا لان مقدار القار قار والهيئة الغير القارة هي الحركة فالزمان مقدار الحركة
قال ولا بداية له ولا نهاية والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامع وهي الزمانية
فقبل كل زمان زمان ولا نهاية له ابدا بعينه وفيه المنع المذكور **اقول** لما اثبت
كونه مقدارا للحركة ادعى ان تلك الحركة لا بداية لها ولا نهاية لانه لو كان لها بداية لكان

عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا يجامع المتقدم فيها المتاخر وهذا النوع
من القبلية من خواص الزمان فيكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما
هذا خلف وانما كان كذلك لان حدوث الحركة يستدعي حدوث الزمان لانه
مقدار لها ولا يتحقق المقدار من دون المتقدر ولا نهاية لهذه الحركة ولا
لما نحن عدمها عن وجودها بالزمان فيكون موجودا حال ما فرض معدوما — الزمان
واعترض المصنف توجه المنع الذي ذكره في قدم الزمان سنا ثم ادعى
لم يقال لا لم لان التقدم هنا يجب ان يكون بالزمان فان اجزاء الزمان عندهم
هذا النوع من التقدم بعينه وبسط الزمان وعندهم بان اجزاء الزمان
متقدم لذاتها فما يتعقب عن الزمان مندفع بامرين الاول انه اجاز في
بعض الموجود ان وجود التقدم من غير زمان جاز في الباقي الثاني ان
اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة فيمتنع وصف بعضها بالتقدم لذاته على
الباقي **قال** فهو دايم الوجود على سبيل التقضي والتجدد ولا بد له من — ببيله
حركة حافظة وهي ليست عنصرية لانها منقطعة بل فلكية وهي اسرع الحركات
لان بها يتقدر جميع الحركات ولا شيء من غير الاسرع كذلك فهي الحركة اليومية
التي تتحرك بها جميع الاجرام السماوية **اقول** لما بين ان الزمان لا بداية له ولا
نهاية استنتج انه دايم الوجود على سبيل التقضي والتجدد لما بينا من انه لا ثبات
له وقد ثبت بطلان قولهم بدوام حال فلا بد من حركة حافظة له تكون مقدارا
لها وتكون تلك الحركة دايمة فلا تكون عنصرية لانها منقطعة فهي فلكية وهي اسرع الحركات
لان تتقدر جميع الحركات بها فلو لم تكن اسرع الحركات لم يتقدر بها غيرها فهي الفلك
الحركة اليومية اذ لا شيء اسرع منها وهذه الحركة اليومية تتحرك بها جميع الاجرام السماوية
ولقائل ان يمنع من كون الحركة وضعية لان دليلهم لو تم لدل على انه مقدار هيئة
غير قارة فجاز ان تكون حركة في غير الوضع من المقولات سلمنا لكن نمنع كونها فلكية لجواز
كونها عنصرية ونمنع دوام الحركة ولو سلمنا دوامها لكن نمنع انقطاع العنصرية
ولو سلمنا انقطاعها بشخصها لكن لم لا يجوز ان يقال لانه مقدار لحركات العناصر
حيث كلما انقطع حركة عنصر ابتدا عنصر اخر في التحريك فانهم لم يقيموا دلالة على
انه يجب ان يكون مقدار الحركة جسم واحد لا يقال انه عرض فلا يقوم بمحلين والا لما يقول انما
يلزم ان لا يقوم بمحلين لو كان عرضا واحدا ونحن نمنع من وحدته لما بينا من عدم استقلال

لاجزائه

لاجزائه سلمنا انه مقدار حركة فلكية لكن نمنع كونه مقدارا لاسرع الحركات فان
تقدير سائر الحركات به لا يستلزم كونه قائما باسرعها فان تقدير الحركات
به ليس الا لعلمنا قيامه بها فان المقدر قد يتقدر بالمباين وهو ههنا كذلك
قال واما الان فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل ولا وجود له في الخارج
والا لكان في الحركة جزء لا يتجزى وقد يقال الان على الزمان الحاضر وهو هذا
الصغير القابل للانقسام **اقول** بحث الان يتصل بمباحث الزمان
لانه نهايته وهو حد مشترك بين نهاية الماضي وبداية المستقبل كالنقطة
حد مشترك بين نصفي الخط ولا وجود له في الخارج لان وجوده في الخارج
يستلزم وجود جزء لا يتجزى في الحركة فان الحركة الواقعة فيه لو انقسمت لانقسم
ولو وجد في الحركة جزء لا يتجزى لوجد في المسافة ذلك ولا صل في ذلك الزمان — مان
والحركة والمسافة امور متطابقة لو انقسم واحد منها انقسم الباقيان وقد
يطلق الان على الزمان الحاضر المنقسم في نفس الامر لكن الذهن يعتد فرضه
حاضرا غير منقسم وهو بهذا المعنى جزء من الزمان منقسم **المسئلة الثالثة
عشر في الميل قال** وتجد في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء
قهرا مدافعة صاعدة وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة هابطة
مغايرة للحركة وهي الميل **اقول** الميل كيفية قائمة بالجسم قابلة للشدة
والضعف تقتضي الحركة الى جهة من الجهات وهو الاعتماد عند المتكلمين
وانما يثبت للجسم لان الطبيعة امر ثابت فلا يصح استناد الحركة اليها
فلا بد من متوسط بينها وبين الحركة وهو الميل ولنا في ذلك كلام ذكرناه
في كتاب الاسرار ووجود الميل ضروري فانا نحس بالمدافعة الصاعدة و
الهابطة فان الزق المنفوخ لو امسكناه تحت الماء قسرا احسسنا فيه بالمدافعة
الى فوق وهو الميل الصاعد والحجر المسكن في الهواء قسرا احسسنا فيه بالمدافعة
الى اسفل وهو الميل السافل وهذه المدافعة مغايرة للحركة فانهما موجودان
حال السكون على ما قررناه **قال** وهو طبيعي كما في الحجر المنحدر وقسري
كما في الحجر المرمي الى فوق ونفساني كما يعتمد الانسان على غيره **اقول** الميل
ينقسم بانقسام الحركة ولما انقسمت الحركة الى طبيعية وارادية وقسرية
انقسمت عليها الى الثلثة فالميل الطبيعي هو الذي يستند الحركة

الطبيعي اليه كالميل المقتضي للحركة الطبيعية كما في الحجر الهابط والميل
القسري هو الذي يستند الحركة القسرية اليه كما في الحجر الصاعد لقوة
رامية والميل الارادي هو الذي يحدثه النفس كما يعتمد على غيرنا و
هذا التمثيل ليس بجيد لان ذلك الميل الحادث في الغير قسري بل الحق
في التمثيل ان يقال كما يحدثه الانسان في بدنه عند انضاعه الارادي **قال**
ولا ميل في الجسم وهو في حيزه الطبيعي والا لكان عنه او اليه والاول باطل
لاستحالة ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وكذا الثاني لامتناع
تحصيل الحاصل **اقول** الجسم في حيزه الطبيعي لا ميل فيه والا لكان
اما عنه او اليه لقولا وليسطه منهما والقسمان باطلان اما امتناع كون الميل
عنه فلاستحالة ان يكون الحيز الطبيعي مطلوبا بالطبع ومتروكا بالطبع لامتناع
اقتضاء الطبع الامرين المتنافيين واما امتناع كون الميل اليه فلانه حاصل
له والميل طلب طبيعي فيستحيل توجهه الى الحاصل لامتناع تحصيل الحاصل
قال ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري لاستحالة المدافعة الى الشي
مع المدافعة عنه ويجوز اجتماع مبدأيهما والا لما كان حركتا الحجرين المختلفين
الصغر والكبر المرميين من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفتين
في السرعة والبطوء لانه حينئذ لا يكون في الكبير ميل معاوق ما ازيد مما في الصغير
واللازم باطل واجتماعهما ايضا الى جهة واحدة لانا لو دفعنا الحجر الى
اسفل بقوة شديدة كانت حركته اسرع مما لو تحرك وحده بطبعه **اقول**
لقائل ان الميل الطبيعي والقسري مع اختلاف جهتيهما لا يجتمعان لان المدافع
الى المكان الطبيعي مع المدافع عنه امران متنافيان لا يمكن اجتماعهما ويمكن اجتماع
مبدأ الميل الطبيعي ومبدأ الميل القسري مع اختلاف الجهات لانه لو لا
ذلك لوجب تساوي حركتي الحجرين المختلفين بالصغر والكبر لو اخرجا بقوة واحدة
في مسافة واحدة في السرعة والبطوء لان الكبير لا معاوقة فيه والصغير لا
معاوقة فيه والقوة القسرية الموجودة فيهما واحدة فكان يجب تساويهما
لا ترى وهو محال ولقائل ان يمنع تساوي القوتين القسريتين لجواز ان يكون
القوة القسرية في الكبير اقل مما في الصغير فيختلف الاثران لاختلاف
المؤثرين لا لاختلاف المعاوقين واعلم انه يجوز اجتماع الميل الطبيعي والقسري

لو كانت

لو كانت جهتهما واحدة فانا اذا رمينا الحجر الى اسفل بقوة كان اشد
حركة مما اذا رمي بضعف او يهبط والسبب فيه ان المسافة ملاء فيكون
ممانعا لحركة الحجر الطبيعية ولهذا اذا ازداد لوثر قوة في خرق الملاء فا
حركة لضعف الممانع الخارجي اعني الملاء حتى لو فرضنا المسافة خالية لم يقع
هناك شدة لان الطبيعة تؤثر اثرا تاما **قال** وما لا ميل فيه لا
بالقوة ولا بالفعل ليستحيل ان يتحرك قسرا والا لوقعت حركته في المسافة
في زمان فنفرض جسما آخر ذا ميل يتحرك في تلك المسافة في زمان بعين تلك
القوة فزمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل لامتناع ان يكون الحركة
مع العائق كهي لا معه فبينهما نسبة مخصوصة فنفرض جسما آخر نسبة ميله الى
الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيقدر انتقاص
ميله عن الميل الاول ينتقص زمان حركته عن زمان حركة ذي الميل الاول فزمانا
حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل متساويان **اقول** هذا هو الدليل
المشهور من الحكماء في اثبات الميل وتقريره ان نقول لا يمكن ان يتحرك جسم عديم
الميل قسرا والا لو فرض انه تحرك مسافة معينة وجب ان يتحركها في زمان ويكون
تلك الحركة اسرع من غيرها من الحركات لو فرضناها خالية عن العائق ثم نفرض
جسما آخر فيه ميل معاوق يتحرك في تلك المسافة بتلك القوة فيجب ان يزيد زمانها
على زمان عديم المعاوقة لانها تكون ابطأ والا لكانت الحركة مع العائق كهي لا مع
العائق وقد بينا ان البطوء بازاء طول الزمان والسرعة بازاء قصره وبين الزمانين
نسبة مخصوصة ولنفرضها نسبة العشر حتى يقع حركة عديم الميل تلك المسافة في ساعة
وحركة ذي الميل في عشر ساعات ثم نفرض جسما آخر ذا معاوقة اقل على نسبة الزمانين
وهي العشر فيكون معاوقته عشر معاوقة الاول فيكون انتقاص ميله عن الميل
الاول بقدر انتقاص زمانه عن زمان ذي الميل الاول لانا قد بينا ان قصر
الزمان بازاء قلة المعاوقة فيقع حركة ذي الميل الضعيف في عشر زمان ذي الميل
المفروض اولا اعني في ساعة واحدة وهي التي وقع فيها حركة عديم المعاوقة فيكون
الحركة مع العائق كهي لا معه في الزمان وهو محال **قال** وفيه نظر لان
ذلك انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل وهو
ممنوع فانها تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها والذي يزيد

وينقص هو الذي يستحقه بسبب الميل سلمناه لكن المحال انما لزم فيما ذكرتم
من المجموع ولا يلزم من استحالته استحالة حركة الجسم الذي لا ميل فيه **أقول**
هذا الايراد اورده الشيخ ابو البركات البغدادي وتقريره ان نقول لا نم انه يلزم
تساوي حركتي عديم الميل وذي الميل الضعيف لان ذلك انما يلزم لو جعلنا الميل
كله في مقابلة العائق ونحن لا نقول بذلك بل الحركة بنفسها تستدعي قدرا من الزمان
معينا لا يتطرق اليه الزيادة والنقصان وبسبب المعاوقة قدر آخر وهو الذي
يزيد وينقص اذا عرفت هذا فنقول الحركة الخالية من العائق اذا وقعت في ساعة
كما فرضنا اولا كانت تلك الساعة هي القدر المستحق للحركة من الزمان فاذا فرضنا
الحركة الثانية في عشر ساعات كانت الساعة هي العشرية في الحركة نفسها
والباقي لاجل المعاوقة فاذا فرضنا معاوقة اقل منها بحيث تكون
نسبتها اليه العشر وقعت حركتها في ساعة وعشر ساعة وفي هذا
الموضع ايرادات ومباحث جمة ذكرناها في كتاب المقاومات واما
الايراد الثاني فليس في البتة وتقريره ان نقول المحال الذي لزم وهو
تساوي المعاوقة وعدمها انما لزم من المجموع الذي ذكرتموه وهو
حركة عديم الميل ووجود معاوقة نسبته العشر مثلا الى المعاوقة العظيمة
فيكون هذا المجموع محالا ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة جزء معين
منه لجواز ان يكون استحالته لاستحالة الجزء الآخر او لاستحالة الهيئة الاجتماعية
والجواب انا قد بينا ان الميل من الكيفيات القابلة للشدة والضعف
ولا يقف عند حد بحيث لا يوجد ما هو اشد منه او اضعف فامكن وجود
معاوقة قليلة وحركة هذا الجسم ممكنة في نفسها لا تؤثر في امكانها انضمام
حركة عديم الميل لو كانت ممكنة بحيث تخرجها عن امكانها الصرف الى المحال فصيرورة
ممتنعة فيعلم ان المحال انما لزم من هذا الجزء بعينه ومثل هذه الايرادات انما
تصدر عن طالب الجدليات والمغالبة بالقياسات المغالطية دون اقامة
البراهين **قال المقالة الثالثة** في احكام الافلاك المحدد ليس قابلا
للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات الطبائع والا لامكن انتقاله من جهة
الى اخرى او عود بسائطه الى احيازها الطبيعية وكيف كان فالجهات متحددة
قبله فهو بسيط **أقول** في هذه المقالة مسائل المسألة الاولى في ان المحدد

للجهات

حينئذ

في زمان م

للجهات ليس قابلا للحركة المستقيمة وانه بسيط ولما كانت ها هنا دعويان
لزم تقييدهما بحال واحد جعلهما مسألة واحدة اما الدعوى الاولى فنقول
لو تحرك على الاستقامة لكان منتقلا من جهة الى اخرى فتانك الجهتان ثابتتان
له او لا لصح عليه الحركة فلا يستند اليه فيكون حصولهما له لا به ونحن قد فرضناه
محددا هذا خلف واما الثانية انه بسيط غير مركب من اجسام مختلفة الطبائع
لانه لو كان مركبا من اجسام مختلفة الطبائع لكانت اجزاؤه ذوات جهات سابقة
عليها وعلى اجزاء سابقة على المحدد فالجهات سابقة عليه فيكون الجهات حاصلة له
لا به على ما تقدم وبيان ذلك ان الاجزاء لابد وان يكون لها امكنة مختلفة تطلبها طبعا
ان فرقت وانفصلت وطلبها يستدعي السبق على ما قررناه فهو بسيط **المسألة
الثانية** في شكله **قال** وشكله كرى لان الشكل الطبيعي للبسيط
الكرة **أقول** لما بين انه بسيط وبيناه فلابد من شكل ولبساطته لن يقتضي
شكلا مختلفا بل شكلا واحدا لان العلة الواحدة لها معلول واحد ولا
شيء من الاشكال بواحد الا الكرة وان المثلث والمربع وغيرهما من الاشكال مشتمل
على نوع من التركيب من حيث اشتماله على خط وزاوية وغيرهما اما الكرة فلا
المسألة الثالثة فيما امكن اتصافه به وما لا يمكن **قال** ولا يقبل
الخرق والالتيام والا لكانت اجزاؤه قابلة للتفرق والالتيام فيعرض
ما ذكرناه **أقول** لما اثبتوا كون المحدد لا يقبل الحركة المستقيمة استنتجوا
منه احكاما احدها انه لا يقبل الخرق والالتيام لانه لو جاز على اجزائه التفرق
عنه والعود اليه والتفرق انما يكون بحركة مستقيمة فيكون قابلا للحركة المستقيمة
وقد بينوا امتناعه والا لكان ذا جهة سابقة عليه فيكون الجهة حاصلة له لا به
هذا خلف **قال** ولا الكون والفساد والا فالصورة الكائنة ان طلبت
غير ذلك الحيز ففيها ميل مستقيم وان طلبت ذلك الحيز فالفاسدة تطلب غيره
فالجهات متحققة قبله **أقول** الكون والفساد يطلقان على خلع الجسم
صورة نوعية ولبس اخرى ويطلقان على الوجود والعدم للجسم وقد لا يجوز على
لاستحالة الاول على المحدد لانه لو جاز عليه الكون والفساد لجاز عليه الحركة المستقيمة
والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية انه بعد خلع الصورة الفاسدة ولبس
الكائنة اما ان يبقى في حيزه او يخرج عنه الى مكان الكائنة فان بقي في حيزه فاما

يستحيل

مستقيمه

لزم يكون ذلك الجزء طبيعيا للصورتين معا وهو محال ولأن لكان لجسم واحد
مكانان طبيعيان وإما أن يكون طبيعيا لإحداهما فيكون خارجا عن الطبع
بالنسبة إلى الصورة الأخرى فحال حصول تلك الصورة له يجب أن يكون طالبا
للحركة إلى المكان الطبيعي بالنسبة إليها فيكون قابلا للحركة المستقيمة وقد ثبت
بطلانه وإما أن خرج عن مكانه فيكون متحركا بالاستقامة لأنه يكون ذا مكانين
وجهتين يطلب أحدهما حال خروجه عنه إلى الآخر فيكون الجهات متحددة له لا به
وفي هذا نظر فإن المحدد لا مكان له عندهم فلا يجب خروجه عما هو عليه عند لبس
الجديدة وخلع الفاسدة **قال** وقابل الحركة المستديرة لغو ليس يجب له
وضع وإلا لكانت أجزاؤه مختلفة في الطبيعة لاختلافها في اللوازم حينئذ
أقول لما اعتقدوا كون المحدد بسيطا أثبتوا قبوله للحركة المستديرة في
نفسه لأن أوضاعه بالنسبة إلى الأمور الخارجة عنه غير واجبة له لو وجب بعض
أجزائه المفروضة محاذاته لبعض الأجسام الخارجة عنه دون بعض كانت تلك
الأجزاء مختلفة بالحقيقة فلا يكون بسيطا هذا خلف ولما لم يكن واجبا أمكن
زواله عنها وإنما يمكن ذلك بواسطة الحركة حيث يصير ما ليس محاذيا لذلك
الجسم المفروض محاذيا ويخرج المحاذي عن المحاذاة وقد بينوا امتناع الحركة
المستقيمة فيتعين الحركة الدورية فيجب كونه قابلا لها وهو المطلوب **قال** وهو
متحرك بالاستدارة وإلا لكان تخصيصه بوضع دون آخر تخصيصا بلا مخصص
أقول لا يلزم من القبول الوجود فلهذا أردف الاستدلال على القبول
بالاستدلال على ثبوت الحركة الدورية والدليل على ثبوتها أن وضعه ليس
بواجب على ما بينا فلو لم يتحرك على الاستدارة لكان ثبوته على ذلك الوضع دون
غيره تخصيصا من غير مخصص ولقائل أن يمنع عدم التخصيص لجواز استناده
إلى مخصص كما استند حركته على سمت معينة وجهة مخصوصة دون غيرها من
الجهات التي يمكن حركته إليها وأيضا قبوله للحركة المستديرة لا يستلزم ثبوتها و
كون الوضع غير واجب لا يستلزم وجوب التنقل عنه لا بسبب خارج ولم يثبت ذلك
ببرهان **قال** وليس برطب ولا يابس وإلا لقبل الأشكال بسهولة أو بعسر فهو
قابل للخرق والالتيام **أقول** الرطب هو القابل للأشكال بسهولة و
اليابس هو القابل لها بعسر وقبول الأشكال المختلفة يستلزم قبول الخرق

والالتيام

والالتيام وقد بينا فيما تقدم امتناعهما على المحدد فلا يكون رطبا
ولا يابسا وفيه نظر فإن القبول لا يستلزم الوجود فلم لا يجوز أن يكون
رطبا وأن يكون قابلا للأشكال بسهولة أو يكون يابسا ويكون قابلا
لها بعسر لكنه متصف بصورة نوعية اقتضت عدم اتصافه بالأشكال
المختلفة كما أنه من حيث إنه جسم قابل للفصل والوصل لكنه لما اتصف بالصورة
النوعية المقتضية لملازمة الصورة المخصوصة لم يقع بهذا المقبول سلمنا أن وال
الأشكال لكن قبول الخرق والالتيام حينئذ لأن الأشكال تابعة للتناهي
وهيأته والمقدار ولا يلزم من زوال هيئة التناهي ولا من زوال المقادير
انفصال الأجزاء وإلا لم يبق فرق بين القابل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين
وبين القول بالجواهر الفردة **قال** ولا حار ولا بارد وإلا لكان خفيفا
أو ثقيلا فيه ميل صاعد أو هابط فيكون قابلا للحركة المستقيمة **أقول**
الحرارة كيفية تقتضي الميل المصعد والبرودة كيفية تقتضي الميل الهابط والميل
الصاعد والهابط إنما يحصل في جسم قابل للحركة المستقيمة فلو كان المحدد حارا
أو باردا لجاز الحركة المستقيمة عليه فإن الحرارة تحدث الخفة وهي موجب الميل
الصاعد والبرودة تقتضي الثقل وهو موجب للميل الهابط وما أوردناه
أولا على الرطوبة واليبوسة آت هيهنا **المسألة الرابعة في أحكام الأفلاك** **قال**
وكل ما يتحرك بالإرادة من الأجرام السماوية فله قوة جسمانية هي مبدأ قريب للتحريك لأن
حركة الفلك إرادية لما مر وكل ما يصدر عنه الحركة الجزئية بالإرادة يتم فيه التعيين و
لا شيء من المجرد كذلك فلكل واحد منها مبدأ حركة مستديرة فلا يكون في شيء منها
مبدأ حركة مستقيمة لامتناع اقتضاء الطبيعة ميلين متضادين فلا يكون مركبا
أقول احترز بالمتحرك بالإرادة عما يتحرك بالعرض منها فإنه سيظهر أن ما
عدا المحدد له حركات عرضية وذاتية ولا يجب في حركته الوضعية ثبوت مبدأ
لها وإنما يجب في الحركة الذاتية وتقرير ذلك أن الحركة الصادرة بالذات لا بد لها
من قوة موجبة لها وليست قسرية ولا طبيعية لما مر فهي إرادية والإرادة
إما أن يتوجه إلى أمر كلي أو جزئي والحركة الفلكية صادرة عن قوة جسمانية لأن
الإرادة الكلية لا يصدر عنها فعل جزئي والحركات الصادرة عن القوى
الفلكية أمور جزئية فلا يستند إلى الإرادة الكلية فلا بد من إرادة جزئية

بسبب تصور اجزائها والتصور الجزئي يستدعي قوة جسمانية لارتسام المقادير الصغيرة
والكبيرة فيها والمجرد ليس كذلك فيجب ان يكون لكل فلك متحرك بالارادة قوة هي مبدأ
حركة مستديرة ولا يجوز ان يكون في شيء منها مبدأ حركة مستقيمة والا لاقتضت الطبيعة
ميلين متضادين احدهما تقتضي الحركة المستديرة وهو محال ونحن نمنع استحالة
ذلك لجواز اقتضائها الميلين عند حالتين كما تقتضي الطبيعة السكون عند حصولها
في حيز الطبيعي والحركة عند الخروج عنه ولئن سلم تقتضي حركتين فلا يكون مركبا
ولا تتحرك بالاستقامة عند تفرق اجزائه **قال** وشكله كري ولا يقبل
الكون والفساد والخرق ولا الالتيام وليس برطب ولا يابس ولا حار ولا
بارد وكل ذلك لما مر وفيه نظر لان بعض تلك الادلة لا تتمشى في غير المحدد
اقول لما بين كون كل فلك بسيطا بين ان شكله الكرة لان الشكل
الطبيعي للبسيط هو الكرة ولقائل ان يمنع نسبة الشكل الى الطبع
لجواز ان يكون له شكل غير كري ويكون بسبب امر خارج لا يمكن زواله عنه
ولئن سلم عدم قبوله الحركة المستقيمة كونه لا يقبل الكون والفساد ولا التحرك
بالاستقامة او كانت جائزة عليه ولا يقبل الخرق ولا الالتيام لذلك ايضا وليس
برطب ولا يابس ولا حار ولا بارد والا لكان منفعلا بسهولة او بعسر وكان
خفيفا او ثقيلا وكل ذلك يستلزم الحركة المستقيمة وقد ابطلنا ذلك كله في
المحدد ففي غيره اولى **قال** والجرم الذي يتحرك ويحرك جميع ما في السماء
من المشرق الى المغرب في اليوم بليلته دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وحركته
الحركة الاولى ومنطقته معدل النهار وقطباه قطبا العالم **اقول** الفلك
الحاوي لجميع الافلاك يسمى الفلك الاعظم والفلك الاطلس لخلوه عن الكواكب وفلك
معدل النهار لاشتماله على دائرته ويتحرك من المشرق الى المغرب ويسمى هذه الحركة
الحركة الى خلاف التوالي ويتم دورة واحدة في اليوم بليلته ولا نشير بقولنا دورة
واحدة ان حركته من المشرق الى المغرب في اليوم بليلته دورة واحدة لان ذلك
بعض الدورة بل نريد به ما قلناه ويسمى حركة هذا الفلك الحركة الاولى لانها
اول ما عرفت من حركات الاجرام العلوية من غير حاجة الى اقامة البرهان على
وجودها لظهورها للاشخاص البشرية ويسمى منطقته وهي اعظم الدوائر المفروضة
بين القطبين المعدل النهار وتحقيقه لكن ان الكرة لو تحركت فانه يحصل لنا

بواسطة

بواسطة الحركة قطبان وهما نقطتان لا تتحركان ويصل بينهما خط
مستقيم هو المحور وهو القطر الذي يمر بالمركز وينتهي الى نقطتين هما
القطبان ومنطقة وهي اعظم الدوائر المفروضة في الكرة تتوهم قاطعة
للكرة يمر بمركز الكرة وتقسمها بقسمين متساويين وبعدها عن القطبين
واحد وهي قائمة على محور الكرة وقطباها قطبا الكرة وانما سميت هذه
المنطقة معدل النهار لانها تقاطع منطقة فلك البروج على نقطتين و
حركة الشمس في فلك البروج دائما فاذا وصلت الى هاتين النقطتين اعتدل
الليل والنهار فلهذا سميت هذه الدائرة بدائرة معدل النهار **قال** ونجد
الشمس في المواضع التي لجميع الكواكب فيها طلوع تارة مارة بسمت الراس
وتارة في الشمال واخرى في الجنوب مع لزومها معدل النهار السمت فعلم ان لها
ميلا عن معدل النهار ولما فارقت الثوابت مائلة الى المشرق علم ان لها
حركة مغربية والدائرة التي تتحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك الاعظم
تسمى فلك البروج وتقطع معدل النهار على نقطتين احديهما وهي التي اذا
فارقتها حصلت في الشمال تسمى الاعتدال الربيعي والاخرى وهي التي اذا جاوزتها
حصلت في الجنوب الاعتدال الخريفي ومنتصف ما بينهما في الشمال الانقلاب الصيفي
وفي الجنوب الانقلاب الشتوي **اقول** ان اصحاب الرصد لما وجدوا الشمس تتحرك في
المواضع التي يكون منطقة معدل النهار على سمت رؤسهم وهي التي يكون لجميع الكواكب
فيها طلوع تارة على سمت الراس واخرى مائلة الى الشمال واخرى الى الجنوب فعلم ان
حركتها مائلة عن حركة معدل النهار وانها تتحرك على دائرة غير دائرة معدل النهار ولما
لازمت منطقة فلك البروج في الحركة دل ذلك على ان فلكا لها تتحرك حركة خاصة
على قطبين ومنطقة مغايرة لقطبي معدل النهار ومنطقته ولما كانت وقت
مفارقة الثوابت تميل الى المشرق علم ان حركتها مغربية على التوالي من المغرب الى
المشرق وهذه الدائرة التي تتحرك الشمس على موازاتها على سطح الفلك الاعلى يسمى
فلك البروج ولا يصل فيها حركة الفلك الثامن على التوالي على قطبين ثابتين غير
قطبي الحركة الاولى ومحور غير محورها بل مايل عنهما متقاطع له عند مركز العالم على زاوية
حادة في كل مائة سنة درجة واحدة على راي بطليموس وعند المتأخرين في كل ستة و
ستين سنة درجة ويتحرك بهذه الحركة اوجات الكواكب وجوزهرات ما سوى اوج القمر

وجوز مره وتسمى هذه الدائرة ايضا دائرة البروج ومنطقة البروج و
قطباها قطبا هذا الفلك ويسميان قطبي فلك البروج ولو توهمت ان
الدائرة قاطعة للعالم حدثت في كل كرة من الكرات دائرة على موازاتها يقال
لها الفلك المثل اي شبيه بفلك البروج وحدثت في سطح الفلك الاعلى ايضا
دائرة على موازاته فلك البروج وهي تقطع دائرة معدل النهار على نقطتين
متقابلتين فان كل دائرتين عظيمتين فرضنا في كرة فانهما تتقاطعان
على نقطتين متقابلتين احدى هاتين النقطتين تسمى نقطة الاعتدال الربيعي
وهي التي اذا قارنتها الشمس حصلت في الشمال واعتدل الليل والنهار و
انتقل الزمان من الشتاء الى الربيع والنقطة الاخرى وهي التي اذا قارنتها
الشمس حصلت في الجنوب تسمى نقطة الاعتدال الخريفي ويعتدل عنده ما
الليل والنهار ايضا وانتقل الزمان من الصيف الى الخريف ومنتصف ما بين
الاعتدالين في جهة الشمال تسمى نقطة الانقلاب الصيفي وهي التي اذا وصلت
الشمس اليها انتقل الزمان من الربيع الى الصيف ومنتصف ما بين الاعتدالين
في جهة الجنوب تسمى نقطة الانقلاب الشتوي وهي التي اذا وصلت الشمس اليها
انتقل الزمان من الخريف الى الشتاء **قال** فاذا قسم ما بين كل نقطتين ثلثة
اقسام متساوية وتوهم ست دوائر عظام مارة احديها بنقطتي الاعتدال و
الاخرى بالانقلابين والاربع الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين الانقلاب الصيفي
والاعتدالين ومقابلاتها متقاطعة كلها على قطبي فلك البروج وينقسم الفلك الاعظم
باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا **اقول** لو توهمنا دائرة عظيمة في فلك
البروج قاطعة له بنصفين مارة بنقطتي الاعتدال ثم توهمنا دائرة اخرى عظيمة
قاطعة له بنصفين مارة بنقطتي الانقلابين مقاطعة للاول عند المركز قائمة
عليها انقسم فلك البروج اقساما اربعة بما بين الدائرتين احدها ما بين نقطتي الاعتدال
الربيعي ونقطة الانقلاب الصيفي والثاني ما بين نقطة الانقلاب الصيفي ونقطة
الاعتدال الخريفي والثالث ما بين نقطة الاعتدال الخريفي ونقطة الانقلاب الشتوي
والرابع ما بين نقطة الانقلاب الشتوي ونقطة الاعتدال الربيعي فاذا توهمنا
دائرتين عظيمتين قاسمتين لما بين نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة المنقلب الصيفي
باقسام ثلثة متساوية انقسم ما بين نقطة المنقلب الشتوي ونقطة الاعتدال الخريفي

بما بين

بهما بين الدائرتين اقساما ثلثة ايضا ولو توهمنا دائرتين عظيمتين قاسمتين
لما بين نقطة الاعتدال الربيعي والمنقلب الشتوي باقسام ثلثة متساوية انقسم
بهما بين الدائرتين ما بين نقطة الاعتدال الخريفي والمنقلب الصيفي اقساما ثلثة
متساوية فانقسم فلك البروج بهذه الدوائر الست اثني عشر قسما متساوية سموا
كل قسم منها برجا وهي الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة
والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت ماخوذة من صور
توهمت من كواكب وقعت وقت التسمية حذاءها عن الثوابت ولو انتقلت
عن محاذاتها فلم تشاكل اسماؤها بعينها **قال** والدائرة الفاصلة بين الظاهر
من الفلك والخفي منه تسمى الافق والدائرة التي تحدث على وجه الارض من توهمنا
معدل النهار قاطعة للعالم موازية لها يقال لها خط الاستواء وآفاقه آفاق
الفلك المستقيم ويقطع معدل النهار والدوائر الموازية لها بنصفين فيكون زمان
مكث الشمس فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحتها والليل والنهار ابدا متساويان
وآفاق المواضع التي فيما بين معدل النهار وقطبي العالم لا يكون اقطابها على محيط
معدل النهار واحد قطبي معدل النهار مرتفع عن الافق والآخر منحط عنه ويقطع
الدوائر الموازية لمعدل النهار مختلفين والقوس الظاهرة فوق الارض في الجانب
المرتفع فيه القطب اعظم من الخفية تحتها وفي الجانب الآخر بالعكس **اقول** دائرة
الافق هي دائرة عظيمة تمر بمركز العالم وتفصل بين الظاهر من الفلك للابصار
والخفي منه عنها وهي تنقسم الى حقيقية وحسية فالحقيقية ما ذكرناها والحسية
الدائرة المارة على سطح الارض الموازية للحقيقية لكن التفاوت الذي بينهما لا يظهر
بالقياس الى الكواكب الثابتة والعلوية لانه ليس للارض قدر محسوس عند افلاكها هذه
الكواكب لكنه يظهر بالقياس الى فلك الشمس وما دونه ولهذا تقع الشمس وما فوقها
من الكواكب اختلاف المنظر دون العلوية وطلوع الكواكب وغروبها يعرفان بسبب
هذه الدائرة فاذا وافانا الكواكب من ناحية المشرق مبتديا بالظهور للابصار
يقال انه طالع ولو وافانا من ناحية المغرب مبتديا بالخفاء يقال انه غارب ولو
توهمنا سطح دائرة معدل النهار قاطعا للعالم حدث على بسيط الارض دائرة
عظيمة على موازاة معدل النهار بقسم الارض بقسمين متساويين يقال لها خط الاستواء
لان زماني الليل والنهار متساويان ابدا في كل الموضع وآفاق خط الاستواء هي

افاق الفلك المستقيم وتقطع داير افق خط الاستوا معدل النهار
والدوائر الموازية لها بنصفين نصفين ولهذا لا يتصور هناك كوكب ابدي
الظهور ولا ابدي الخفاء بل لكل كوكب شروق وغروب وزمان مكثه فوق
الارض يساوي زمان مكثه تحت الارض فلهذا تساوى الليل والنهار ابدا
هناك ويكون النهار ثمة اثني عشر ساعة مستوية لان الشمس تتحرك بحركة الكل
في سطح دائرة من تلك الدوائر المتوازية عن جنبي معدل النهار وكذا لكل
الكواكب فاذا كانت القوس العليا التي هي فوق الارض مثل القوس السفلى
يكون زمان مكثها فوق الارض مثل زمان مكثها تحت الارض واما افاق المواضع
التي للقطب الشمالي بها ارتفاع ما ويقال لها الافاق المايلة لميل معدل
النهار عن سمت رؤس اهلها الى ناحية الجنوب فانها تقع فيما بين معدل النهار
وقطبي العالم ولا يكون اقطاب هذه الافاق على محيط معدل النهار ولا
لكانت موازية لخط الاستوا وقد فرضت مايلة عنه واحد قطبي معدل النهار
مرتفع عن افق هذه المواضع والاخر منخفض عنه وتقطع هذه الافاق داير
معدل النهار والدوائر الموازية له لان معدل النهار بقسمين مختلفين فالقوس
الظاهرة فوق الارض المرتفع فيه القطب اعظم من القوس الخفية وفي الجانب
الاخر بالعكس **قال** ولهذا كان الشمس في البروج الواقع في الجانب المرتفع
فيه القطب كان النهار اطول من الليل وبالعكس لو كانت في البروج
الواقع في الجانب الاخر وتنتهي الشمس في المواضع التي فيما بين معدل النهار وفلك
البروج الى سمت الرؤس في كل دورة دفعتين لان بعد سمت الراس عن معدل
النهار اقل من الميل الاعظم الذي هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار فالمدار
المار بسمت رؤسهم يقطع فلك البروج على نقطتين وتنتهي الى سمت رؤس
المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي الا دفعة وكما جاوز ذلك لا تنتهي
الى سمت رؤسهم وفي المواضع التي مدار الانقلاب الصيفي الداير الابدية
الظهور ليس للشمس فيها غروب وهي من الانقلاب الصيفي في الدورة
الكاملة فوق الارض في المواضع التي تنطبق فيها قطب فلك البروج
على سمت الراس تنطبق دايرة البروج على الافق فاذا مال القطب نحو
المغرب لارتفع النصف الشرقي من فلك البروج دفعة عن الافق وانخفض

النصف

النصف المقابل له دفعة وفي المواضع التي تنطبق فيها معدل النهار على الافق
تنطبق قطب العالم على سمت الراس ويصير محور العالم قائما على الافق وتدور
الكرة كحركة الرحى حول دورة رحوية ويبقى النصف من الفلك ظاهرا ابدا
والنصف خفيا ويكون السنة كلها يوما وليلة **اقول** المواضع التي
للقطب الشمالي بها ارتفاع قد بينا اختلاف القوس الظاهرة والخفية
منها فاذا كانت الشمس في البروج الواقع في الجانب المرتفع فيه القطب كان
النهار اطول من الليل لان القوس التي تتحرك الشمس عليها ظاهرا اعظم من
القوس الخفية وذلك في ناحية الشمال وعلى عكس ذلك الجنوب ولو كان حركة
الشمس في البروج الواقع في الجانب الاخر وهي ناحية الجنوب لان مكثها
تحت الارض يكون اكثر فيكون الليل اطول لان الدوائر التي قطعتها دائرة
الافق بمختلفين من الدوائر الموازية لمعدل النهار لو اخذ كل دايرتين منها
على بعد واحد عن جنبي معدل النهار فان القوس العليا من احدى الدائرتين
مثل القوس السفلى من نظيرتها فيهما ولذلك زمان نهار احديهما مثل
زمان ليل نظيرتها فزمان نهار الدرجة العاشرة من الحمل مثل زمان ليل
الدرجة الحالية والعشرين من الحوت وكذلك زمان نهار اول السرطان مثل
زمان ليل اول الجدي لتساوي بعديهما عن معدل النهار في الجنبين ويكون دور الفلك
هناك حمايليا وكل داير من تلك الدوائر في ناحية الشمال فان القوس العليا التي
هي ابعد من معدل النهار اعظم من التي هي اقرب اليها وعلى هذا الترتيب الى ان ينتهي
الى دايرة تماس الافق فتكون تلك الدائرة هي ابدية الظهور والكواكب التي تدور
في سطحها تكون ايضا ابدية الظهور وعلى عكس ذلك في ناحية الجنوب الى ان ينتهي الى
الدايرة التي تماس الافق وهي ابدية الخفاء والكواكب التي على سطحها ابدية الخفاء
ولو كانت المواضع بين خط الاستوا اعني معدل النهار واقل من الميل الاعظم
الذي هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار واقل من الميل الاعظم فان الشمس
تسامت رؤس اهلها مرتين مرة في مسيرها نحو نقطة الانقلاب الصيفي ومرة في عودة
عن تلك النقطة الى نقطة الاعتدال الخريفي ولو كان عرض البلد اعني القوس الواقع
من دايرة نصف النهار بين قطب معدل النهار ودايرة الافق او بين قطب الافق
ودايرة معدل النهار مساويا للميل الاعظم مرت الشمس على سمت الرؤس مرة واحدة

في السنة عند انتهائها الى مسامتة نقطة الانقلاب الصيفي فح لا يكون
للمقاييس اظلال عند انتصاف النهار ويكون قطب فلك البروج مماسا
للافق ولهذا ان عرض البلد على الميل كله وكان ناقصا عن تمامه لم يسامت
الشمس رؤس اهله البتة ويقع الظل ابدا في انصاف النهار نحو الشمال ولا
يكون للقطب الشمالي من فلك البروج طلوع ولا غروب بل يكون ابدا فوق
الارض ولهذا انتهت العروض الى تمام الميل الاعظم فهي اول المواضع التي يكون اظلال
المقاييس دائرة حولها لان الدائرة الابدية الظهور العظمى مدار راس السرطان
وهو مدار الانقلاب الصيفي فاذا انتهت الشمس بحركتها الى مسامتة راس السرطان
كانت في الدورة الكاملة فوق الارض ولا يكون لها طلوع في ذلك اليوم بل غاية قربها
من الارض عند مسامتة النقطة الشمالية ثم ما اخذ في الارتفاع في ناحية المشرق فيكون
الاظلال دائرة حول المقاييس ويكون النهار اربعا وعشرين ساعة وهو اطول
نهار تلك المساكن وغاية ارتفاع الشمس في ذلك اليوم في ناحية الجنوب ضعف الميل كله
ثم بعد ذلك يظهر لها طلوع وغروب حتى لو انتهت الى مسامتة راس الجدي وهو مدار
الانقلاب الشتوي لم يكن لها طلوع حينئذ لان الدائرة الابدية الخفاء في تلك المساكن
مدار راس الجدي فيكون في الدورة الكاملة تحت الارض ويكون الليالي حينئذ
اربعا وعشرين ساعة ثم يظهر لها طلوع وغروب وفي هذه المواضع ينطبق فيها قطب
فلك البروج على سمت الراس فينطبق دائرة البروج على الافق وذلك عند انتهاء
راس السرطان الى نقطة الشمال لان قطب فلك البروج الشمالي عند ذلك ينطبق
على قطب الافق اعني سمت الراس فينطبق فلك البروج على دائرة الافق ثم لهذا مال
القطب نحو المغرب ارتفع من دائرة البروج عن الافق نصفها الشرقي دفعة و
انخفض النصف المقابل له دفعة وكلما ازداد القطب ارتفاعا ازداد زمان
الليل والنهار في غاية عظم الدائرتين الابدي الظهور والخفاء حتى لو انتهى
ارتفاع القطب تسعين جزءا كانت الدائرة الابدية الظهور دائرة معدل النهار
وهي مطابقة للافق لان القطب الشمالي منطبق على قطب الافق على سمت
الراس والقطب الجنوبي تحت القدم فانتصب محور العالم قائما على الافق
ودارت الكرة حوله دورة رحوية وبقيت البروج الشمالية وهي نصف
الفلك ظاهرة فوق الارض ابدا والجنوبية تحت الارض ابدا وصارت السنة

كلها

كلها يوما وليلة وقد ظهر من هذا ان حركة الفلك بالنسبة الى الافاق ثلثة
اقسام اولها حركة دولابية وهي بالنسبة الى افاق خط الاستواء
ثانيها حركة حمائلية وهي بالنسبة الى الافاق المائلة دون عرض تسعين
وثالثها حركة رحوية وهي بالنسبة الى الافاق التي عرضها تسعون جزءا
اعني بعد الدور قال ولو كانت حركة الشمس على محيط فلك مركزه
مركز العالم لما اختلفت مقادير ارتفاعها بحسب اختلاف النواحي لان
بعدها عن جميع النواحي وعن سمت الراس يكون بعدا واحدا حينئذ في
التالي كاذب بالمشاهدة فهي اذن على محيط فلك خارج المركز شامل للارض
او على محيط فلك صغير غير شامل للارض مركوز في فلك موافق المركز فيقرب
في احدى الناحيتين من الارض ويبعد في الاخرى **اقول** لما فرغ من بيان
عدد افلاك الشمس وصفاتها وقد ذكر القدماء انها فلكين احدهما الممثل
وهو فلك محيط بالارض مركزه مركز العالم يحيط به سطحان متوازيان يماس
اعلاهما مقعر فلك المريخ واسفلهما محدب فلك الزهرة ويسمى الفلك الكلي
ايضا الثاني الفلك الخارج المركز وهو كري الشكل يحيط به سطحان متوازيان
يماس اعلاهما اعلى الفلك الممثل على نقطة مشتركة منهما ويسمى فلك الاوج
ايضا ومركزه خارج عن مركز العالم والشمس جسم كري مصمت مركوز في هذا الثاني
فيما بين سطحيه المتوازيين بحيث تساوي قطرها ثخنه ويماس سطحيه
المتوازيين بحيث يساوي اما الفلك الاول فيدل على ثبوته وجود الحركة
البطيئة للشمس وهي التي على التوالي حول قطبين مسامتين لقطبي فلك البروج
بحركة الثوابت في كل سنة ستين سنة درجة واحدة ويتحرك بحركته الفلك
الثاني ويسمى هذه الحركة حركة الاوج واما الفلك الثاني فيدل على ثبوته وجود
الاختلاف في حركة الشمس فان الشمس تقطع قسيا متساوية من فلك البروج في ازمنة
مختلفة فانها تقطع النصف الشمالي من فلك البروج في زمان اطول من قطعها
النصف الجنوبي وتقطع الربع الذي بين نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة الانقلاب
الصيفي في زمان اطول من قطعها الربع الثاني من الشمالي والاختلاف الحاصل في
الحركة الفلكية بحيث تبطى مرة وتسرع اخرى فتعين اسناد الاختلاف في الحركة الى
الاختلاف في الوضع من الارض بحسب القرب والبعد حتى لو ابعدت من الارض وحدث

حركتها ابطاؤ لقواهيت وجدت الحركة اسرع والقرب والبعد اعنيهم
لو لم تتحد مركزيهما مع مركز العالم بل يدور محركها حول نقطة خارجة عن
مركز العالم متقع فى نصف فلك البروج اكثر من نصف فلكها وفى النصف
الاخر اقل فيكون زمان قطع احد نصفى فلك البروج اكثر من زمان الاخر
فيظهر الاختلاف فى السرعة والبطوء بالاضافة الى فلك البروج ولولا
هذا الاختلاف لما اختلف اثار شعاعهما فى النواحى المختلفة لتساوى
ابعاد النواحى حينئذ والتالى باطل بالوجدان وهذا الاختلاف
يحصل من احد الفلكين اعنى الخارج المركز وفلك التدوير لكن لما كان الخارج
ابسط حكموا بثبوته على سبيل حسن الظن لا القطع قال واما القمر
فلما كان يسرع بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج تارة ويبطئ اخرى دل
على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض حتى لو كان على احد جانبيه
يرى اسرع وعلى الاخرى يرى ابطاء وهذا الفلك ليس مركوزا فى فلك خارج
المركز ولما ازدادت سرعته لو كان سريع السير فى تربيع الشمس لو التدوير
فى هذا الموضع حينئذ لا يكون اقرب الى الارض بل هو على فلك خارج المركز
وفى التربيع على حضيضه فاوج المركز فى مقابلته ولما كان فى كل واحد من
التربيعين فى الحضيض دل على ان فلكا اخرى يحرك الاوج الى خلاف حركة
حتى لو اوصل فلك التدوير الى التربيع يصل الاوج من الجانب الاخر الى مقابلته
فيجتمعان عند مقابلتهما لوسط الشمس ولو اوصل فلك التدوير الى التربيع الاخر
يصل الاوج الى المقابلة فيجتمعان ايضا فالمركز والاوج يجتمعان فى كل دورة مرتين
ويتقابلان مرتين والشمس ابدا متوسط منهما والفلك المحرك للاوج يقال له الفلك
المايل ومنطقته ليست فى سطح فلك البروج لميل القمر عن فلك البروج تارة الى
الشمال واخرى الى الجنوب ولا الخسوف فى كل استقبال لكونه مقابلا للشمس حينئذ
وكون الارض متوسطا منهما بل قاطع اياه على نقطتين يسمى احديهما بالراس وهى
التى لو اجاوزها حصل فى الشمال والاخرى بالذنب وهما تتحركان الى المغرب
لانه لو حصل كسوفان كليان فى نقطة الراس ثم بعد ذلك وجد موضع الثانى
متاخرا عن الاول والفلك المحرك لهاتين النقطتين يقال له فلك الجوزهر **اقول** الذى
ذكره مبنيه افلاك الشمس انتقل الى القمر وقد اثبتوا له اربعة افلاك ثلثة شاملة للارض وفلك

التدوير

التدوير الفلك الاول محيط بجميع افلاكه يحيط به سطحان متوازيان
مركزهما مركز العالم الاعلى منهما مماس لمقعر عطارد والادنى منهما مماس لمحدب
الفلك الثانى للقمر ويسمى الفلك الممثل والجوزهر والثانى يحيط به سطحان
متوازيان ومركزه مركز العالم السطح الاعلى مماس لمقعر فلك الجوزهر والادنى
مماس لمحدب فلك الاثير اعنى النار وهذا يسمى الفلك المايل والثالث منفصل
عن الثانى كانفصال الخارج المركز فى فلك الشمس عن الممثل ومركزه خارج
مركز العالم وله سطحان متوازيان مماس اعلاهما الاعلى من المايل على نقطة
مشتركة بينهما ويسمى الفلك الحامل والخارج المركز والرابع فلك التدوير
مركوز فى جرم الفلك الحامل فيما بين سطحيه المتوازيين بحيث يساوى قطره
ثخنه ويماس سطحيه على نقطتين مشتركتين بينهما وفلك الجوزهر يتحرك
الى خلاف التوالى على مركز العالم على قطبين مسامتين لقطبى فلك البروج
فى كل يوم ثلث دقائق بالتقريب ويتحرك به جميع افلاك القمر وينتقل مع نقطتى
الراس والذنب ويسمى هذه حركة الجوزهر واما المايل فانه يتحرك الى خلاف التوالى
ايضا حول مركز العالم على قطبين غير قطبى فلك البروج ويحرك معه الفلك الحامل
فى كل يوم احدى عشر درجة وتسع دقائق بالتقريب ويسمى حركة الاوج ويسمى
هذا الفلك بالمايل لان حركته ليست مواجهة لحركة فلك الثوابت وفلك الجوزهر
مايلة عنها حسب ميل فلك الثوابت عن الفلك الاعلى واما الحامل فانه يتحرك
على التوالى حول مركزه فى كل يوم اربعا وعشرين درجة وثلثا وعشرين دقيقة
تقريبا على قطبين غير قطبى فلك البروج وغير قطبى فلك المايل وينتقل مع جرم
فلك التدوير وبهذه يسمى حركة مركز التدوير لانتقال مركز التدوير بها ويسمى
حركة العرض لميلها عن فلك البروج وهى بعينها حركة الطول لو اضيفت الى
فلك البروج وقطبا هذا الفلك متباعدان عن قطبى فلك البروج فى جهتين
متبائنتين واما فلك التدوير فانه يتحرك على نفسه الى خلاف التوالى وينتقل
مع جرم القمر فى كل يوم ثلث عشر درجة واربع دقائق تقريبا ويسمى هذه الحركة
حركة الاختلاف والحركة الخاصة للقمر لو اعرفت هذا فنقول لما كان القمر يسرع
تارة ويبطئ اخرى فى حركته ولا يختص هذا الاختلاف باجزاء معينة فى فلك البروج
كما اختصت فى حركة الشمس بل يقع هذا الاختلاف فى جميع اجزاء فلك البروج

فعرف من ذلك ان الاختلاف ليس بالفلك الخارج المركز بل بفلك التدوير حتى
اذا كان على احد جانبيه يرى اسرع واذا كان على الجانب الآخر يرى ابطأ وهذا الفلك
اعني فلك التدوير ليس مركوزا في فلك مركزه مركز العالم بل في فلك خارج المركز
اعني الفلك الحامل والا لكان نصف قطر التدوير في جميع المواضع يرى على مقدار
واحد ولما رؤي نصف قطره في موضع اعظم وفي موضع اصغر دل على ان مركز
التدوير على محيط دائرة مركزها خارج عن مركز العالم وايضا لما ازدادت سرعته
اذا كان في تربيع الشمس مع ان التدوير حينئذ لا يكون اقرب الى الارض عرف انه على فلك
خارج المركز ولما كان اصغر اختلاف قطر فلك التدوير انما هو عند الاجتماع واعظم
عند التربيع من الشمس عرف ان مركز التدوير عند بعده الابعد وفي التربيع عند بعده
الاقرب وهذا لا يتم مع لزوم نقطة البعد الابعد موضعا لانه يلزم ان يكون القمر قد
قطع من الاجتماع مع الشمس الى التربيع ايا ما نصف الفلك فدل على ان فلكا آخر يحرك
الاوج الى خلاف حركته حتى اذا وصل فلك التدوير الى التربيع وصل الاوج من الجانب
الآخر الى مقابلته ليتم كونه في كل واحد من التربيعين في الحضيض فيجتمعان عند
مقابلتهما لوسط الشمس واذا وصل فلك التدوير الى التربيع الآخر يصل الاوج
الى مقابلته ليجتمعان ايضا فالمركز والاوج يجتمعان في كل دورة دفعتين ويتقابلان
دفعتين والشمس ابدا متوسطة منهما لانا قد بينا ان حامل التدوير يتحرك الى
توالي البروج كل يوم اربعة وعشرين جزءا وكسر جزء من مليمه وستة اجزاء هو المحيط
ويحمل التدوير معه والمايل يتحرك بحركته وحركة الممثل معا الى خلاف التوالي احد عشر
جزءا وكسر جزء ويحمل الحامل معه فيتبين ان فضل ما بين الحركتين لاختلاف الجهتين ويبقى حركة
مركز التدوير عن موضعه الاول ثلثة عشر جزءا وكسرا وهو كون التدوير عند موافاة الشمس
في اوج الحامل فاذا تحرك الفلكان من موضع الموافاة حركتيهما المذكورتين صار الاوج
مما يلي احد جانبي الشمس على بعد احد عشر جزءا وكسر من ذلك الموضع ومركز التدوير مما
يلي الجانب الآخر على بعد ثلثة عشر جزءا وتحركت الشمس بحركتها الخاصة بها قريبا من جزء
الى الجهة التي يلي المركز منه فكانت الشمس متوسطة بين الاوج ومركز التدوير على
بعدين متساويين كل واحد منهما اثنا عشر جزءا وكسر ومجموعهما هو بعد مركز التدوير من
الاوج ويكون ذلك البعد ضعف بعد المركز من الشمس يسمى البعد المضاعف وسميت
حركة الحامل بذلك القدر بالحركة المضاعفة ثم لا يزال كذلك يوما بعد يوم الى ان يصير بعد

في الاجتماع

المركز

المركز عن الشمس ربع دورة وبعد الاوج عنها من الجانب الآخر ربع دورة
فيصير بين الاوج والمركز نصف دورة فيصير في المركز مقابلة الاوج اعني
الحضيض واذا صار بعد المركز عن الشمس نصف دورة استقبله الاوج من الجانب
الآخر فوافاه في استقبال الشمس وكذا في التربيع الآخر فاذن المركز يوافي الاوج
في الاجتماع والاستقبال ويوافي الحضيض في التربيعين والفلك المحرك للاوج
يقال له الفلك المايل ومنطقته ليست في سطح فلك البروج لميل القمر عن
فلك البروج تارة نحو الشمال واخرى نحو الجنوب لانه لو كان على منطقة فلك البروج
لانخسف في كل استقبال لوقوعه في مقابلة الشمس وتوسط الارض
بينهما فوجب انحراف هذه المنطقة عن منطقة البروج فتقاطعهما على نقطتين
يسمى احدهما الراس وهي التي اذا جاوزها القمر حصل في الشمال والاخرى
بالذنب فمهما تحركت اعني الراس والذنب الى المغرب لانه اذا حصل كسوفان
كليان في نقطة الراس احدهما بعد الآخر وجد موضع الثاني متأخرا عن
الاول والفلك المحرك لهاتين النقطتين يقال له فلك الجوزهر قال والقمر
جرم كمد نوره مستفاد من الشمس ولهذا اختلف هيآت النور فيه بحسب قربه
وبعده منهما فاذا سامت الشمس كان وجهه المضيء مضيا بهما مقابلا لها
والآخر اليها فلا نرى نوره ولو ابعد عنها بقدر مسيره اليومي يرى منه
هلالا ويزداد نوره كل يوم الى ان يحصل في المقابلة فيراه تام النور واذا
انصرف عن المقابلة انتقص نوره على تلك النسبة الى ان يمحو عند الاجتماع
واذا كان في احدى نقطتي الراس او الذنب وقريبا منهما توسطت الارض
بينه وبين الشمس وجرم الارض اقل من جرم الشمس ولا الانخسف القمر في كل
استقبال فيقع ظلها على شكل مخروط لكونها مستديرة فان لم يكن للقمر عرض
وقع في مخروط الظل وانخسف كله وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف قطري
الظل والقمر فانه يماس المخروط ولا ينخسف شيء منه البتة وان كان اقل من ذلك
انخسف بعضه وعند الاجتماع بالشمس ان لم يكن له عرض كسف الشمس بمقدار صفحته
والا فان كان اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر كسف بعضها وان كان اكثر
لم يكسفها وزعم ابن الهيثم ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم ويتحرك على نفسها
فاذا مال النصف المضيء الينا نراه هلالا ويتحرك بحيث يصير النصف المضيء كله الينا

عند المقابلة وعلى هذا اما هو ضعيف ولما الخسوف في شيء من الاستقبالات
اصلا **اقول** القمر كونه اسود والضوء الذي منه مستفاد من الشمس و
الدليل على ذلك اختلاف تشكلات النور فيه بحسب قربه وبعده من الشمس
فانه لو اسامت الشمس وقابلها كان وجهه المقابل لنا مضيئا وكان الوجه
المقابل لنا مصامتا له مظلما لا نشاهد له نورا ويحيط بكل واحد من الجزئين
اعني المضيء والمظلم دائرة فاذا انحرف القمر عن موازاة الشمس وصار البعد
بينهما بقدر يسير في اليوم الذي يرى فيه هلالا فان النصف المضيء يميل الى
الجانب الاسفل وينحرف الظلام الى الجانب الاعلى فيظهر من جرمه قطعة
من بسيط بين الدائرتين المحيطتين بالمضيء والمظلم وهو الهلال ومقتضى
تقاطع الدائرتين على بسيط الكرة لنرى ما بين القوسين منهما هلالا لنا ثم كلما
ازداد بعده عن الشمس ازداد ضوءه الى ان يربع الشمس فيرى الضياء في نصف
صفحته المواجهة الينا بمكن نصف دائرة يحيط به خط مستقيم ونصف
محيط الدائرة لان الدائرة التي تحيط بالضياء من القمر مواجهة لنا فنرى انها
كخط مستقيم ثم اذا ازداد البعد بقدر غايته صار في استقبال الشمس فيكون
نصفه المضيء مواجها لنا فنرى كله مضيئا بمنزلة دائرة تامة ثم تقرب من الشمس فيرى
فينقص ضياؤه قليلا ثم يزداد تلك الثلمة الى ان يصير الى تربيع الشمس فيرى المضيء
كنصف دائرة ثم كلما ازداد قربا انتقص ضوؤه الى ان يجتمع مع الشمس فينمحي اثره و
ينمحق ضوؤه ولهذا يسمى هذه الحالة محاقا واما سبب انخساف القمر فاعلم ان نوره لما
كان مستفادا من الشمس وجب ان لا يضيء مع حصول الحجاب فاذا كان القمر على مسامتة
الراس او الذنب او قريبا منهما عند الاستقبال توسطت الارض بين الشمس
والقمر فيقع القمر في ظل الارض ويبقى على ظلامه الاصلي فيرى منكسفا وظل
الارض انما يقع في الجهة المقابلة لجرم الشمس فان المضيء اذا اشرق على الكثيف وقع
ظله في الجهة المقابلة لجهة المضيء وجرم المضيء الارض اصغر من جرم الشمس بكثير ولا
لحصل الخسوف في كل استقبال ولما كانت اصغر فيقع ظلها على هيئة مخروط
لاستدارتها قاعدته حيث ينبعث من الارض ورأسه على مسامتة نقطة مقابلة
لموضع الشمس فان لم يكن للقمر عرض وهو قوس من دائرة عظيمة تمر بقطبي فلك
البروج وبطرف الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر الى سطح الفلك
لا على

لا على فيما بين طرفي هذا الخط وبين فلك البروج وقع القمر في مخروط
الظل وانخسف كله وان كان له عرض بقدر مجموع نصف قطري الظل والقمر
فانه يماس المخروط ولا ينخسف منه شيء وان كان اقل من ذلك انخسف بعضه واما
سبب كسوف الشمس فهو توسط القمر بيننا وبينها وذلك لان جرم القمر مظلم وفلكه
دون فلك الشمس فاذا اجتمع مع الشمس في درجة وكان على مسامتة احدى نقطتي
الراس والذنب او قريبا منهما تحرك تحت الشمس وحال بينها وبين ابصارنا لان
الخطوط الشعاعية الخارجة من الابصار الى الشيء المبصر تتصل به على هيئة مخروط
راسه نقطة البصر وقاعدته المرئي فاذا واجهنا الشمس والقمر بيننا وبين الشمس اتصل
مخروط الشعاع اولا بالقمر ثم ينفذ منه الى الشمس فان لم يكن للقمر عرض كسف الشمس
باجمعها لوقوع جرمها في وسط المخروط وان كان له عرض انحرف مخروط الشعاع
عن جرم الشمس بقدر ما توجبه العرض فينكسف بعض الجرم وذلك بان يكون العرض المرئي
اقل من نصف مجموع قطري الشمس والقمر وان كان اكثر لم ينكسف ولو ساوى
عرض القمر المرئي نصف مجموع القطرين ماس جرم الشمس مخروط الشعاع
من غير كسوف وقد علمت ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم وتحرك
على نفسها حركة مساوية لحركة فلكها الذي يحركه حول الارض فيكون عند الاجتماع
جزءها المضيء الى الجانب الاعلى فاذا تحرك فلكها وبعد عن الشمس تحركت هي
على نفسها مثل تلك الحركة فيظهر جانب المضيء اولا فاولا الى ان يصير في مقابلة الشمس
فيكون قد دارت نصف دائرة ويكون جزءها المضيء الينا واضحا فيظهر مستديرا فاقول
ضعيف ولما انخسف وقت الاستقبال **قال** ويجد كل واحد من الكواكب
الخمسة الباقية يعرض له الرجوع والبطء والسرعة في جميع اجزاء فلك البروج ولنا قال ان
كوكبا من الثوابت حال الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فيدل على انه في فلك
صغير غير شامل للارض حامله فلك شامل متحرك الى الشرق فكل واحد من الزهرة وعطارد
لو ابعد عن الشمس نحو المشرق تزايد سيره يسيرا يسيرا الى ان ينتهي الى حد ما ثم ياخذ
في الانتقاص الى ان يرجع ويقابل الشمس في وسط الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب
ويتزايد بعده الى حد ما ثم ياخذ في الانتقاص الى ان يستقيم ثم تقارنها في وسط
الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق فدل على ان مركز التدوير بهذين يسامت مركز الشمس
خلاف الثلاثة الباقية فان رجوعها في مقابلة الشمس ثم وجد غاية بعدها من الشمس صباحا

ومسافة مختلف العدد في اجزاء فلك البروج فعلم ان فلك التدوير يقرب من الارض
تارة ويبعد اخرى وان مركزه على محيط فلك خارج المركز وقد وجد بعد
عطارد عن الشمس في الجوزاء والجدي اعظم مما كان في غيرهما فعلم ان مركز
التدوير في هذين الموضعين اقرب الى الارض ويلزمه ان يكون الاوج متحركا
الى المغرب لانه متى سار مركز التدوير من اول الحمل الى اول الجدي حصل في
الحضيض فلابد ان الاوج في اول الجوزاء فيكون بعد المركز من اول الحمل الى   وكان
التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج ومتى سار مركز التدوير الى اول
الجوزاء حصل في الحضيض فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول
الحمل الى التوالي اقل مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت حركة
الاوج الى التوالي لكانت اسرع من حركة المركز تارة وابطا اخرى وانه محال
ولما كان كذلك فمتى سار المركز من اول الحمل الى اول الجوزاء انتقل الاوج
من اول الحمل الى الجدي على خلاف التوالي ولما انتقل مركز التدوير
الى اول الجدي انتقل الاوج الى اول الجوزاء على خلاف التوالي فحصل
اجتماعهما في الحمل والميزان ومقابلتهما في اول الجدي واول الجوزاء والفلك
المحرك الى خلاف التوالي يقال له المدير ثم وجد البعد الصباحي والمسائي
في الحمل اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز العالم
اقول لكل كوكب من الكواكب العلوية اعني زحل والمشتري والمريخ والزهرة
ثلثة افلاك اثنان شاملان للارض والثالث فلك تدويره اما الممثل فمركزه مركز
العالم ويحيط به سطحان متوازيان اعلاهما في زحل مماس لمقعر فلك الثوابت و
ادناهما مماس لمحدب فلك المشتري والسطح الاعلى من فلك المشتري مماس لمحدب
فلك المريخ والسطح الادنى من فلك المريخ مماس لمحدب فلك الشمس والسطح
الاعلى من فلك الزهرة مماس لمقعر فلك الشمس والادنى مماس فلك عطارد والثاني
جسم كري منفصل عن الاول في جوفه يحيط به سطحان متوازيان مركزهما خارج عن
مركز العالم السطح الاعلى منهما مماس للسطح الاعلى من الفلك الاول على نقطة
مشتركة بينهما ويسمى المركز هذا الفلك الحامل واما عطارد فله افلاك اربعة
ثلثة منها شاملة للارض والرابع فلك تدويره والاول الممثل مركزه مركز العالم
مماس بسطحه الاعلى مقعر الزهرة وبالادنى محدب فلك القمر والثاني فلك المدير

ومركزه

مركزه خارج عن مركز العالم يماس سطحه الاعلى السطح الاعلى من الممثل على نقطة مشتركة
بينهما والادنى منهما يماس الادنى من الممثل على نقطة مشتركة بينهما والثالث الحامل
مركزه خارج عن مركز العالم وعن مركز المدير بنصف ما بين مركزي العالم والمدير
في الجهة التي منها مركز المدير يماس اعلى سطحيه السطح الاعلى من المدير على نقطة
مشتركة بينهما ويماس ادناهما السطح الادنى من المدير على نقطة مشتركة بينهما
وفلك التدوير مركوز في ثخنه ويدل على ثبوت فلك التدوير انا وجدنا هذه الخمسة
تتحرك من المغرب الى المشرق ثم تترك تلك الجهة وترجع القهقرى الى خلف
وتتحرك الى المغرب وتبقى على ذلك زمانا ثم تستقيم ثانيا الى المشرق لانه
لو كانت كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة ثم فارقه مال الى المشرق على
النظام الاول وهذا لا يتصور الا على محيط فلك التدوير غير شامل للارض
حامله فلك شامل متحرك الى المشرق وكل واحد من الزهرة وعطارد لا يبعد عن
الشمس نحو المشرق تزايد يسيرا يسيرا الى ان ينتهي الى غاية ثم ياخذ في الانتقاص
الى ان يرجع ويقارن الشمس في حضيض تدويره ثم يتخلف عنهما وحركته الى خلاف
التوالي الى ان يبعد عنها بمقدار نصف قطر فلك تدويره ثم يستقيم في سيره ويتحرك
على التوالي الى ان يقارن الشمس في ذروة تدويره فعلم ان مركز تدوير كل واحد منهما
مقارن لمركز الشمس حين لم يكن بعدهما عنها اكثر من نصف فلك التدوير وانهما يقارنان
الشمس في الذروة والحضيض جميعا واما الثلثة الباقية اعني زحل والمشتري
والمريخ فان الشمس متى انتهت الى مقابلة مركز التدوير انتهى مركز الكوكب الى حضيض
التدوير فيكون مثال مقابلة الشمس مع مركز الكوكب ومركز تدويره معا ثم وجد غاية
بعد الزهرة وعطارد عن الشمس الصباحي والمسائي اعني نصف قطر تدويره مختلفا
في العدد في اجزاء فلك البروج فعلم ان مركز التدوير يقرب من الارض تارة ويبعد
اخرى وانه على محيط فلك خارج المركز فيختلف مقدار نصف قطر فلك
تدويره في الرؤية فثبت وجود الفلك الحامل وقد وجد بعد عطارد
عن الشمس في الجوزاء والجدي اعظم مما كان في غيرهما فيكون مركز التدوير
في هذين الموضعين اقرب الى الارض ويلزمه ان يكون الاوج متحركا الى خلاف
التوالي لانه متى سار من مركز التدوير من اول الحمل الى اول الجدي حصل في
الحضيض فكان الاوج في اول الجوزاء فيكون بعد المركز من اول الحمل الى
التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج ومتى سار مركز التدوير الى اول الجوزاء

حصل في الحضيض فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول الحمل الى
التوالي اقل مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت حركة الاوج الى
التوالي لكانت اسرع من حركة المركز هذا خلف وابطال لغوي وانه محال ولهذا كان كذلك
فاذا سار المركز من اول الحمل الى اول الجوزاء انتقل الاوج من اول الحمل الى
الجدي على خلاف التوالي ولهذا انتقل مركز التدوير الى اول الجدي انتقل
الاوج الى اول الجوزاء على خلاف التوالي فيحصل اجتماعهما في الحمل والميزان ومقابلتهما
في اول الجدي واول الجوزاء والفلك المحرك الى خلاف التوالي يقال له المدير ثم قد حد
البعد الصباحي والمسائي في الحمل اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز
التدوير خارج عن مركز العالم **قال** ولما كان القمر يكسف عطارد
وعطارد الزهرة والزهرة المريخ والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل الثوابت
علم ان فلك الكاسف تحت فلك المنكسف ولما وجدت الزهرة في بعض
اجتماعاتها بالشمس كانها شامة على وجهها دون المريخ علم ان فلك الشمس
فوق فلك الزهرة وتحت فلك المريخ هكذا قال الشيخ ورأيت بعض المهندسين
ينكر ذلك ويعتقد ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس ولما وجد للشمس بعد
مخصوص عن بعض الثوابت حين كانت في الاعتدال الربيعي ثم بعد الدهور
الطويلة وجدت على بعد اكثر من ذلك فدل على ان الثوابت تتحرك الى المشرق وقد
وجد ايضا مواضع الاوجات مايلة الى المشرق بمقدار حركة الثوابت علم ان
انها تتحرك بحركة فلك الثوابت اما لان لكل كوكب فلكا يحركه وجه بحركة مساوية
لحركة الثوابت او لان كرة واحدة مماس سطحها الاعلى مقعر الفلك الاعظم
ولهذا لما يحدد الفلك الجوزهر وافلاك الكواكب في ثخنها ويتحرك جميعها
مع الثوابت الى المشرق وهي تتحرك بحركة الفلك الاعظم الى المغرب **اقول**
ليستدلوا على نضد الكواكب والافلاك بكسف الكواكب بعضها بعضا فالكاسف
اسفل بالنسبة الى المنكسف ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت
حين كانت في الاعتدال الربيعي ثم وجدت بعد مدة طويلة على بعد اكثر عرف
ان الثوابت تتحرك الى التوالي ووجدت الاوجات مايلة الى المشرق بقدر حركة
الثوابت فعلم انها تتحرك بحركة فلك الثوابت اما بان يثبت لكل كوكب كرة تحرك
اوجه بحركة فلك الثوابت او بان يثبت كرة واحدة تكون افلاك الكواكب في
ثخنها وتحرك الجميع الى التوالي وتتحرك بحركة الفلك الاعظم الى خلاف التوالي

له

قال

كرى لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف **قال** وحارة بالحس
ويابسة لاخفائها الرطوبة عن المادة ولا نتوهم كونها رطبة لقبولها
الاشكال وتركها بسهولة لان ذلك في النار التي عندنا لا في البسيط
اقول للنار كيفيتان فعلية هي الحرارة وانفعالية هي اليبوسة
وحرارة النار التي عندنا معلومة بالحس واما ان كرة النار محرقة
فقد نازع فيه جماعة ويستدل المثبتون بان الطبيعة المسخنة وجدت
خالية عن العائق فيكون اثرها في غاية الشدة لان البسيط اقوى من المركب
مع ان النار التي عندنا مركبة وهي محرقة فالبسيط اولى وللمشهب واحتجاج
المانعين بان ذلك يقتضي احالة العناصر على ممر الدهور ضعيف لان
المقاومة موجودة والنار يابسة لانها تقتضي افناء الرطوبة عن المادة
فيكون ضالة لها ولا نتوهم كون النار رطبة لان الرطب هو الذي يقبل
الاشكال وتركها بسهولة لان ذلك في النار التي عندنا لا في الكرة
البسيطة وهذا الكلام غير جيد والتحقيق ان يقال الرطوبة تطلق على
البلة وليست النار رطبة بهذه التفسير وتطلق على سهولة الالتصاق
بالغير وليست رطبة بهذا المعنى ايضا وتطلق على قبول التشكل بالشكل
الغريب وتركه بسهولة وهي رطبة بهذا المعنى ولا ريب ان الكرة البسيطة اشد
قبولا من المركب ومنع المصنف ذلك في البسيط مما لا وجه له البتة **قال**

المسألة الرابعة في احكام الهواء

قال واما الهواء فسطحه المحدب صحيح
الاستدارة لكونه مماسا لمقعر النار دون مقعره لما في ظاهر الارض من الجبال و
الوهاد وهو حار لاقتضائه الحركة عن الوسط ورطب لاتصافه برسم الرطوبة
اقول الهواء جسم كري يحيط به سطحان متوازيان الاعلى منهما يماس مقعر
النار والادنى يماس بعض كرة الارض وكرة الماء فالاعلى صحيح الاستدارة
لانه مماس لمقعر النار وهي مستديرة اما مقعره فليس بصحيح الاستدارة لان
الارض فيها جبال ووهاد تمنع من الكرية الحقيقية وللهواء كيفيتان احدهما
فعلية وهي الحرارة والاخرى انفعالية وهي الرطوبة اما حرارة الهواء فلان
طالبة للصعود عن الوسط واما رطوبته فلان الرطب هو الذي يسهل قبوله
للاشكال وتركها وهو متحقق في الهواء واحتج من منع حرارة الهواء بان الهواء

لو كانت حارة لوجب بلوغه الغاية في السخونة والتالي باطل وإلا لكان نارا
فالمقدم مثله وبيان الشرطية أن الطبيعة المقتضية للسخونة موجودة خالية
عن العائق الطبيعي وإلا لاقتضت الطبيعة أمرين متضادين هذا خلف
ولأن الهواء الذي في قلل الجبال أبرد من الذي يجاوره الأرض فيعلم أن حرارته
مكتسبة من سخونة الأرض بسبب الشعاع والجواب عن الأول أن الحرارة الضعيفة
مخالفة بالنوع للشديدة فجاز أن يقتضي الطبيعة الهوائية أحد النوعين دون
الآخر لكنه ينتقض كثيرا من الأول وعن الثاني أن يكون البرودة بسبب تصاعد
الأبخرة **المسألة الخامسة** في باقي أحكام العناصر **قال** والنار
تتحرك بحركة الفلك وإلا لما تحركت الشهب وذوات الأذناب نحو المغرب
أقول ذهبوا إلى أن النار تتحرك بحركة الفلك القمر واستدلوا
عليه بأن الشهب المستضيئة وذوات الأذناب يشاهد حركتها إلى المغرب
وفيه نظر لأن حركة الشهب قد تكون إلى غير تلك الجهة فلا تكون بسبب
حركة كرة النار **قال** والبسائط العنصرية منحصرة في أربعة لأن
البسيط إن تحرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق إن طلب نفس المحيط
وإلا فهو الخفيف المضاف وإن تحرك إلى الوسط فهو الثقيل المطلق إن
طلب نفس المركز وإلا فهو الثقيل المضاف **أقول** البسائط العنصرية
منحصرة في أربعة النار والهواء والماء والأرض لأن العنصر إما أن يتحرك إلى
الوسط أو عنه وعلى كلا التقديرين فإما أن يطلب الغاية أو لا فالأقسام
أربعة الأول ما يطلب الصعود إلى الغاية وهو الخفيف المطلق وهو النار
والثاني ما يطلب الصعود لا إلى الغاية أعني المماسة للمحيط وهو الخفيف
المضاف كالهواء والثالث ما يطلب النزول إلى الغاية أعني المركز وهو الثقيل
المطلق كالأرض والرابع ما يطلب النزول لا إلى الغاية كالماء وهو الثقيل
المضاف وهذا التقسيم لا يدل على حصر العناصر في الأربع **قال** والكيفيات
الأربع أعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زائدة على الصور
الطبيعية لقبولها الاشتداد والنقص وامتناع أن تكون الصور كذلك
أقول هذه الكيفيات الأربع هي التي بها يقع التفاعل والامتزاج و
باعتبارها تتركب المركبات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

وهي

وهي مغايرة للصور الطبيعية أعني أن الحرارة واليبوسة كيفيتان عارضتان
للنار والصورة النارية جزء منها فهما مغايرتان لها وكذا في الحرارة
والرطوبة مع الصورة الهوائية والبرودة والرطوبة مع الصورة المائية
والبرودة واليبوسة مع الأرضية لأن هذه الكيفيات تقبل الشدة و
الضعف والصورة النوعية جزء جوهري يمتنع عليه **قال** وهي قابلة
للكون والفساد لانقلاب الماء هواء عند تأثير الحرارة فيه كما في الأبخرة الصاعدة
والهواء ماء كما في القطرات المجتمعة على ظاهر الكوز لا يقال ذلك بالترشح وإلا لكان حدوث
لا في الموضع الملاقي ولما تولدت القطرات في داخل الكوز المشدود رأسه المدفون في ع
في الجمد والنار ينقلب هواء كما في النيران المتولدة عندنا والهواء نارا كما في
كير الحدادين والحجر ماء كما يفعله أصحاب الإكسير والماء حجرا كما في كثير من المواضع
والهيولى مشتركة بينها **أقول** هذه العناصر الأربعة قابلة للكون والفساد بمعنى
أن كل واحد منها يخلع صورته النوعية ويلبس صورة الآخر فالماء يخلع صورة المائية
ويلبس الصورة الهوائية وذلك عند تأثير الحرارة فيه فإن الماء إذا سخن شديدا يتبخر
وينفصل هواء كما في الأبخرة الصاعدة وكذلك الهواء يخلع الصورة الهوائية ويلبس
الصورة المائية كما إذا وضعنا الجمد في الإناء فإنه يظهر قطرات على أطرافه وذلك إنما
هو بانقلاب الهواء الملاصق للإناء ماء لشدة تبرده بالملاقاة للإناء لأن ذلك ليس
للترشح لوجوه الأول أن القطرات قد تحصل في أعالي الإناء وليس من شأن الماء الصعود
الثاني أن الإناء المشدود الرأس إذا وضع في الجمد تولد قطرات في داخل الإناء
الثالث أن الإناء المستحصف يظهر عليه القطرات أكثر من المتخلخل والثاني أولى والرشح
وكذلك النار تخلع الصورة النارية وتلبس الصورة الهوائية فإن النار إذا أريد
إطفاؤها صارت هواء لهذا تحدث شيئا فشيئا ويستحيل عند انطفائها من المحترق شيئا بعده
فشيئا إلى الهواء وكذلك العكس كما في كير الحدادين فإن الهواء المحتقن فيه يستحيل نارا
وكذلك الصورة الأرضية تخلعها الأرض وتلبس الصورة المائية كما يفعله أصحاب
الإكسير حين تحليلهم ماء وكذلك العكس فإن بعض المواضع ينقلب الماء فيها حجرا وههنا
الكون والفساد يدل على ثبوت هيولى مشتركة بينها **قال** لا يقال لو كان كذلك
لكانت الصور الجسمية بأسرها حالة في هيولى واحدة لأنا نقول لا نم لم يستحيله
لا يجوز أن يحصل للهيولى الواحدة بواسطة المقدار الحال فيها وفي غيرها من الفلك بعده

عنه لاستعداد لان يخلع فيقبل صورا مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة وفي
هذا الجواب نظر على قواعدهم فان الصور النوعية مقومات للجسم فيمتنع
وجود جسم مطلق خال عنها ولا قدح في الجواب لان يقال الهيولى العنصرية
واحدة بالنوع كالصورة الجسمية فيهما وانما اختلف انواعها بواسطة الصور
النوعية ولا استبعاد في استلزام الامور المختلفة اشياء متفقة بالنوع **قال**
وهذه الاربعة اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع
والانبيق حصل منه هوائية ومائية وارضية وظاهر ان اجتماعها لا يكون
الا بحرارة طابخة **اقول** المركبات انما تركب من العناصر ونحن قد
بينا انحصارها في هذه الاربعة فظهر ان هذه هي الاسطقسات اعني التي
تركب منها المركبات فانها بهذا الاعتبار تسمى اسطقسات وباعتبار
انحلال المركب اليها تسمى عناصر وباعتبار كونها اجزاء العالم تسمى اركانا
ويدل على وجودها في كل مركب انا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق
فانه يحصل منه هواء وماء وارض وهذه العناصر لا بد فيها من النار لان
الطابخ انما هو الحرارة وهي من خواص النار وفي هذا نظر اما اولا فلجواز ان
يكون البعض من بعض هذه العناصر لا من جميعها واما ثانيا فلجواز كون الطابخ
حرارة الهواء سلمنا لكن الحرارة الغريزية نوع مخالف لحرارة النار فلم لا يكفي
في الطبخ **قال** ولها تسع طبقات الارضية القريبة من المركز والطبقة التي
هي البر والبحر والبخارية القريبة من الارض المتسخنة بشعاع الشمس والبخارية
الباردة الصاعدة الى الجو المنقطع عنها شعاع تاثير الشمس ويقال لها الطبقة
الزمهريرية والهوائية الصرفة الممازجة للادخنة والنارية الصرفة **اقول** طبقات
العناصر تسع لكثرة ممازجة بعضها بعضا واكتساب بعضها من بعض كيفيات خارجة
عن طبائعها فللارض ثلث طبقات الطبقة القريبة من المركز وهي ارض محضة بعيدة
عن تاثير الاشياء فيها ولم تخالطها غيرها ثم يليها الطبقة الطينية التي امتزجت
بعنصر الماء فبعضها منكشف هو البر وبعضها غائص في الماء وللماء طبقة
واحدة هي البحر وللهواء اربع طبقات الاولى البخارية القريبة من الارض
المتسخنة بشعاع الشمس الثانية الطبقة الباردة المتصعدة الى الجو
المنقطع عنها تاثير شعاع الشمس ويقال لها الطبقة الزمهريرية لانا قلنا

لان حرارة

لان حرارة الهواء مكتسبة ولان قلنا انها ذاتية فالقريبة من الارض حارة
لذاتها وللمجاورة وطبقة الزمهرير باردة بسبب تصاعد الاجزاء المائية
والثالثة طبقة الهواء الصرف والرابعة الطبقة الممازجة للادخنة
المتصاعدة وللنار طبقة واحدة **قال** البحث الثاني في الآثار
العلوية والسماوية الشمس تحلل من المياه ومن الاراضي الرطبة اذا اشرقت
عليها اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية يسمى المركب منها بخارا ويتصاعد
الى الجو فان تحللت منه الاجزاء المائية بشعاع الشمس انقلب كله هواء وان
بلغ الى الطبقة الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف واجتمع
وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد
قويا فان وصل الى البخار قبل اجتماعها نزل ثلجا وان وصل بعد اجتماعها
انجمد ونزل وصار لشدة الحركة مستديرا وهو البرد وان لم يبلغ اليها
البرد صار ضبابا ان كان كثيرا وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل
نزل طلا ان لم ينجمد وصقيعا ان انجمد وان لم يتكاثف بقي في الجو **قال**
اقول الشعاع مسخن فاذا اشتد ربما احرق ولهذا الموضع
قطن في المرآة المتعاكسة السطوح اذا قوبل بها وجه الشمس احترق وهو السبب
في تكون النار عندنا فانها لا تنزل عن كرة النار لا بيرا اذ لا قاسر هناك فاذا وقع
شعاع الشمس على الماء والارض الرطبة بمجاورة الماء تسخنت منه الاجزاء حتى انها ربما
احالتها الى الهوائية فاذا تصاعدت تلك الاجزاء المائية مع الاجزاء الهوائية سمي ذلك
بخارا فان حللت شعاع الشمس منه الاجزاء المائية انقلب كله هواء وان تصاعد بحاله فان
بلغ الطبقة الباردة ولم يكن هناك برد شديد تكاثف بسبب البرد الذي اصابه
واجتمع وتقاطر فالمجتمع من البخار هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان صار
البرد قويا ووصل الى اجزاء البخار قبل اجتماعها نزل ثلجا وان وصل
البرد اليها بعد اجتماعها انجمد ونزل وصار بسبب شدة الحركة وهو البرد
وان لم يبلغ البرد اليها صار ضبابا ان كان البخار كثيرا وان كان قليلا وحصل له برد
الليل تكاثف منه ونزل طلا ان لم يشتد برده وان اشتد حتى انجمد نزل صقيعا
وان لم يتكاثف بقي في الجو **قال** وان اشرقت على الاراضي اليابسة
تحللت منها اجزاء نارية تخالطها اجزاء ارضية يسمى المركب منها دخانا و

ويختلط بالبخار ويتصاعدان معاً الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحاباً
ويحتبس الدخان فيه وطلب الصعود ان بقي على طبيعته والنزول ان ثقل فكيف
كان يمزق السحاب تمزيقاً عنيفاً فيحدث منه الرعد وقد يشتعل الدخان لشدة
الحركة والمحاكة فيحدث منه البرق ان كان لطيفاً والصاعقة ان كان غليظاً
اقول شعاع الشمس اذا وقع على الارض اليابسة اثر فيها حرارة
وبسبب تلك الحرارة يتصاعد منها اشدّ تسخّناً وربما استحال بعضه
ناراً فاذا تصاعد الهواء الحار مع الاجزاء الارضية المتسخنة ويسمى المجموع
دخاناً واختلط بالبخار حتى وصلا الى الطبقة الباردة انعقد البخار
سحاباً واحتبس الدخان فيه فان بقي على طبيعته المتسخنة طلب الصعود
لحرارته ومزق السحاب تمزيقاً عنيفاً فيحدث منه الرعد وهو الصوت الحاصل
بسبب القلع وان برد ثقل وطلب النزول فمزق السحاب ايضاً وحصل الرعد
وان حصل له حركة شديدة ومحاكة قوية اشتد تسخنه حتى يستعد الصورة النارية
فان كان لطيفاً حصل منه البرق وان كان غليظاً حصلت الصاعقة **قال** ولما
وصل الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فان كان لطيفاً اشتعل
وبقي فيه الاشتعال يرى كانه كوكب يقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق فيقع منه
الاحتراق يرى كأنه ذؤابة او ذنب او حيوان له قرون وان كان غليظاً ووصل الى
كرة النار حدثت منه علامات حمر وسود وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار
بدوران الفلك فان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق وينزل احتراقه الى الارض
فيرى كانه نار تنزل من السماء الى الارض وهو الحريق **اقول** اذا اصعد الدخان
لاجل حرارته الى كرة النار وكان لنجاد منها وانقطع اتصاله بالارض كان ان
لطيفاً اشتعل وبقي فيه الاشتعال يرى شيئاً معيناً كوكب يقذف به وهو
الشهب وان لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كانه ذؤابة او ذنب
او حيوان له قرون وربما بقي كذلك اياماً وشهوراً وان كان غليظاً ووصل
الى كرة النار واشتعلت النار فيها ظهرت الحمرة فيرى كالجمر وربما
غلظت المادة ازيد فيرى سوداً على هيئة الغيم وقد يقف تحت كوكب ويدور
مع النار بدوران الفلك وان لم ينقطع اتصاله بالارض واشتعلت النار فيه
ويرى الاشتعال من الاتصال يرى كان نيناً مشتعلاً نزل من السماء الى الارض فاذا وصل النار
فيه ه

الى الارض

الى الارض احترقت تلك المادة بالكلية وكلما تقرب منها وهو الحريق
قال ولما انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة
طلب النزول فتموج به الهواء فيحدث له الريح وان لم ينكسر صعد الى
كرة النار فترده الحركة الدورية للفلك فيموج به الهواء فيحدث الريح
ايضاً ولهذا تكون مبادي الرياح فوقانية وقد يحدث الريح من تخلخل
الهواء واندفاعه من جانب الى آخر والزوابع انما يحدث من التقاء ريحين
قويتين مختلفتي الجهة متقابلتين فيستدير بهما **اقول** ذكر لحدوث
الرياح اسباباً ثلاثة الاول نزول المادة الدخانية الصاعدة الى
الطبقة الباردة بسبب انكسار حرها بالملاقاة الباردة لها فيحصل لها
الثقل ولما نزلت تموج الهواء فيحدث الريح الثاني نزول المادة الد
خانية
المذكورة بسبب وصولها الى كرة الاثير فترده الحركة الدورية فيموج
به الهواء فيحدث الريح الثالث ان يتخلخل الهواء ويندفع من جانب
الى آخر فيحصل الريح قيل ان حركة الغبار الى اسفل اشد من حركته يمنة
ويسرة لان تلك طبيعته ويشتد لهذا الامر وهذه فسرة نفس في الاخر
مع ان الرياح ربما قلعت الاشجار ولم يحصل تخريب الشعور اليه واما
الزوابع فهي الرياح المتحركة على نفسها حركات دورية وقد تكون صاعدة و
تكون هابطة اما الصاعدة فسببها ان المادة الريحية اذا ارتفعت من الارض بقوة
ثم رجعت لقيتها ريح قوية من جهتها وخرقتها فحدث الزوبعة واما الهابطة
فانها اذا انفصلت ريح من سحابة وقصدت النزول وعارضها في طريقها ريح
من فوق الاعلى الى اسفل ودفع السحابة لها الى فوق فحصلت الحركة الدورية
وقد يحدث من تلاقي ريحين شديدتين مختلفتي الجهة **قال** ربما حدث
في الجو لهواء رطبة لشبه صقيلة وضعها كوضع دائرة احاطت بغيم رقيق
لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر الى القمر لان
ضوء
اذا وقعت على الصقيل انعكست الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل
كوضع المضيء منه اذا المرئي جهة مخالفة لجهة المضيء ويدل عليه التجربة فيرى ضوء
ضوء القمر دون شكله لان المرآة اذا كانت صغيرة انما تؤدي الضوء دون
الشكل فتؤدي كل واحدة من تلك الدائرة ضوءه فيرى دائرة مضيئة ويقال

لها الهالة **أقول** قد يحدث في الجو أجزاء رطبة رشية صقيلة محيطة
بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الأبصار لرقته ويحصل منها الهالة
وحدوثها موقوف على مقدمات منها أن الضوء إذا وقع على صقيل انعكس
منه إلى جسم وضعه من الصقيل كوضع المضيء منه والشعاع الخارج
من العين كذلك فإذا أخرج من الحدقة خطوط شعاعية على المرآة فإن
كان قائماً عليها انعكس إلى الرائي وإن لم يكن قائماً انعكس إلى كل ما وضعه
من المرآة كوضع الحدقة بزاوية مساوية لزاوية الشعاع مما بين الخطين
ومنها أن المرآة الصغار لا تؤدي كل واحدة منها الشكل لصغرها ولو وقعت
منفردة فقد لا تؤدي اللون أيضاً أما مع الاجتماع فإنها تؤدي الضوء
واللون دون الشكل ومنها أن النسبة إذا كانت واحدة بين الرائي
وأجزاء المرآة وبين أجزاء المرآة والمرئي تساوت الزوايا الحادثة من
الخطوط المتوهمة خروجها من البصر إلى المرآة وانعكاسها إلى المرئي
فيتدبر الشيخ إذا عرفت هذا فنقول إذا توسط الغيم الرطب بين
الرائي والقمر بحيث لا يستره فالذي يقابل القمر منه لا يؤدي خيال
القمر فإن الشيء إنما يرى على استقامة نفسه لا شبحه والأجزاء التي
لا تقابل القمر إذا كانت لطيفة رشية صقيلة تؤدي كل واحد منها الضوء
دون الشكل فيظهر الضوء في كل واحد منها فيرى الدائرة المستديرة
وهي الهالة **قال** وإذا حصلت في خلاف جهة الشمس حتى كانت قدامه
من الأفق أجزاء شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكانت وراءها
جسم كثيف كجبال أو سحاب مظلم ونظرنا إلى تلك الأجزاء الرشية صارت
الشمس في خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها إلى الشمس لكونها
صقيلة فأدى ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى قوس قزح
وهي مختلف الألوان بحسب تركيب لون تلك الأجزاء مع لون السحاب **أقول**
إذا كانت الشمس قريبة من الأفق إما نحو المغرب أو المشرق وكان في خلاف
جهتها أجزاء شفافة صافية رشية وضعها على هيئة الاستدارة وقع عليها
الضوء ولشفافيتها لا تحجب الأبصار عن مشاهدة ما وراءها حجباً تاماً فإذا
كان وراءها جسم كثيف كجبل أو سحاب عظيم ونظرنا إلى تلك الأجزاء الشفافة

الرشية

الرشية انعكس شعاع البصر إلى الشمس منها لأنها لصقالتها كالمرآة
وتؤدي الضوء دون الشكل على ما مر لصغرها فيرى قوس قزح وإنما
اختلاف الألوان فبحسب تركيب لون تلك الأجزاء مع لون السحاب وقال
الشيخ أبو علي إني لا أحقق ذلك **قال** والأبخرة التي تحدث تحت الأرض
إن كانت كثيرة وانقلبت مياهاً انشقت الأرض وحدثت العيون إن كانت
لها مدد وإن تولدت تحت الأرض بخار دخاني كثير المدد وكان وجه الأرض
متكاثفاً لا مسام له حتى يخرج منه تزلزلت الأرض وربما انشق منه الأرض لقوته
فيحدث منه العيون وربما يخرج نار لشدة الحركة والمواضع التي فيها طبيعة
كبريتية يرتفع منها في الليالي أبخرة على تلك الطبيعة ويخالطها الهواء الذي
صار رطباً بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الدهان السريعة
الاشتعال فيشتعل من أنوار الكواكب فيرى مضيئاً **أقول** الأبخرة المتخلخلة
إذا تكونت تحت الأرض وكانت كثيرة قوية على تخليص الأرض بحيث يستتبع كل جزء
منها جزءاً آخر انشقت الأرض عنها وحدثت العيون السيالة وإن لم يكن لها مدد
بحيث لا يحصل تتابع جزء منها لا يحدث العيون وإن لم يكن قوية على تخليص
الأرض حدثت القني والسبب في تكون الأبخرة تحت الأرض انقلاب الهواء المحتقن
في باطن الأرض ماء وقيل اجتماع أجزاء المائية المتكونة تحت الأرض في مواضع
متفرقة وأما الزلزلة فسببها أن البخار الدخاني إذا تكون تحت الأرض وكان
كثير المدد فإن كان وجه الأرض متخلخلاً خرج منها على التدريج وإن كان
متكاثفاً لا مسام له وقت الخروج كان الأرض تتزلزل لأنه يطلب الخروج
ووجه الأرض بتحصفه يمنع عن ذلك فيحصل من التمانع حركة الأرض وربما بلغ
في القوة إلى أن تشق الأرض فيحدث منه العيون وربما حصل له بسبب شدة الحركة
والمحاكة سخونة بالغة فاستعد للاشتعال فخرج ناراً وأما الأنوار المشاهدة
في الليالي في الجو فالسبب فيها أن بعض الأراضي فيها طبيعة كبريتية فيرتفع منها
في الليالي أبخرة على طبيعتها وتمتزج بالأهوية الرطبة بسبب برد الليل
فيصير ذلك الهواء دهنياً يقبل الاشتعال بأدنى سخونة فإذا وقع عليه ضوء
الكواكب سخنته فاشتعل فيرى ناراً **قال** البحث الثالث في المعادن
وما يتعلق بها إذا حصل في بعض جوانب الأرض جبال وتلال بسبب الأوضاع

الفلكية والاتصالات الكوكبية وفي بعضها وهاد واغوار سال الماء
بالطبع الى المواضع العميقة وانكشفت المرتفعة **اقول** يريد
ان ليس بسبب انكشاف القدر المعمور من الارض ولم يتفاهم ويعرض
ان بعض المواضع من الارض حصل فيه جبال وتلال بسبب قدرة الله
تع وعنايته ومقتضى ارادته كما ذهب اليه او بسبب الحركات الفلكية
والاتصالات الكوكبية كما تقول الحكماء وحصل في بعضها اغوار و
مهابط بسبب احد الامرين ايضا سال الماء الى المواضع العميقة وطلب
المهابط والاغوار فارتفع ما سال الماء عنه من الارض وانكشف وصار
برا **قال** والمساكن الموازية لمعدل النهار لو اعريت عن الاسباب
الوضعية لمجاورة البحار والجبال فهي اشد المواضع اعتدالا لان
الشمس لو اسامتها في الاعتدالين مالت عنها بسرعة لتزايد الميول
بين دائرتي فلك البروج ومعدل النهار هناك فلا تحدث السخونة
ولان زمان مكثها فوق الارض مساو لزمان تحتها فتعتدل حرارة النهار
ببرودة الليل ولما كانت الشمس تسامتها في كل دورة دفعتين كان
هناك صيفان ولكل صيف خريف وشتاء وربيع **اقول** ذهب
الشيخ ابو علي بن سينا الى ان المواضع الموازية لمعدل النهار وهو اقليم
خط الاستواء اعدل المواضع لو اعري عن الاسباب الخارجية المقتضية
للبرودة والحرارة لمجاورة البحار والجبال واستدل عليه بان الشمس
لا تسامت رؤوسهم الا عند وصولها الى نقطتي الاعتدالين ثم
تنتقل عنها بسرعة لتزايد الميول بين دائرة فلك البروج ودائرة معدل
النهار وح لا تحدث سخونة لبعد الشمس عن سمت رؤوسهم وايضا فان
الليل والنهار متساويان فتعتدل حرارة النهار ببرد الليل لتساوي
زمان مكثها فوق الارض مع زمان مكثها تحت الارض ومن خواص هذا الموضع
ان لهم صيفين وشتائين وربيعين وخريفين لان مبدأ الصيف الوقت الذي تكون
الشمس فيه الى سمت الرأس اقرب ومبدأ الشتاء الوقت الذي ابعد والشمس
هناك عند كونها في نقطتي الاعتدالين مبدأ صيفهم فلهم صيفان احدهما عند وصول
الشمس الى نقطة الاعتدال الربيعي والاخرى عند وصولها الى نقطة الاعتدال الخريفي

ووقت

آن

ووقت كونها في نقطتي الانقلابين مبدأ شتائهم ولهم انقلابان فلهم شتاءان
ويكون مبادي الفصلين الاخرين اوساط الارباع فيكون لهم في
كل سنة ثمانية فصول **قال** لا يقال تسخين الشمس في البلدة التي
بعدها عن خط الاستواء ضعف غاية الميل كتسخينها في خط الاستواء
اذا كانت في غاية الميل لكن تسخينها في البلدة المفروضة في تلك الحالة
شديد جدا فكذا في خط الاستواء وتسخينها في خط الاستواء في غير
تلك الحالة اشد فتسخينها في خط الاستواء في جميع السنة شديد جدا
لانا نقول لا نسلم ان تسخينها في البلدة المفروضة كتسخينها في خط
الاستواء في هذه الحالة فان احد القطبين فيها مرتفع جدا عن الافق فالقوس
الظاهرة من مدار الشمس اعظم من الظاهرة من مدارها في خط الاستواء لان
دوائر الفلك ليس فيها ينصفها فمكثها فوق الارض اذا كانت في البروج الواقعة
في الجانب المرتفع هذا القطب اكثر من مكثها فوقها في خط الاستواء فتسخينها في
خط الاستواء في هذه الحالة اقل والمواضع التي تسامت المنقلب الصيفي تكون
في غاية السخونة لقلة تزايد الميل هناك فيكون الشمس كالواقفة على سمت الرأس و
يومهم الصيفي طويل ايضا فيزداد السخونة **اقول** اعترض فخر الدين الرازي
على الشيخ ابي علي وزعم ان خط الاستواء اشد المواضع سخونة لان البلد
التي عرضها ضعف الميل اذا وصلت الشمس الى غاية القرب من سمت رؤوسهم
كان بعدها عن سمت رؤوسهم ح كبعدها عن سمت رؤوس سكان خط الاستواء
فتسخينها في تلك الحالة كتسخينها في خط الاستواء اذا كانت في غاية الميل
لكن تسخينها في البلدة المفروضة ح يكون شديدا جدا فكذا في خط الاستواء
فيكون تسخين هذه البلدة حالة قرب الشمس من سمت رؤوسهم كتسخين خط الاستواء
حالة البعد عن سمت رؤوسهم فيكون تسخين الشمس في خط الاستواء عند القرب
من سمت رؤوسهم اشد كثيرا من تسخين البلدة المفروضة مع ان خط الاستواء
لا ينفك عن المسامتة او القرب منها **والجواب** المنع من تساوي التسخين في
الموضعين لان البلدة المفروضة يرتفع فيها احد قطبي فلك البروج عن الارض
فيكون القوس الظاهرة من منطقة البروج اعظم من الظاهرة في خط الاستواء
فيكون مكث الشمس فوق الارض اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب المرتفع

فيه القطب اكثر من مكثها فوقها في خط الاستوا فتشتد تسخينها
هناك اعظم من تسخين خط الاستوا والمواضع المسامتة للمنقلب
الصيفي يكون في غاية السخونة لقلة تزايد الميل هناك فتكون الشمس
دائما كالواقفة على سمت رؤسهم ونهارهم الصيفية طويلة فتزداد
السخونة **قال** البحث الرابع في المزاج العناصر لو امتزجت لا
تفسد صورها لانحلال المركب في القرع والانبيق اليها ولا تبقى كل
واحد منها على صرافة كيفيته لانا لا نجد في المركب شيئا من الكيفيات كما
في البسائط بل يجري بينها فعل وانفعال ولا يحصل ذلك الا عند
تصغر الاجزاء وليس الكاسر لكيفية كل واحد منها كيفية الاجزاء لامتناع
ان تعود المنكسر كاسرا بل صورته فيكون كل واحد منها فاعلا بصورته
منفعلا بمادته وح يحصل كيفية متشابهة في اجزاء المركب متوسطة
بين الاضداد وهي المزاج **اقول** المزاج كيفية متوسطة بين كيفيات
متضادة متفاعلة بعضها في بعض وسواغها تحقق تفاعل الاضداد
بعضها في بعض فاذا اجتمعت العناصر وامتزجت لم تفسد صورها النوعية
كما ذهب اليه من لا تحقيق له لان ذلك يكون كونا وفسادا لا امتزاجا ولانا
لو وضعنا المركب في القرع والانبيق انحل الى ماء وارض وهواء ونار و
لو كانت هذه قد فسدت لما تقاطر فاذن الصورة النوعية موجودة حالة
الامتزاج ولا يقع التفاعل فيهما مع انه لا بد من التفاعل فوجب وقوع
التفاعل في الكيفيات الصادرة عن هذه الصور فتنكسر صرافة كل واحدة
منها ويحصل كيفية متوسطة على النسبة كما لو امتزج الحار والبارد فانه يحصل
الصورة فان تساويا كانت الصورة الحاصلة متوسطة وان غلب احدهما
كانت الصورة الحاصلة خارجة عن الاعتدال وهذا التفاعل انما يحصل
عند تصغر الاجزاء لانه ربما لا يسري التاثير الى الاجزاء الباطنة من ذي
الحجم الكبير فلا يحصل التفاعل التام اذا عرفت هذا فنقول ليس الكاسر
لكيفية كل واحد منها كيفية الاخرى لان التفاعل ان وقع دفعة لزم وجود
الكيفيتين معا حال عدمهما معا هذا خلف وان وقع على الترتيب كان
المغلوب غالبا على غالبه هذا خلف فاذن الكاسر لكيفية كل واحدة منها

صورة

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الاخرى فاذن كل واحد منها فاعل بصورته منفعل بمادته فمع
حصول التفاعل يحصل الكيفية المتوسطة بين الاضداد وهي المزاج
وفي كون الصورة هي الفاعلة نظر فان الماء الحار اذا امتزج بالماء
البارد انكسرت صرافة كل واحد منهما بكيفية الاخرى وليس الكاسر لبرد الماء
صورة الماء الحار بل كيفيته **قال** ولما كانت الكيفيات اربعا كانت
المزاجات مركبة منها والمزاج ان كان على حاق الوسط فهو المعتدل
الحقيقي ولا وجود له في الخارج لان المركب من البسائط المتساوية
في الكيفيات لا يميل الى حيز من احيازها لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح
فيميل كل واحد منها الى حيزه الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع من غير قاسر ولا عائق هناك يعوقه عنه وان لم يكن فهو الخارج
عن الاعتدال الحقيقي فان توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها
البسيط الذي ينبغي له فهو المعتدل والا فهو الخارج عن الاعتدال
اقول كل عنصر من العناصر الاربعة له كيفيتان احدهما فعلية
والاخرى انفعالية على ما سبق فكانت الكيفيات ثمانيا بالنسبة الى
الحال وهي اربعة في نفسها الحرارة والبرودة وهما فعليتان والرطوبة
واليبوسة وهما انفعاليتان والتفاعل بهذه الاربعة فالمزاج مركب
منها وهو اما معتدل حقيقي اولا والمعتدل لا بقاء له في الخارج
لاحاطة احد العناصر به فتنفعل بكيفية ذلك المحيط فتخرج عن الاعتدال
وقيل لا وجود له لانه ان مال الى مكان دون الاخر لزم الترجيح من غير مرجح
لتساوي البسائط في اقتضاء الامكنة والا مال كل عنصر منه الى مكانه
الطبيعي فانحل لانه لا عائق له عنه وفيه نظر لجواز ترجيح ما اتفق وجوده
فيه كما تقدم هذا ان كان المزاج على حاق الوسط وان لم يكن كذلك فهو الخارج
عن الاعتدال الحقيقي وهو اما معتدل غير حقيقي وهو الذي حصل له من
العناصر ما ينبغي له من الكم والكيف واما غير معتدل وهو ما ليس كذلك
قال والمعتدل بهذا المعنى اي الثاني على ثمانية اقسام لان
الاعتدال النوعي اما بالقياس الى الخارج وهو الذي يحصل للنوع من
الكائنات بالقياس الى غيره كمزاج الانسان بالقياس الى الانواع الاخر

واما بالقياس الى الداخل وهو الذي حصل لاعدل اشخاص ذلك النوع كالمربع
الذي حصل لاعدل اشخاص الانسان وعلى هذا القياس الاعتدال الصنفي
بالقياس الى الخارج والداخل والشخصي والعضوي ولكل واحد من هذه
الاعتدالات عرض ولعرضه طرفا افراط وتفريط لو اخرج عنهما بطل ذلك
المزاج والخارج عن كل اعتدال ثمانية اقسام ايضا لانه اما ان يخرج عن
الاعتدال بالكيفية الفاعلية فقط فهو الحار والبارد او بالكيفية المنفعلية
فقط فهو الرطب واليابس او بهما وهو الحار الرطب والحار اليابس
والبارد الرطب والبارد اليابس ولنا فيه نظر لان الخارج عن الاعتدال
لما لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل الحقيقي بل الى المعتدل الذي توفر عليه
من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون خروجه
عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعليتين معا او بالكيفيتين المنفعليتين او بكل واحد
من الكيفيات الاربع نعم لو كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي كانت الاقسام
لا تزيد على الثمانية المذكورة فاعلم ذلك **اقول** المعتدل بالمعنى الثاني
وهو الذي حصل له من العناصر القسط الذي ينبغي له من الكم والكيف
على اقسام ثمانية الاعتدال النوعي اي الذي بحسب النوع والاعتدال الصنفي
والاعتدال الشخصي المتعلق ببدن معين والاعتدال العضوي المتعلق
بعضو عضو من البدن وكل واحد من هذه الاربع اما ان يعتبر بالنسبة الى
الداخل وهو الذي حصل لاعدل اشخاص ذلك النوع او الصنف او الشخص او
العضو او بالقياس الى الخارج وهو الذي يعتبر بالقياس الى المزاج الخارج عن
ذلك النوع او الصنف او الشخص او العضو كما لو اعتبر مزاج الانسان بالقياس الى
مزاج الفرس مثلا فكل واحد من هذه الاعتدالات له عرض اي افراد غير متناهية
بحسب كثرة بعض الافراد وقلتها اما في الكم او الكيف لان الحجم قابل للانقسام
غير متناهية لكن لذلك العرض طرفا افراط وتفريط لو اخرج اليهما بطل ذلك المزاج
والخارج عن كل اعتدال ثمانية اقسام فانه انما يخرج عن الاعتدال
بغلبة احدى الكيفيات الاربع على البواقي بحيث يخرج عن المزاج الصالح
لذلك النوع او الصنف او الشخص او العضو فان خرج عن الاعتدال
بالكيفية الفاعلية فقط فهو الحار ان غلبت فخرج بغلبة الحرارة والبارد

ان خرج

ان خرج بغلبة البرد وان خرج بالكيفية المنفعلة فقط فهو الرطب ان خرج
بغلبة الرطوبة واليابس ان خرج بغلبة اليبوسة فهذه اربعة وان خرج
بغلبة كيفيتين احديهما فعلية والاخرى انفعالية فهو اربعة لانه ان خرج بغلبة
الحرارة مع غلبة الرطوبة فهو الحار الرطب وان خرج بغلبة الحرارة مع غلبة
اليبوسة فهو الحار اليابس وان خرج بغلبة البرودة مع غلبة الرطوبة
فهو البارد الرطب وان خرج بغلبة البرودة مع غلبة اليبوسة فهو البارد
اليابس وفي الحصر نظر ذكره المصنف لان الخارج عن الاعتدال لما لم يكن
معتبرا بالقياس الى المعتدل الحقيقي بل الى المعتدل الذي توفر عليه من العناصر
بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون خروجه عن الاعتدال
بالكيفيتين الفاعليتين معا او بالكيفيتين المنفعلتين معا او بكل واحد من
الكيفيات الاربع وذلك بان يكون كل واحد من الفاعليتين خارجا عن
المزاج المعتدل لنوع ذلك المركب ولصنفه او لشخصه او لعضوه او
بان يكون كل واحد من المنفعليتين كذلك او بان يكون الجميع كذلك اما لو
كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي فالاقسام ثمانية لا غير **قال** البحث
الخامس في سبب تكون الجبال والمعادن الحر الشديد اذا صادف طينا
لزجا اما دفعة او على مرور السنين عقده حجرا مختلف الاجرام في الصلابة
والرخاوة واذا وجدت مياه قوية الجري او رياح عظيمة الهبوب انحفرت
الرخوة وبقيت الصلبة وهكذا تفعل السيول والرياح الى ان يعود غورا
عظيما ويبقى الصلب حجرا شامخا وهو الجبل **اقول** سبب التكون ان الحر
الشديد اذا صادف طينا لزجا قد استحكم الامتزاج فيه بين الرطب
واليابس بسبب عمل الحرارة يكون حجرا فاذا كان الطين كثيرا وصادفه
حر شديد عظيم اما دفعة او على مرور السنين والايام انعقد حجرا عظيما
ثم ان اجزاء ذلك الحجر العظيم مختلفة في الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياه
جارية او رياح عاصفة مرت عليه انحفرت الاجزاء الرخوة وسالت مع
الماء والرياح وبقيت الاجزاء الصلبة ثم لا تزال الرياح والمياه تاخذ
في تلك الاجزاء وتحفرها شيئا فشيئا الى ان يعود ذلك الحفر غورا شديدا
وتصير الاجرام الصلبة شامخة وهي الجبال **قال** واما المعادن فسببها

اختلاط الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض المختلفة في الكم والكيف
على ضروب من الاختلاطات وهي اما متطرقة كالاجساد السبعة
التي هي الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والاسرب
والخارصيني واما غير متطرقة اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية
صلابتها كالياقوت وهي قد تنحل بالرطوبات كالاجسام الملحية
مثل الزاج والنوشادر وقد لا تنحل كالزرنيخ والكبريت **اقول**
المعادن من المركبات من العناصر تركيبا بعيدا من الاعتدال ولهذا
لم تفتقر في تدبيره الى ان تستعد لقبول نفس تدبره وسببها اختلاط
الابخرة والادخنة اعني الاجزاء الرطبة الممتزجة بالهواء والاجزاء اليابسة
الممتزجة بالاجزاء الهوائية المحتبسة في الارض المختلفة بالكم والكيف على ضروب
متعددة من الاختلاطات وهذه المعادن اما ان يكون قوية التركيب
او ضعيف التركيب والاول اما ان يكون متطرقة كالاجساد السبعة
او غير متطرقة اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية صلابتها كالياقوت
وان كانت ضعيفة فاما ان ينحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل
الزاج والنوشادر وقد لا ينحل وهي الاجسام الدهنية كالزرنيخ
والكبريت **قال** وتولد الاجساد السبعة من الزيبق والكبريت
فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما وكان
الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة
لطيفة غير محرقة تولد الذهب وان وصل اليه قبل استكمال النضج برد عاقد
تولد الخارصيني وان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا وان كان في الكبريت
قوة محرقة تولد النحاس وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق
تولد الرصاص وان كانا رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا والكبريت
محرقا رديا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب
اقول اصل الاجساد السبعة الزيبق والكبريت وتولد الزيبق من ماء
خالطته ارضية لطيفة كبريتية مخالطة شديدة وانما جعل الزيبق اصلا
لها لانها عند الذوب مثل الزيبق فان الرصاص اذا اذيب صار
كالزيبق وكذا غيره الا انه يرى احمر واذا اجتمع الزيبق والكبريت تكونت

منه

والقوى والاعراض الحاملة للنوع **اقول** فعل النامية بعد فعل
الغاذية فان الغاذية تحصل الغذاء وتحيله وتتصرف فيه النامية بتمديده
في الاقطار على التناسب المذكور والمولدة فعلها بعد فعل النامية
فانها تفصل جزءا من الغذاء بعد اكتفاء الشخص منه وتعده لقبول الصورة
البدنية والمصورة فعلها بعد ذلك كله فانها تفيد التخليق والتشكيل
والقوى الحاملة والاعراض الخاصة بالنوع وعندنا ان انتساب التصوير الى
الله تع ابتداء من غير توسيل بهذه القوى فان من المستحيل انتساب هذه الافعال
العجيبة المختلفة الدالة على حكمة موثرها الى قوة تفعل من غير توسط ارادة
وشعور **قال** وفعل الغاذية لا يتم الا بالجاذبة والماسكة والهاضمة
والدافعة اما الجاذبة فهي في المعدة وفي الرحم وفي ساير الاعضاء اما في
المعدة فان حركة الغذاء من الفم اليها ليست ارادية لان الغذاء لا ارادة له
ولا طبيعية لان الانسان لو قلب حتى حصل راسه على الارض ورجلاه على
الهواء امكنه ان يزدرده ازدرادا تاما فهي قسرية وليس ذلك دفعا من الاعلى
لان المري والمعدة وقت الحاجة الى الغذاء يجذبان الطعام من الفم عند
المضغ من غير ارادة الحيوان والمعدة تجذب الطعام الموافق بسرعة فانه اذا
حصل فيها طعام وبعده حلو واستعمل القي يخرج الحلو في آخره وذلك لجذب
المعدة اياه الى قعرها واما في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد بانقطاع
الطمث وخالية عن الفضول تجد الانسان وقت الجماع ان احليله ينجذب الى
داخل واما في ساير الاعضاء فلانه لولا وجود ما فيها لما اختص كل عضو
بغذاء يخصه **اقول** الغاذية لما احتاجت الى الجاذبة والماسكة
والهاضمة والدافعة لان احالة الغذاء الى الشبيه بعد تحصيله المتوقف
على جذبه فلا بد من الجاذبة ثم بعد الجذب ان تم على طبيعته لم يصر جزءا من
المغتذي بل لا بد من تاثيره الى الحالة الشبيهة بجوهر المغتذي وهو يتوقف
على زمان يحصل فيه التاثير فلا بد من قوة ماسكة تمسكه وتمنعه عن النزول
والتبدد الى ان تهضمه الهاضمة ثم انه تفصل منه شي لم يستعد لفعل الهاضمة
اما للاكتفاء بغيره او لمخالفته للغذاء بالطبيعة فلا بد من قوة تدفعه عن
البدن وهي الدافعة وما في الكتاب ظاهر **قال** واما الماسكة ففعلها في

المعدة اقتضاء ان تحتوي المعدة على الغذاء احتواء تاما بحيث تماسه
من جميع الجوانب ولا يكون بينها وبينه فرجة وليس ذلك لامتلاء
المعدة فان الغذاء لو كان قليلا والماسكة قوية ولاقته المعدة حال
الهضم ومتى لم يكن كذلك حصل في البطن قراقر وبطوء استمراء ويدل
على وجودها في المعدة احتواؤها على الغذاء في كل جانب بحيث لا يمكن
ان يسيل منه شي لو اشرحنا بطنه في الوقت وفي الرحم كونها منضمة
انضماما شديدا بعد انجذاب المني اليها بحيث لا يمكن ان يدخل فيها طرف
الميل ولانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المني لا قتضاء ثقله ذلك وفي سائر
الاعضاء بهذا السبب بعينه **اقول** قد بينا ثبوت الحاجة الى الماسكة
وفعلها في المعدة ان تحتوي على الغذاء احتواء تاما حتى تماسه في جميع
الجوانب ليهضمه الهاضمة وليس هذا الاحتواء لامتلاء المعدة بالغذاء
فانا لو فرضنا الغذاء قليلا وكانت الماسكة قوية حال هضمه ولو لم يكن كذلك
بل كان الغذاء كثيرا حصلت القراقر في البطن وعسر الهضم وابطا الاستمراء
ويدل على وجودها في المعدة انا نجد معدة الحيوان لو تناول غذاء رطبا
كالاشربة ثم شرحنا في ذلك الوقت بطنه محتوية عليه من كل جانب لازمة
له ويدل على وجودها في الرحم انها تنضم انضماما شديدا بعد انجذاب المني
اليها حتى انه لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميل لان المني ثقيل فهو يقتضي
النزول بطبعه فلولا حصول قوة في الرحم ماسكة لامكن النزول
وبهذا تثبت هذه القوة في باقي الاعضاء **قال** واما الهاضمة فهي التي
تغير الغذاء الى حيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل ومراتب الهضم
اربع اولها في الفم فان سطحه متصل بسطح المعدة فان الحنطة الممضوغة
تفعل في انضاج الدماميل ما لا تفعله المطبوخة وتمامها عند ما يرد على
المعدة وهو ان يصير الغذاء شبيها بماء الكشك الثخين وتحدره الى الكبد والثاني
في الكبد وهي ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة والثالثة في
العروق وهي ان يصير بحيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل و
الرابع في الاعضاء فان الاخلاط لما توزعت على الاعضاء انهضمت
انهضاما اخر **اقول** فعل الهاضمة تغيير الغذا الى حيث يصلح لان

يصير

يصير جزءا بالفعل من المغتذي وله اربع مراتب يجب كمال فعلها ونقصانه
من اولها في الفم عند المضغ لاتصال سطح الفم بالمعدة ولهذا تفعل الحنطة
الممضوغة في انضاج الدماميل ما لا يفعله المطبوخ في الماء ويتم
هذا النضج عند وصوله الى المعدة ويصير اما بذاته كما في جوارح الصيد
او بمخالطة المشروب كما في كثير من الحيوانات شبيها بماء الكشك الثخين و
هو الكيلوس الثانية في الكبد فان الكيلوس لما انجذب الى الكبد ينطبخ
فيها ويتم فيه خلطا عن خلط الثالثة في العروق فان بعد التمام فيها
ويصير بحيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل الرابع ان يتوزع
على الاعضاء فاذا حصلت الاخلاط فيها انهضمت انهضاما اخر **قال**
وللهاضمة فعلان احالة ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة الى قوام
تهيئا لان تجعله الغاذية جزءا من المغتذي بالفعل التام وتهيئة الفضل
لقبول فعل الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة
فلانه لولا وجودها لما وجدنا الامعاء عند التبرز كانها تنزع [illegible]
لدفع ما فيها الى اسفل وكذلك الاحشاء **اقول** للهاضمة فعلان احدهما
في الجزء الذي يصير جزءا من المغتذي والثاني في الجزء الذي يصير
فضلة اما الاول فلان الهاضمة تحيل ما امسكته الماسكة من الغذاء
الى قوام تهيئا لان تجعله الغاذية جزءا من المغتذي بالفعل التام وقد
اختلف الناس هنا فذهب جالينوس وجماعة من الاطباء الى ان
غاذية كل عضو هي هاضمته وذهب ابو علي الى تغايرهما وتحقيق
الحق ان الخلط لما استعد للتشبه بالعضو زال عنه صورة ذلك الخلط
ولبس الصورة العضوية وهذا الاستعداد يستدعي انتقاص القبول
لصورة الخلط واشتداده لصورة العضوية لا تزال كذلك الى ان يتم
الاستعداد فيفيض صورة العضو من الله تعالى ويفيد صورة الخلط
فالازدياد في الاستعداد والانتقاص فيه مستند الى الهاضمة ولبس
الصورة الى الغاذية وقد بينا ان الحق استناد ذلك كله الى واجب الوجود
تعالى الثاني فعل الهاضمة في الفضل ان كانت غليظا حصل منها
الرقيق ليسهل اندفاعها وان كانت رقيقة غلظتها لئلا ينشربها



جرم الوعاء فلا يندفع ولو انغلظت لا تنفذ بها العضو ولئن كانت
لزجة قطعتها البتة لا الاندفاع واما الدافعة فيدل على وجودها
انا نجد الامعاء عند التبرز اذا كان البراز معتقلا كأنما تنزع
من مواضعها المتصلة الى اسفل **قال** واما المولدة فمحلها
هو المني وهو فضل الهضم الاخير عند نضج الغذاء في الاعضاء وقرينة
يستعد استعدادا تاما لان يصير جزءا من الاعضاء لان الضعف الحاصل
من استفراغ المني اقوى من الحاصل من استفراغ امثاله من الدم بل يجاب
الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية دون الدم والقوة التي بها تستعد
الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية تسمى القوة الحيوانية مع انها
عديمة الشعور واحتجوا عليها بان بقاء ما في العضو المفلوج من العناصر
المتضادة المائلة الى الانفكاك على الاجتماع بقاسر يعين على الامتزاج
وليس هو المزاج وتوابعه لتأخره عنه وليس قوة الحس والحركة لانتفائهما
عن العضو المفلوج ولا قوة التغذية والا لكان النبات مستعدا
لقبول الحس والحركة فهو قوة اخرى وجوابه ان يقول لا م انه لو كان قوة
التغذية لكان النبات مستعدا لذلك فانه يجوز ان يكون غاذية النبات
مخالفة بالنوع لغاذية الانسان **اقول** القوة المولدة حالة
في المني والمني هو فضل الهضم الاخير لغذاء استعد استعدادا
تاما لان يصير جزءا من المغتذي لان الضعف باستفراغ المني
اكثر من الضعف باستفراغ الدم لان استفراغ المني يقتضي نقصان
جوهر الاعضاء الاصلية بخلاف الدم فانه بعد لم يتشبه بالمغتذي فلا يكون
استفراغه موجبا لذلك الضعف الكبير فهذه القوى النباتية وخوادمها
واما القوة الحيوانية فهي التي تستعد بها الاعضاء لقبول الحس والحركة
الارادية واستدل الشيخ على اثباتها بان العضو المفلوج فيه قوة نفسانية
لانه مركب من العناصر المتضادة المتنازعة الى الانفكاك فلا بد لبقائه
على تركيبه من قاسر يقهر تلك العناصر على البقاء على التركيب ويعين على
الامتزاج ولا يجوز ان يكون ذلك القاسر هو المزاج وتوابعه لتأخره مع
ان القاسر متقدم ولا قوة الحس والحركة لان العضو المفلوج ليس فيه

القوة

القوة ثابتة له ولا قوة التغذية لوجودها في النبات فليس مستعدا لقبول
الحس والحركة فلا بد من قوة اخرى هي القوة الحيوانية والجواب لا نسلم انه
هو قوة الحس والحركة وانتفاؤهما لا يوجب انتفاء القوة المؤثرة فيهما
لان الاثر اذا انتفى فقد يكون لحصول المانع وقد يكون لعدم المقتضي فلا يدل
عدمه على احد الامرين بخصوصيته سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون هو قوة التغذية
ويكون غاذية النبات مخالفة لهذه بالنوع فلا يلزم من كون هذه الغاذية علة
للحس والحركة كون غاذية النبات علة لهما **قال** البحث الثاني في النفس
الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك
بالارادة والقوى الحيوانية اما ظاهرة او باطنة والظاهرة هي الحواس
الخمس وهي اللمس والذوق والشم والسمع والبصر اما اللمس فقوة
منبثة في جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وغيرها من الملموسات وتفرق الاتصال وعوده **اقول**
لما فرغ من البحث عن النفس النباتية التي هي اقرب الى المغتذية من النفس
الحيوانية شرع في البحث عن النفس الحيوانية التي هي اقرب من النفس الناطقة
وحدها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك
بالارادة وقد مضى تفسير اكثر هذا الحد وانفصلت النفس الحيوانية
عن النباتية بادراك الجزئيات وبالحركة الارادية وواحد منهما كاف في التمييز
لكن اوردهما معا لعدم اولوية تقديم احدهما بالذكر لصدورهما معا عن الفصل
ولا يتوهم كون كل منهما فصلا تاما وقد علمت ان النفس الحيوانية انما تفعل بواسطة
الآلات اعني القوى وهي اما ظاهرة او باطنة والقوى الظاهرة الخمس
اللمس وهو اهم الحواس بالذكر لان الحيوان مركب من العناصر المتضادة وهي
منافية له بمعنى انه لو اثر كل واحد منها ما يؤثر عنه يخرج عن الاعتدال بحسب
مزاجه فلا بد ان يكون له قوة سارية في كل بدنه يدرك بها الامور المنافية
له ليحترز عنه والذوق قوة يستجلب بها الملائم لينتفع به فيكون اللمس اولى
بالتقديم منه لان جلب النفع بعد دفع الضرر بالذات واللمس قوة سارية في جميع
جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرهما من
الملموسات ويدرك ايضا تفرق الاتصال كما في الضرب وعود الاتصال كما في لذة الجماع

فان في الازالة الرطوبة اللزجة الجارية على العضو الشبيه باللحم الغروي حتى
فانه تتفرق بعيد اتصالا وههنا اختلف الناس في ان اللمس قوة واحدة
او قوى متعددة تحكم بين المتضادات وليس ههنا موضع الاطالة بذكره قال
واما الذوق فقوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها
مشروط باللمس والرطوبة العذبة التي في الفم لتخالط ما يرد على اللسان
وتحصل الاحساس بكيفيته واما الشم فقوة منبثة مودعة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما تلاقيهما من الروائح وليس
لادراك الرائحة بان يتحلل من الجسم ذي الرائحة شيء ويخالط الهواء ويصل
الى الحاسة والا لا يستحيل ان يتحلل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة
منتشرة انتشارا يمكن ان ينتشر منه في مواضع كثيرة رائحة مثل الاولى بل لان
الهواء يتكيف بتلك الكيفية ويؤديها الى الحس اقول الذوق تال
للمس لان جلب النفع به وهو انفع من باقي الحواس وهو قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان ولادراك هذه القوة مشروط باللمس لو ما لم يحصل
الملاقاة بين اللسان والمطعوم لا يحصل الاحساس ولا يكفي اللمس بل لا بد
من الرطوبة اللعابية العذبة التي في الفم المنبعثة عن الملعبة بشرط
خلوها عن الطعم لتخالط ما يرد على اللسان من المطعومات وتؤدي
الكيفية الى اللسان فيحصل الاحساس بتلك الكيفية اما بان تخالطها
اجزاء ذي الطعم ثم تعرض على اللسان حتى تخالطه او بان تتكيف نفس الرطوبة
بكيفية ذي الطعم واما الشم فقوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما تلاقيهما من الروائح واختلفوا في
ادراك الشم فقيل انه بواسطة تبخر ذي الرائحة وتحليل اجزائه و
وملاقاتها القوة الشامة بواسطة حمل الهواء لها وفيه نظر لانا
لو اوصلنا قليلا من المسك بين جماعة فانه يحصل لكل منهم رائحة في
تخيل تحليل اجزاء المسك حيث تتفرق في تلك المواضع ليصل الى خيشوم
كل واحد منهم شيء منه والتحلل بالكلية وبالخصوص مع كثرة الشامين
وقيل ان الهواء المتوسط بين الخيشوم وذي الرائحة يتكيف بكيفية
ذي الرائحة ويصل لاستحالة الى الخيشوم فيقع الاحساس وههنا مذ

لو

